مسودة

خلق فرص تصدير لتحقيق تكامل إقليمي أكبر بين الدول العربية

مركز التجارة الدولية

لديمومة أثر التجارة

إطلاق العنان أمام فرص التصدير نحو تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية

مسودة

نبذة حول هذه الوثيقة

تستعرض هذه الدراسة مستوى التكامل الإقليمي (regional integration) عبر البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، حيث تتناول مدى الاتساق التجاري على الصعيد الإقليمي (regional trade complementarity) ومعدل انتشار الاحتكاكات على مستوى الأسواق (market frictions). وتعمد هذه الدراسة إلى توظيف منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات والمعتمدة من جانب مركز التجارة الدولية بغية تحديد القطاعات التي تزخر بإمكانات هائلة لم يتم استثمارها بعد في سبيل تعزيز نمو الصادرات على الصعيد الإقليمي، كما تحرص على مضاهاة النتائج التي يتم الخلوص إليها مع المعلومات المستمدة من الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوجهات الأعمال التجارية تجاه التدابير غير الجمركية والتي تم إجرائها من جانب مركز التجارة الدولية من أجل إبراز القطاعات الرئيسية التي يتسنى في إطارها تعظيم التأثير المترتب عن مواءمة اللوائح التنظيمية صوب تعزيز التكامل التجاري. وفضلاً عما تقدم، تُبرز الدراسة الفرص المتاحة في سبيل تعزيز الاتساق التجاري الإقليمي عن طريق توظيف أسلوب التنويع الهادف (targeted diversification) بقصد تحسين مستوى الاتساق بين هيكل التصدير من جهة ومعدل الطلب الإقليمي من جهة أخرى.

جهة النشر : مركز التجارة الدولية

عنوان الوثيقة : إطلاق العنان أمام فرص التصدير نحو تعزيز التكامل الإقليمي عبر الدول العربية

تاريخ وموقع النشر : جينيف، أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٨

عدد الصفحات : ٤٠ صفحة

اللغة (اللغات) : العربية

رقم وثيقة مركز التجارة الدولية : مسودة

الاقتباس (*وفق الاقتضاء*): مركز التجارة الدولية (٢٠١٨). إطلاق العنان أمام فرص التصدير نحو تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية. مركز التجارة الدولية، جينيف.

للتعرف على المزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع: "جوليا سبايز" (spies@intracen.org).

للتعرف على المزيد من المعلومات بشأن إمكانات التصدير، يُرجى الاطلاع على: (exportpotential.intracen.org).

للتعرف على المزيد من المعلومات بشأن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال بشأن التدابير غير الجمركية والتي تم إجرائها من قبل مركز التجارة الدولية، يُرجى زيارة: (ntmsurvey.intracen.org).

ويحث مركز التجارة الدولية على إعادة طباعة وترجمة الإصدارات التي ينتجها بغرض توسيع نطاق انتشارها وتداولها. ويجوز إعادة انتاج بعض المقتطفات الموجزة من هذه الدراسة بدون التقيد بضوابط محددة، مع مراعاة الإقرار الواجب بمصدرها. وينبغي التقدم بطلب للحصول على تصريح يُجيز التوسع في نطاق إعادة الإنتاج أو الترجمة. ويجب موافاة مركز التجارة الدولية بنسخة من المواد المقرر إعادة طباعتها أو ترجمتها.

الصورة (الصور) الرقمية الواردة على الغلاف: © iStock Photos

© مركز التجارة الدولية (٢٠١٨)

يُعد مركز التجارة الدولية بمثابة وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة.

© مركز التجارة الدولية (٢٠١٨)

تمهيد

يُعد التكامل الإقليمي بمثابة مكون أساسي في تحفيز النمو الشامل القائم على التجارة، ولاسيما لصالح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتُتيح التجارة الإقليمية الفرص أمام إنشاء سلاسل القيمة، والاستفادة من التقارب الجغرافي مع الأسواق الاستهلاكية الإقليمية، وتيسير النفاذ إلى الأسواق. ولقد خطت جامعة الدول العربية خُطى واسعة صوب تعزيز التكامل الإقليمي على مدى العقود الماضية عن طريق إبرام الاتفاقات التجارية، بما في ذلك على سبيل المثال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى الرغم من ذلك، ثمة إمكانات هائلة تكفل تسريع وتيرة نمو الصادرات في سبيل الاستفادة من هذه الأوضاع التفضيلية المواتية التي تفضي إلى تيسير النفاذ إلى الأسواق، نظراً لعدم إمكانية الاكتفاء بتخفيض التعريفات الجمركية وحدها دون غيرها من الترتيبات بغية إفساح المجال أمام ازدهار التجارة الإقليمية. وتقتضي المتطلبات ذات الصلة بتعزيز وتوطيد ركائز التكامل التجاري تنسيق الجهود من جانب الأطراف الشريكة على الصعيد الإقليمي من أجل تخطي العقبات الكامنة وراء الحدود، وتأسيس المؤسسات الداعمة بما يُفضي إلى تمكين التدفق التجاري.

وفي سبيل دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعميق التكامل بين الدول العربية، تستند هذه الوثيقة على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات والمعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية" بغية تحديد الفرص الغير مستغلة عبر القطاعات التي تزخر بإمكانات هائلة تكفل نمو التجارة البينية عبر المنطقة. ويوفر هذا التحليل إرشادات عملية لصالح الأطراف الشريكة على الصعيد الإقليمي بشأن المجالات التي يجدر توجيه المزيد من جهود التكامل صوبها، فضلاً عن القطاعات الرئيسية التي يتسنى في إطارها إحراز مكاسب قصوى على مستوى المنطقة التابعة لجامعة الدول العربية برمتها، وذلك نتيجة تعميق مستوى التكامل، بما في ذلك مواءمة اللوائح التنظيمية. وفي إطار المشروع الممول من قبل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" بعنوان "تخطي العوائق التجارية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في البلدان العربية" (Overcoming Trade Obstacles related to Non-Tariff Measures in the Arab countries)، يرتكز هذا التحليل أيضاً على الجهود المبذولة من جانب "مركز التجارة الدولية" في استقصاء منظور المصدرين الإقليميين بشأن العقبات التجارية التي يتم التعرض لها. ويتيح هذا التوجه الفرصة أمام مضاهاة القطاعات التي تزخر بإمكانات تصديرية غير مستغلة من جهة مع الرؤى المتعمقة المستخلصة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي أُجريت من قبل "مركز التجارة الدولية" في خمس دول عربية من جهة أخرى بهدف تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون تعزيز التكامل. وتُبرز النتائج الواردة في هذه الوثيقة إمكانية إسهام التعاون الفعال الرامي إلى مجابهة التدابير غير الجمركية وإلى التصدي لاحتكاكات الأسواق ذات الصلة عبر القطاعات التي تزخر بإمكانات مرتفعة، في إطلاق إمكانات التجارة البينية عبر المنطقة بما يعادل مليارات الدولارات. إن إعطاء الأولوية لمسألة مواءمة اللوائح التنظيمية عبر القطاعات التي يتعرض فيها المصدرون الإقليميون لعقبات مستمرة إنما يكتسي أهمية حاسمة في سبيل إحراز تقدم حقيقي صوب تعزيز التكامل.

ومن منظور يستشرف الآفاق الكامنة وراء الفرص الفورية، توفر هذه الوثيقة إرشادات بشأن كيفية مساهمة جهود التنويع الهادف في تمكين الاقتصادات الإقليمية من تعزيز قدرة سلال الصادرات الخاصة بها على الصمود والتكيف، جنباً إلى جنب مع توفيق سلال الصادرات الخاصة بالدول العربية مع الطلب الإقليمي. وتُبرز فرص التنويع المُشار إليها المنتجات ذات الجدوى (feasible products) والتي يعجز معدل توريد الصادرات منها عن مسايرة معدل الطلب عليها على الأجل المتوسط. ويمكن أن يسهم هذا التوجه في إفادة استراتيجيات التجارة وخطط التنمية في المنطقة بغية توجيه الجهود صوب القطاعات الواعدة التي تكفل إفساح مجال رحب أمام تعزيز نمو الصادرات البينية عبر المنطقة.

كلمات إشادة وتقدير

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار مشروع " تخطي العوائق التجارية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في البلدان العربية "، بدعم من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، والذي يخضع للتنسيق من جانب "سامید شریستا" (Samidh Shrestha) تحت إشراف "أورسولا هيرميلينك" (Ursula Hermelink)، من "قسم الذكاء التسويقي والتجاري" التابع "لمركز التجارة الدولية" (ITC Trade and Market Intelligence).

تمت صياغة هذه الوثيقة من قبل كل من "آنا يانكوسكا-إريكسون" (Anna Jankowska-Eriksson) و"جوليا سبايز" (Julia Spies). وساهم كل من "ماريا ديل مار كانترو" (Maria Del Mar Cantero) و"سيلفان بيريلات" (Sylvain Périllat) في تحليل البيانات، وإنتاج الرسوم البيانية والجداول التوضيحية، بالإضافة إلى المساعدة في مهام التصميم والتنسيق. وساهم كل من "عبد اللطيف بن ذكري" و"محمد طارق عيسى" في الحصول على البيانات بالعلاقة بالتدابير غير الجمركية داخل منطقة جامعة الدول العربية.

ويجدر توجيه شكر خاص إلى "إيفان دوكروا" (Yvan Decreux) (قسم الذكاء التسويقي والتجاري) بشأن توفير إرشادات علمية حول نظام احتساب المؤشرات المختلفة الوارد استخدامها في هذه الوثيقة. وقدم "منذر ميموني" (مدير قسم التجارة ومعلومات الأسواق) تعليقات وملاحظات بشأن إصدار سابق من هذه الوثيقة، فضلاً عن توفير الدعم والإشراف بشكل عام.

واضطلعت كل من "ناتالي دوميسن" (Natalie Domeisen) و"إيفيلين سلتييه" (Evelyn Seltier)، وتنتمي كل منهما إلى "قسم الاتصالات والمراسيم" التابع "لمركز التجارة الدولية"، بمهام الإشراف على عمليات التحرير والإنتاج. وقام كل من "سيرج أديجبو" (Serge Adeagbo) و"فرانكو إياكوفينو" (Franco Iacovino) من "قسم الخدمات الرقمية" التابع "لمركز التجارة الدولية"، بتوفير خدمات الطباعة.

فهرس المحتويات

	نبذة حول هذه الوثيقة	ii
	تمهيد	iii
	كلمات إشادة وتقدير	iv
	الموجز التنفيذي	ix
مقدمة		1
الفصل الأول	الوضع الراهن في مجال التكامل التجاري على المستوى الإقليمي	2
الفصل الثاني	العوامل التي تؤثر على مستوى التكامل التجاري بين الدول العربية	5
	اتساق أنماط الصادرات والواردات	5
	الاحتكاكات القائمة في مجال التجارة البينية عبر المنطقة	8
الفصل الثالث	تحديد الفرص المتاحة أمام تعزيز التكامل التجاري الإقليمي	13
	تعزيز الاتساق: تحديد الفرص التجارية غير المستخدمة على المستوى الإقليمي	13
	قطاعات ومنتجات ذات إمكانات تصديرية ديناميكية غير مستغلة عبر المنطقة: فرص تجارية قائمة على آفاق النمو	14
	قطاعات ومنتجات ذات إمكانات تصديرية راهنة غير مستغلة عبر المنطقة: فرص تجارية تعرقلها احتكاكات السوق	16
	زيادة مستوى الاتساق: تنويع سلال الصادرات الإقليمية بما يتماشى مع الطلب	19
الفصل الرابع	التصدي للاحتكاكات القائمة في السوق في سبيل إطلاق العنان أمام فرص التصدير على المستوى الإقليمي	24
	قطاع الصناعات التحويلية	24
	قطاع الآلات	24
	قطاع البلاستيك والمطاط	26
	قطاع المنتجات المعدنية (باستثناء النفط)	27
	قطاع الملابس	28
	قطاعات صناعية أخرى	30
	قطاعات الزراعة والأغذية	30
	منتجات غذائية أخرى	30
	الدهون والزيوت النباتية	31
	الفاكهة	32
	المشروبات (غير الكحولية)	34
	قطاعات زراعية وغذائية أخرى	35

خلاصة والتوصيات 36

الملحق 39

المراجع 40

أُطر، وجداول، وأشكال توضيحية

الإطار التوضيحي رقم (١) منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات والمعتمدة من مركز التجارة الدولية 8
الإطار التوضيحي رقم (٢) التعرف على الإمكانات التصديرية غير المستغلة 13
الإطار التوضيحي رقم (٣) تحديد فرص التنويع 20

الجدول رقم (١) حصص الصادرات والواردات البينية عبر المنطقة، حسب مناطق العالم 3
الجدول رقم (٢) حصص الصادرات والواردات البينية، حسب مناطق العالم والقطاعات الرئيسية 4
الجدول رقم (٣) مستوى الاتساق بين المعروض من الصادرات والطلب على الواردات، حسب مناطق العالم 8
الجدول رقم (٤) حقائق أساسية من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، حسب البلدان 10
الجدول رقم (٥) خيارات التنويع في قطاعات الصناعات التحويلية، حسب البلدان 22
الجدول رقم (٦) خيارات التنويع في قطاعات الأغذية والزراعة، حسب البلدان 23

الشكل التوضيحي رقم (١) الاتفاقات التجارية القائمة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية
الشكل التوضيحي رقم (٢) متوسط صادرات المجموعات الفرعية في نطاق جامعة الدول العربية، حسب القطاعات
الشكل التوضيحي رقم (٣) متوسط الصادرات والواردات في نطاق جامعة الدول العربية، حسب القطاعات
الشكل التوضيحي رقم (٤) حصة الإمكانات التجارية غير المستغلة، حسب مناطق العالم
الشكل التوضيحي رقم (٥) منشأ التدابير غير الجمركية الشاقة والمُثقلة بالأعباء
الشكل التوضيحي رقم (٦) أنماط التدابير غير الجمركية عبر تجارة المنتجات الزراعية، في نطاق "جامعة الدول العربية" ومع أطراف شريكة أخرى
الشكل التوضيحي رقم (٦) أنماط التدابير غير الجمركية عبر تجارة المنتجات الزراعية، في نطاق "جامعة الدول العربية" ومع أطراف شريكة أخرى
الشكل التوضيحي رقم (٧) أنماط التدابير غير الجمركية عبر تجارة المنتجات الصناعية، في نطاق "جامعة الدول العربية" ومع أطراف شريكة أخرى
الشكل التوضيحي رقم (٨) الإمكانات التصديرية البينية عبر المنطقة، حسب القطاعات
الشكل التوضيحي رقم (٩) توزيع الإمكانات البينية الديناميكية غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الصناعات التحويلية
الشكل التوضيحي رقم (١٠) توزيع الإمكانات البينية الديناميكية غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب القطاعات الزراعية
الشكل التوضيحي رقم (١١) توزيع الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الصناعات التحويلية
الشكل التوضيحي رقم (١٢) توزيع الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الأغذية والزراعة
الشكل التوضيحي رقم (١٣) أبرز عشرة (١٠) ثنائيات مشتركة من البلدان المصدرة وأسواق التصدير ذات الصلة بها، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الآلات
الشكل التوضيحي رقم (١٤) أبرز عشرة (١٠) توليفات مشتركة من البلدان المصدرة وأسواق التصدير ذات الصلة بها والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع البلاستيك والمطاط
الشكل التوضيحي رقم (١٦) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير في قطاع الملابس
الشكل التوضيحي رقم (١٧) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع المنتجات الغذائية الأخرى
الشكل التوضيحي رقم (١٨) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الدهون والزيوت النباتية

الشكل التوضيحي رقم (١٩) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الفاكهة
الشكل التوضيحي رقم (٢٠) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع المشروبات

الموجز التنفيذي

يتصف التكامل الإقليمي بتواضع المستوى وتفاوت الأداء بين الدول العربية على الرغم من تعدد الاتفاقات التجارية التي تم إبرامها بالإضافة إلى تطبيق الحد الأدنى من مستويات التعريفات الجمركية.

على الرغم من التوسع في إبرام اتفاقات التجارة الحرة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، والتي تُسهم بشكل فعال في تخفيض مستويات التعريفات الجمركية إلى ما يقرب من نقطة الصفر، ينحسر التكامل الإقليمي في نطاق محدود ويتراجع بمعدلات ملحوظة عن المستويات التي حققتها أوروبا وآسيا والأميركيتين. وتسجل الصادرات البينية عبر المنطقة، بوصفها حصة من إجمالي الصادرات، نسبة ثلاثة وثلاثين في المائة (٣٣٪)؛ أي دون نصف المستوى المحقق في أوروبا. وتقتصر الواردات البينية عبر المنطقة على نسبة اثنا عشر في المائة (١٢٪) فقط من إجمالي الواردات؛ أي دون ربع حصص الواردات البينية المُحققة عبر الغالبية العظمى من المناطق الأخرى. وتتباين مستويات التكامل التجاري عبر البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية والقطاعات ذات الصلة بمعدلات ملحوظة على نحو يُبرز اتساع المجال أمام إمكانية تعميق مستوى التكامل عن طريق اعتماد تدابير هادفة.

يتسبب تواضع مستوى الاتساق التجاري (trade complementarity) وارتفاع معدل انتشار الاحتكاكات القائمة في الأسواق في عرقلة التكامل الإقليمي على نطاق واسع في إطار جامعة الدول العربية.

يتراجع مستوى الاتساق بين صادرات الدول العربية وواردتها عن المستويات التي حققتها العديد من المناطق الأخرى، وهو ما يُشير إلى التعرض لبعض التحديات الهيكلية التي تعرقل مسار التكامل التجاري. وعلاوة على ما تقدم، تضطلع الاحتكاكات القائمة في السوق، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، بدور ملموس في هذا السياق، كما تؤدي إلى انخفاض مستويات التجارة البينية عبر المنطقة دون تلك المستويات التي يمكن توقع بلوغها بناء على تقديرات أداء الصادرات، وعلى معدل الطلب على الواردات، وعلى الأوضاع السائدة المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق عبر المنطقة. وفي واقع الأمر، تحتل المنطقة العربية المرتبة الثانية من حيث حصص الإمكانات التصديرية غير المستغلة وذلك في أعقاب أفريقيا: حيث يُقدر معدل نمو معدل العرض ومعدل الطلب بما يقرب من ستة عشر (١٦) مليار دولار من الصادرات الإضافية عبر المنطقة (إمكانيات ديناميكية غير مستغلة) (dynamic untapped potential). وفي حالة إزالة الاحتكاكات القائمة في السوق، سوف يتسنى تحقيق مبلغ إضافي بقيمة اثني عشر (١٢) مليار دولار (إمكانات راهنة غير مستغلة) (current untapped potential).

في سبيل تفعيل العلاقات التكاملية الحالية، يقتضي الوضع التصدي للاحتكاكات القائمة في الأسواق، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، فضلاً عن توسيع نطاق القدرات الإنتاجية بما يكفل تحقيق المزيد من الصادرات البينية المحتملة عبر المنطقة بواقع ثمانية وعشرين (٢٨) مليون دولار.

في سبيل استثمار الإمكانات الديناميكية والراهنة، يقتضي الوضع تنسيق الجهود المبذولة على مستوى السياسات بما يكفل التغلب على الاحتكاكات القائمة في الأسواق، فضلاً عن تهيئة الظروف المواتية التي تُفضي إلى زيادة معدل العرض من أجل تلبية معدل الطلب المتنامي. وفي إطار قطاعي البلاستيك والمطاط والفاكهة وحدهما، تحوز المنطقة على إمكانات ديناميكية غير مستغلة تتجاوز قيمتها ٣,٧ مليار دولار، والتي يُرجح أن تتحقق في غضون السنوات الخمسة المقبلة في حالة ان تسنى تعزيز قدرات العرض ودعم استمرارية نمو معدل الطلب بما يتماشى مع التوقعات المتوخاة. وعن طريق مواءمة اللوائح التنظيمية وإجراءات التصدير، وكذلك إزالة الاحتكاكات الأخرى القائمة عبر أسواق جامعة الدول العربية سوف يتسنى إطلاق العنان أمام الصادرات البينية عبر المنطقة بقيمة تُعادل اثني عشر (١٢) مليار دولار في المجموع. وتستأثر ثمانية (٨) قطاعات محددة، والتي تضطلع في إطارها التدابير غير الجمركية بدور بارز، بنسبة أربعة وثلاثين في المائة (٣٤٪) من هذه الإمكانات الراهنة غير المستغلة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يترتب عن موائمة التدابير التنظيمية وإجراءات التصدير في إطار هذه القطاعات المستهدفة تأثير بارز في مجال تعزيز مستوى التكامل.

يتم تعريف التدابير غير الجمركية باعتبارها عقبات شائعة تعترض سبيل التجارة البينية عبر المنطقة، ولاسيما في قطاعات الصناعات التحويلية.

ووفقاً للدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي أُجريت من جانب "مركز التجارة الدولية"، وفي إطار القطاعات الزراعية، تعرضت شركات التصدير من خمس دول عربية[1] لنسبة ثلاثة وثلاثين في المائة (٣٣٪) من إجمالي التدابير غير الجمركية عند الانخراط في التصدير إلى أسواق إقليمية. وتمثلت أبرز العقبات التجارية التي تواتر ورودها في إطار الدراسة الاستقصائية في تدابير تقييم المطابقة (conformity assessment)، والتي تستأثر بنسبة أربعة وأربعين في المائة (٤٤٪) من إجمالي التدابير غير الجمركية الشائكة التي تم الإشارة إليها بالعلاقة بهذه القطاعات. وفي قطاع الصناعة التحويلية، ارتفع معدل انتشار التدابير غير الجمركية بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية ليصل إلى أربعين في المائة (٤٠٪) من إجمالي التدابير غير الجمركية التي يتم التعرض لها عبر المنطقة على الرغم من انحسار حصة التجارة البينية في هذه القطاعات. وترتبط أبرز الشواغل التي تواتر ذكرها بقواعد المنشأ. وتستأثر التحديات الناجمة عن قواعد المنشأ والإجراءات ذات الصلة بنسبة أربعين في المائة (٤٠٪) من الصعوبات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في هذه القطاعات، وهو ما يُفيد بمدى صعوبة استفادة الشركات من التعريفات الجمركية التفضيلية المُتفق عليها بمقتضى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من اتفاقات التجارة الحرة، ولاسيما في مجال الصناعة التحويلية، حيث تتسبب سلاسل القيمة العابرة للبلدان (cross-country value chains) في تعذر توفير إثبات دال على صفة المنشأ (proof of originating status).

في سبيل تعميق مستوى التكامل، يقتضي الوضع تحقيق المزيد من المواءمة في اللوائح التنظيمية، وبذل الجهود الرامية إلى تعظيم القدرات الإنتاجية، سواء في القطاعات الحالية أو في قطاعات جديدة تحظى بارتفاع معدل الطلب على المستوى الإقليمي.

لا يمكن الاكتفاء بإلغاء التعريفات الجمركية في سبيل تهيئة البيئة الداعمة واللازمة لتعزيز التكامل. وعلى الأجلين القصير والمتوسط، يتسنى للأطراف الشريكة توثيق علاقات التعاون بشأن معالجة ومواءمة اللوائح التنظيمية، والإجراءات ذات الصلة، وقواعد المنشأ، ومتطلبات توسيم وتوصيف المنتجات. ويتسنى عن طريق توحيد شهادات المنشأ، والإجراءات الفنية، ومتطلبات التوسيم والتوصيف، الإسهام في تعزيز التبادل التجاري بمعدلات ملحوظة نظراً لارتفاع الإمكانات غير المستغلة حتى الوقت الحالي عبر تلك القطاعات المحددة حيث أشار المستجيبون والمستجيبات إلى هذه القضايا باعتبارها شاقة ومُضنية. وعن طريق توفير بوابة الكترونية (portal) تعنى بشؤون التبادل التجاري على مستوى المنطقة، وأيضاً عن طريق تخصيص جهة لخدمات الدعم والمساعدة (helpdesk)، يتسنى إطلاع شركات التصدير على الفرص المُثلى المتاحة وعلى المتطلبات القائمة في مجال التجارة الإقليمية، كما يتسنى المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المتواترة.

يتسنى تعزيز الاتساق التجاري على المستوى الإقليمي عن طريق توظيف منهجية التنويع الهادف بما يتسق مع الطلب.

وعن طريق توسيع نطاق التصدير على نحو يتجاوب مع الطلب الإقليمي الذي يجري تلبيته في الوقت الراهن عبر واردات وافدة من بلدان مُورّدة خارج نطاق جامعة الدول العربية، يتسنى تعزيز اتساق الهياكل التجارية على المدى الطويل. وتتوافر المنتجات التي تتماشى مع مفهوم التنويع الهادف والتي تحظى بارتفاع معدل الطلب عليها على المستوى الإقليمي عبر قطاعات متنوعة، بما في ذلك على سبيل المثال المركبات الآلية، والملابس، والمجوهرات، والأسماك، والقشريات، بالإضافة إلى اللحوم والزيوت النباتية. وفي إطار قطاعي المركبات الآلية والملابس، تتسع الفجوة القائمة بين العرض والطلب على المستوى الإقليمي على وجه التحديد. بل وأيضاً في حالة أن تسنى للبلدان المُصدرة الحالية الواقعة في نطاق جامعة الدول العربية استثمار كافة الإمكانات التصديرية المتاحة لديها بالعلاقة بهذه المنتجات، من المتوقع أن يعجز العرض عن تلبية الطلب على الصعيد الإقليمي. وبناء على ذلك، يمكن أن تُبرهن هذه المنتجات على جدواها بوصفها فرص تنويع تتميز بالقدرة على اجتذاب أطراف إقليمية شريكة أخرى. وتُسهم الجهود الرامية إلى تنويع المنتجات والمبذولة من قبل البلدان الأعضاء جامعة الدول العربية والتي لا تعنى في الوقت الحالي بتوريد هذه المنتجات، في تحقيق المزيد من الاتساق بين الصادرات والواردات على المستوى الإقليمي بما يؤدي إلى تدعيم التكامل التجاري.

[1] أجرى "مركز التجارة الدولية" الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية في مصر، والأردن، والمغرب، ودولة فلسطين، وتونس.

مقدمة

يتواضع مستوى التكامل الإقليمي بين الدول العربية على الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية. وعلى سبيل المثال، ساهمت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في تخفيض متوسط مستوى التعريفات الجمركية بين الدول المشاركة فيها، والبالغ عددها ثمانية عشر (١٨) دولة، إلى قيمة صفرية تقريباً. وعلى الرغم من ذلك، تُشير الأبحاث التي أُجريت عبر البلدان المعنية إلى اقتران المكاسب القصوى التي تتأتى من الاشتراك في مثل هذه الاتفاقيات بالجوانب العميقة الواردة فيها، بما في ذلك على سبيل المثال التخلص من التكاليف الناجمة عن التدابير غير الجمركية، وليس عن طريق تحرير التعريفات التفضيلية (هوكمان وكونان، ٢٠٠١) (Hoekman and Konan, 2001). وفي نطاق جامعة الدول العربية[2]، يُعزى جانب من صعوبة حصاد المكاسب المترتبة عن الانخراط في التجارة البينية عبر المنطقة إلى تغاير اللوائح التنظيمية عبر بلدان المنطقة، وإلى التعرض لتحديات ناجمة عن العقبات الإجرائية التي تعترض سبيل التداول التجاري. وتكشف النتائج المستقاة من الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية والتي أُجريت في خمس دول عربية (وهي على وجه التحديد مصر، والأردن، والمغرب، وتونس، ودول فلسطين) النقاب عن فرط ارتفاع معدل انتشار التدابير غير الجمركية الشائكة بنسب غير متكافئة عبر المنطقة. وينجم عن ارتفاع معدل تواتر التدابير غير الجمركية الشائكة قصور يتسبب في عرقلة مسار التكامل. ومن هذا المنطلق، تكمن أهمية قصوى في التصدي لهذه العقبات التجارية الناجمة عن التدابير غير الجمركية في سبيل تعزيز التكامل التجاري عبر البلدان العربية.

وفي هذا السياق، تُسهم هذه الوثيقة في إثراء المشروع الجاري تنفيذه من قبل "مركز التجارة الدولية" بعنوان " تخطي العوائق التجارية الناجمة عن التدابير غير الجمركية في البلدان العربية"، بتمويل من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، بهدف المساعدة في تحديد أبرز أولويات التدخلات التي يمكن أن يترتب عنها تأثير واسع النطاق على تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة. ويتسنى بلوغ هذه الغاية عن طريق تحديد القطاعات التي تنطوي على إمكانات تكفل نمو الصادرات البينية عبر الدول العربية، مع مضاهاة هذه النتائج من جهة مع الرؤى المتعمقة المستقاة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي أجراها "مركز التجارة الدولية" من أجل استيضاح القطاعات والبلدان التي يتسنى لها الاستفادة بصور فعالة من مواءمة المعايير الفنية أو من الاعتراف المتبادل بها، والتي يتسنى لها الانتفاع من تبسيط إجراءات التصدير. ويُفسح هذا التقييم المجال أمام تحديد الفرص التي تعود بالنفع المتبادل عبر جميع البلدان المُصدرة والبلدان المُوَرَّدةعلى الصعيد الإقليمي بما يكفل تحديد أولويات الجهود المبذولة والرامية إلى التجاوب مع احتكاكات السوق المتعلقة بالتدابير غير الجمركية والتي تحول دون تعميق التكامل التجاري بين الدول العربية. وبالإضافة إلى ما سبق، تعمد الدراسة إلى تحديد المنتجات الجديدة المجدية والتي تصلح لغرض التنويع والتي تعاني من محدودية العرض والتوريد من جانب البلدان المُصدرة في نطاق جامعة الدول العربية، على الرغم من تميزها بارتفاع معدل الطلب عليها عبر المنطقة، بما يكفل مواصلة تعزيز التكامل جنباً إلى جنب مع تقليص مواطن الضعف التي تقترن بضيق نطاق سلاسل التصدير.

[2] تضم جامعة الدول العربية في عضويتها اثنين وعشرين (٢٢) دولة. وتشتمل جامعة الدول العربية على ثمانية عشر (١٨) دولة من الدول الأعضاء في "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" (وهي على وجه التحديد البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، واليمن)، علاوة على جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال.

الفصل الأول (١): الوضع الراهن في مجال التكامل التجاري على المستوى الإقليمي

وقعت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بواقع اثنين وعشرين (٢٢) دولة، على عدد من الاتفاقيات التجارية التي تتعلق بتيسير النفاذ التفضيلي إلى الأسواق (preferential market access)، والتي يتقاطع العديد منها مع بعضها البعض (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١). وفي إطار "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، تنتمي دول الخليج الستة إلى عضوية "مجلس التعاون الخليجي"، كما تُشارك كل من مصر والأردن والمغرب ودولة فلسطين وتونس كأطراف في "اتفاق أغادير" المعني بإقامة منطقة تبادل تجاري حر بين الدول العربية المتوسطية. وفي ذات الوقت، لاتزال هناك مجموعة من الاتفاقيات الثنائية نافذة المفعول بصفة رسمية بين الدول العربية، والتي جرى تطبيق الغالبية العظمى منها قبل سريان "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". وعلى الرغم من إبطالها من حيث المبدأ، ربما يستمر توظيف هذه الاتفاقيات لغرض التجارة التفضيلية، ولاسيما في حالة اختلاف قواعد المنشأ عن تلك المنصوص عليها في "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

الشكل التوضيحي رقم (١) الاتفاقات التجارية القائمة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

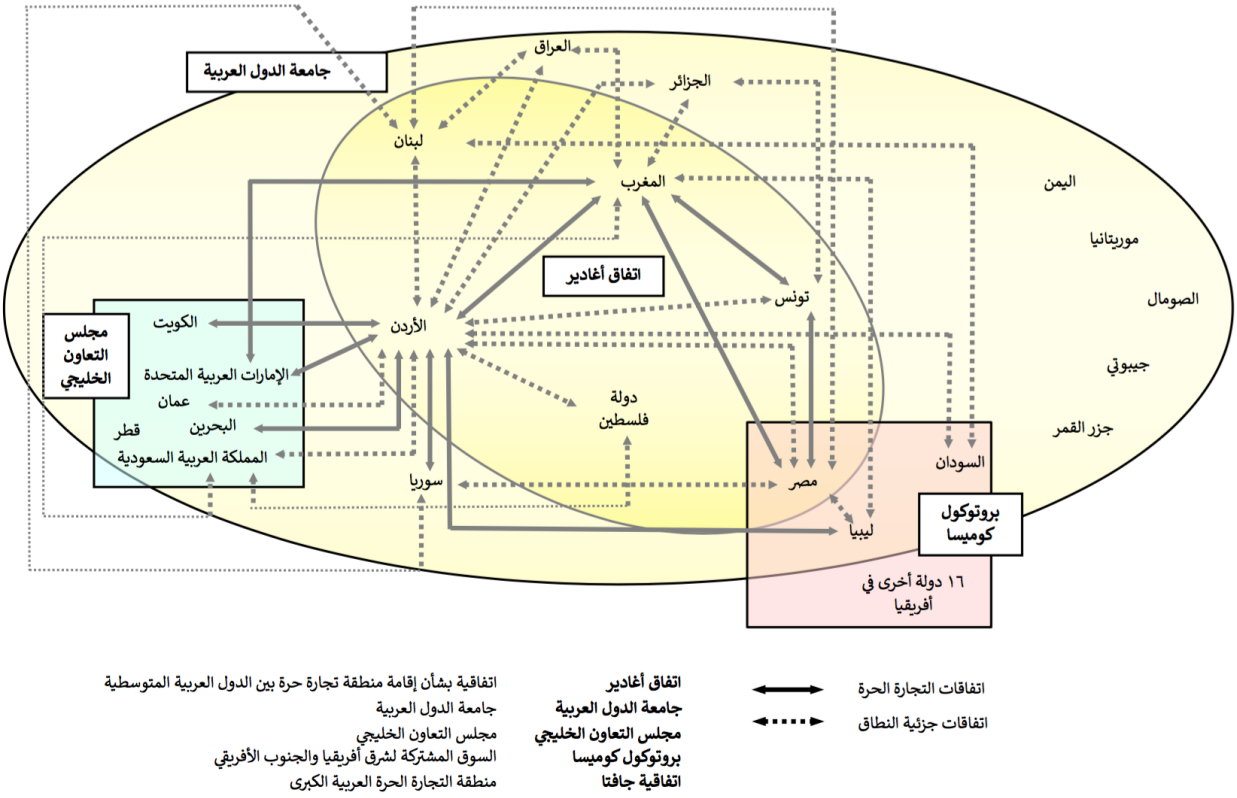

المصدر: إعداد طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من "خارطة النفاذ إلى الأسواق" الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

أدت الاتفاقات التجارية التي تم إبرامها بين أعضاء جامعة الدول العربية إلى تخفيض مستويات التعريفات الجمركية إلى قيمة صفرية تقريباً، مع الإبقاء على تعريفة مرتفعة بمعدل هامشي بالنسبة للمنتجات الغذائية الزراعية وذلك مقارنة بالسلع المُصنعة. وفي المتوسط، وبين كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يبلغ متوسط التعريفة الجمركية التي يتم تطبيقها على المنتجات الغذائية الزراعية ٠,٦٪، بناء على ميزة تعريفية تبلغ أربع (٤) نقاط مئوية مقارنة بالمتوسط الذي تفرضه البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية على سائر بلدان العالم. وفي قطاع الصناعة التحويلية، يخضع أعضاء جامعة الدول العربية لتعريفة جمركية قيمتها ٠,٣٪ في مجال التجارة البينية عبر المنطقة في المتوسط، مع التمتع بميزة تعريفية تتجاوز المتوسط العالمي بمقدار ٣,١ نقطة مئوية.

تتراجع حصة التجارة البينية عبر المنطقة على الرغم من تعدد الاتفاقات التجارية، والاشتراك في لغة واحدة، وتقارب النواحي الثقافية.

تتمثل بعض العوامل التي يُرجح أن تُسهم بشكل عام في تعزيز التكامل التجاري على الصعيد الإقليمي في إبرام اتفاقات التجارة الحرة، وتقاسم لغة واحدة، وتقارب النواحي الثقافية المتقاربة. وعلى الرغم من ذلك، تتدنى حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات والواردات عبر المنطقة بمعدلات ملحوظة مقارنة بالوضع في أوروبا أو آسيا أو الأمريكيتين (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم ١)3 . وفي واقع الأمر، وعند مراعاة كافة المنتجات، تنحسر حصة الصادرات عبر المنطقة العربية دون ثلث الصادرات القائمة في المناطق التي تتميز بالمزيد من التكامل، وذلك باستثناء كل من قارة أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث تتدنى حصص التجارة البينية فيهما مقارنة بالمنطقة العربية. وفي حالة الاكتفاء بمراعاة المنتجات الواردة في القائمة الإيجابية التي يعتمدها "مركز التجارة الدولية" فقط، وباستثناء النفط والمخلفات والمنتجات غير ذات الصلة بخدمات ترويج التجارة، ترتفع حصة الصادرات البينية في نطاق جامعة الدول العربية إلى نسبة ثلاثة وثلاثين في المائة (٣٣٪)، أو ما يقرب من ثلثي حصة آسيا والأمريكيتين. وتُعزى هذه النتيجة إلى الدور البارز الذي تضطلع به صادرات النفط عبر العديد من البلدان الواقعة في المنطقة، والتي يتم توجيه نسبة ستة وتسعين في المائة (٩٦٪) منها إلى أسواق خارج نطاق جامعة الدول العربية. وعلى الرغم من ارتفاع حصة الصادرات البينية عبر المنطقة في حالة استبعاد البترول ومنتجات أخرى، يستقر الترتيب النسبي عبر المناطق عند ذات المستوى، وهو ما يشير إلى اتساع المجال أمام تحقيق المزيد من التكامل على الصعيد الإقليمي.

الجدول رقم (١) حصص الصادرات والواردات البينية عبر المنطقة، حسب المناطق العالمية

المنطقة	جميع المنتجات		*القائمة الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية"	
	الحصة من الصادرات	الحصة من الواردات	الحصة من الصادرات	الحصة من الواردات
أفريقيا	١٥٪	١٣٪	٢٠٪	١١٪
الأمريكيتين	٥٣٪	٤٣٪	٥٣٪	٣٩٪
الدول العربية	**١٦٪**	**١٤٪**	**٣٣٪**	**١٢٪**
آسيا	٥٧٪	٥٤٪	٥٤٪	٦٥٪
أوروبا	٦٨٪	٧٠٪	٦٧٪	٧٠٪
المحيط الهادي	٧٪	٧٪	١٢٪	٧٪

*باستثناء النفط، والمخلفات، وغيرها من المنتجات غير ذات الصلة بتعزيز التبادل التجاري.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من خارطة التجارة الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

وبالإضافة إلى ما تقدم، يتأثر تواضع مستوى التكامل جراء ندرة سلاسل الإنتاج على الصعيد الإقليمي. ووفقاً "لهوكمان" (Hoekman) (٢٠١٦)، يعاني إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا4، بوصفه إقليم فرعي يضم دول أعضاء من جامعة الدول العربية، من محدودية نشاط سلاسل القيمة المضافة، مقارنة بالمناطق التي تتصف بمزيد من التكامل من قبيل شرق آسيا، ووسط وشرق أوروبا. ويتجلى ذلك في انخفاض حصص الصادرات والواردات من الصناعات التحويلية في نطاق جامعة الدول العربية (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم ٢)، والتي تتراجع بمعدلات ملحوظة عن مثيلاتها التي تزخر بها مناطق أخرى، من قبيل الأمريكيتين، أو آسيا، أو أوروبا، حيث تتميز سلاسل الإنتاج في المُعتاد بالتنظيم عبر العديد من البلدان (بالدوين وفورسلد، ٢٠١٣) (Baldwin and Forslid, 2013).

[3] لا يعتد هذا المقياس المُبسط المعني بتقييم التكامل الإقليمي بالفروق والاختلافات القائمة بين الأحجام الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، لن تؤدي المقاييس التي تتصف بالمزيد من التعقيد والتركيب إلى تغيير تصنيف الدول العربية باعتبارها تحتل المرتبة الثالثة قبل الأخيرة من حيث التكامل مقارنة بالمناطق والأقاليم التي خضعت للدراسة.

[4] يضم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، ودولة فلسطين.

وفي إطار قطاعي الصناعة التحويلية والأغذية والزراعة على حد سواء، تتجاوز الصادرات البينية الواردات البينية عبر المنطقة، بينما يتخذ هذا النمط الاتجاه المعاكس بالنسبة للمنتجات المُستبعدة، حيث تقتصر حصة الصادرات البينية عبر المنطقة على نسبة خمسة في المائة (٥٪) فقط. ويعزي هذا الوضع إلى توجيه نسبة ستة وتسعين في المائة (٩٦٪) من صادرات النفط، والتي تندرج ضمن فئة المنتجات المستبعدة، إلى بلدان تقع خارج المنطقة. ويتم الاستعانة بالعوائد والإيرادات ذات الصلة في استيراد المواد الغذائية والآلات والتي لا يتم توريدها في الوقت الراهن بكميات كافية داخل المنطقة (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم (أ) في المُلحق المرفق للتعرف على تفاصيل أرقام الميزان التجاري). تتفوق الحصة البينية من إجمالي الصادرات في قطاع الأغذية والزراعة بمقدار ثلاثة وعشرين (٢٣) نقطة مئوية عن مثيلتها في قطاع الصناعة التحويلية، مما يُشير إلى توجيه الصادرات الغذائية الزراعية في نطاق جامعة الدول العربية – على الرغم من محدوديتها – نحو الأسواق الإقليمية، وذلك مقارنة بالوضع القائم في مناطق أخرى.

تحجب حصص الصادرات والواردات البينية الإجمالية عبر المنطقة (Aggregate intraregional export and import shares) مدى تباين مستويات التكامل بين فرادى البلدان. وعلى سبيل المثال، تحوز كل من البحرين وسلطنة عمان والصومال والسودان على حصص من التجارة البينية في نطاق جامعة الدول العربية بنسبة تتجاوز خمسة وثلاثين في المائة (٣٥٪) من حجم التجارة الإجمالية.[5] وفي ذات الوقت، ونظراً لعلاقاتها التجارية الوطيدة مع الاتحاد الأوروبي، تنحسر حصص كل من المغرب وتونس من التجارة البينية في نطاق جامعة الدول العربية دون نسبة عشرة في المائة (١٠٪) من حجم التجارة الإجمالية. وتشتمل أسواق التصدير الرئيسية المتاحة أمام موريتانيا على الصين والاتحاد الأوروبي وسويسرا، وهو ما أدى إلى انحسار حصة صادرتها البينية في نطاق جامعة الدول العربية في نسبة ١ في المائة (١٪) فقط.

الجدول رقم (٢) حصص الصادرات والواردات البينية، حسب مناطق العالم والقطاعات الرئيسية

المنطقة	المنتجات الصناعية		المنتجات الغذائية الزراعية		المنتجات المُستبعدة	
	الحصة من الصادرات	الحصة من الواردات	الحصة من الصادرات	الحصة من الواردات	الحصة من الصادرات	الحصة من الواردات
أفريقيا	٢٠٪	١٠٪	٢٢٪	١٦٪	٨٪	٢٠٪
الأمريكيتين	٥٥٪	٣٧٪	٤٢٪	٦٥٪	٥٣٪	٦٥٪
الدول العربية	**٣١٪**	**١٢٪**	**٥٤٪**	**١٦٪**	**٥٪**	**٢٧٪**
آسيا	٥٤٪	٦٧٪	٦٢٪	٣٩٪	٧٣٪	٥٥٪
أوروبا	٦٦٪	٦٩٪	٧٤٪	٧٦٪	٦٩٪	٦٧٪
المحيط الهادي	١٥٪	٥٪	٨٪	٢٤٪	٢٪	٧٪

ملاحظة: *المنتجات المُستبعدة هي تلك المشمولة في الاتفاقات الدولية المعنية بالمخلفات والملوثات والأسلحة والذخيرة والتبغ والصناعات الاستخراجية، بما في ذلك النفط، فضلاً عن المنتجات التي لا يمكن انتاجها (من قبيل التحف الأثرية) أو التي ليست ذات صلة بمعلومات السوق (على سبيل المثال: السلع غير المذكورة أو المُدرجة في موضع أخر).*

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من خارطة التجارة الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

[5] تعتمد طريقة احتساب حصة التجارة البينية في نطاق جامعة الدول العربية مقارنة بالتجارة الإجمالية على قائمة المنتجات الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية"، والتي تستثنى النفط ومنتجات المخلفات، وما إلى ذلك، وذلك بناء على الصيغة التالية ... $(trade_{ijk} = (x_{ijk} + m_{ijk})/2)$، حيث يرمز (x) إلى الصادرات، بينما يرمز (m) إلى الواردات الخاصة بالبلد المعني (i) من المنتج (k)، سواء من أو إلى السوق (j).

الفصل الثاني (٢) العوامل التي تؤثر على مستوى التكامل التجاري بين الدول العربية

أوضح الفصل السابق تواضع مستوى التكامل التجاري الإقليمي بين الدول العربية على الرغم من ارتفاع عدد اتفاقات التجارة الحرة، وتقارب النواحي الثقافية، وتقاسم لغة مشتركة عبر المنطقة. وربما يتسنى تفسير هذا النمط في ضوء بعض العوامل من قبيل قصور البُنى التحتية وشبكات الربط الالكتروني (connectivity)، وتواضع مستوى الاتساق بين الصادرات والواردات، والتعرض لاحتكاكات السوق. ولقد رصد "هوكمان" (٢٠١٦) على سبيل المثال ارتفاع تكاليف التبادل التجاري الثنائي بالنسبة للبلدان الواقعة في "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بشكل نمطي بمقدار الضعف عبر المنطقة مقارنة بمثيلاتها في الاتحاد الأوروبي، كما ترتفع بشكل خاص بالعلاقة بالمنتجات الزراعية. وينجم هذا الوضع في المقام الأول عن تباعد المسافات، وتدني الخدمات اللوجستية التجارية، وتطبيق تدابير غير جمركية. وفي إطار القسم التالي، سوف نعمد إلى تقييم عاملين من العوامل التي ربما تتسبب في عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التكامل في نطاق جامعة الدول العربية، وهما على وجه التحديد: (١) تواضع مستوى الاتساق بين أنماط الصادرات والواردات؛ (٢) التعرض لاحتكاكات السوق.

اتساق أنماط الصادرات والواردات

ينتشر أعضاء جامعة الدول العربية، بواقع اثنين وعشرين (٢٢) بلد عضو، على مساحة تناهز تقريباً سبعة آلاف وخمسمائة كيلومتر (٧٥٠٠ كم)6 وعبر قارتين مختلفتين. وعلى الرغم من المسافات الشاسعة التي تُلقي بثقلها على إمكانات التجارة البينية عبر المنطقة، يمكن أن يُسهم تنوع الظروف المناخية وتباين المناطق الزراعية الإيكولوجية أيضاً في توفير الفرص التجارية.

وفي إطار عشرة (١٠) بلدان تقع داخل نطاق "جامعة الدول العربية"، يستأثر البترول بحصة غالبة في سلة الصادرات ("المواد الوقودية المعدنية والاقتصادات القائمة على النفط"). وتشمل هذه البلدان كل من الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. وتشكل صادرات النفط نسبة ثلاثة وسبعين في المائة (٧٣٪) من مجموع صادرات هذه المجموعة في المتوسط. وبالإضافة إلى ما سبق، تكتسي القطاعات المرتبطة بالنفط، من قبيل المواد الكيميائية ومنتجات البلاستيك والمطاط أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان.

وتضم مجموعة صغيرة نسبياً من الاقتصادات المتخصصة في المقام الأول في نشاطات الصناعات التحويلية، والتي تتميز سلال صادراتها بمزيد من التنوع، كل من مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس (ويُطلق عليها "اقتصادات الصناعات التحويلية"). ويستأثر قطاع الملابس بنسبة ثلاثة عشر في المائة (١٣٪) من حجم صادرات هذه المجموعة، بينما تشكل الآلات نسبة أحد عشر في المائة (١١٪)، والأسمدة نسبة ستة في المائة (٦٪). وتنفرد مصر باعتبارها الدولة الوحيدة ذات الصادرات النفطية الجديرة بالاعتبار في إطار هذه المجموعة، وذلك على الرغم من تصنيفها باعتبارها مستورد صافٍ لهذا المنتج. وبالإضافة إلى ما سبق، تتنامى الصادرات عبر قطاعات صناعية أخرى، بما في ذلك المركبات الآلية، والبلاستيك والمطاط، والمعدات والأجهزة الالكترونية، والمواد الكيميائية، من جملة أمور أخرى.

وتتمتع مجموعة ثالثة تضم في عضويتها بلدان من جامعة الدول العربية، وتتألف من كل من جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، ودولة فلسطين، والصومال، والسودان، وسوريا7، بسلاسل صادرات تعتمد في المقام الأول على المنتجات المعدنية، بما في ذلك خام الحديد (ركاز الحديد)، والصلب، ومخلفات الحديد، وذلك على الرغم من رصد تواجد أقوى للمنتجات الزراعية بها، بما في ذلك الأسماك (ويُطلق عليها "الاقتصادات المختلطة"). وفي المجمل، تستأثر المنتجات الزراعية بنسبة تتجاوز اثنين وأربعين في المائة (٤٢٪) من صادرات هذه المجموعة، على الرغم من انفراد موريتانيا بتوصيفها كمُصدر صافٍ للمواد الغذائية (net food exporter) في إطار هذه المجموعة (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم (أ) الوارد في الملحق). وتضطلع بعض القطاعات، بما في ذلك الحيوانات الحية (بنسبة ١٢٪)، والأسماك والقشريات (بنسبة ٩٪)، والبذور الزيتية (بنسبة ٥٪) بدور واسع النطاق في سلاسل الصادرات التي تخص هذه البلدان.

[6] دون احتساب جزر القمر، باعتبارها بلد عضو في جامعة الدول العربية، وتقع بالقرب من ساحل جنوب أفريقيا.

[7] كان من المفترض إدراج سوريا ضمن مجموعة البلدان المصدرة للنفط بناء على هيكل صادراتها خلال فترة ما قبل الصراع، ولكن تسبب الصراع الدائر هناك في تغيير طبيعة تركيبة صادراتها.

الشكل التوضيحي رقم (٢) متوسط صادرات المجموعات الفرعية في نطاق جامعة الدول العربية، حسب القطاعات

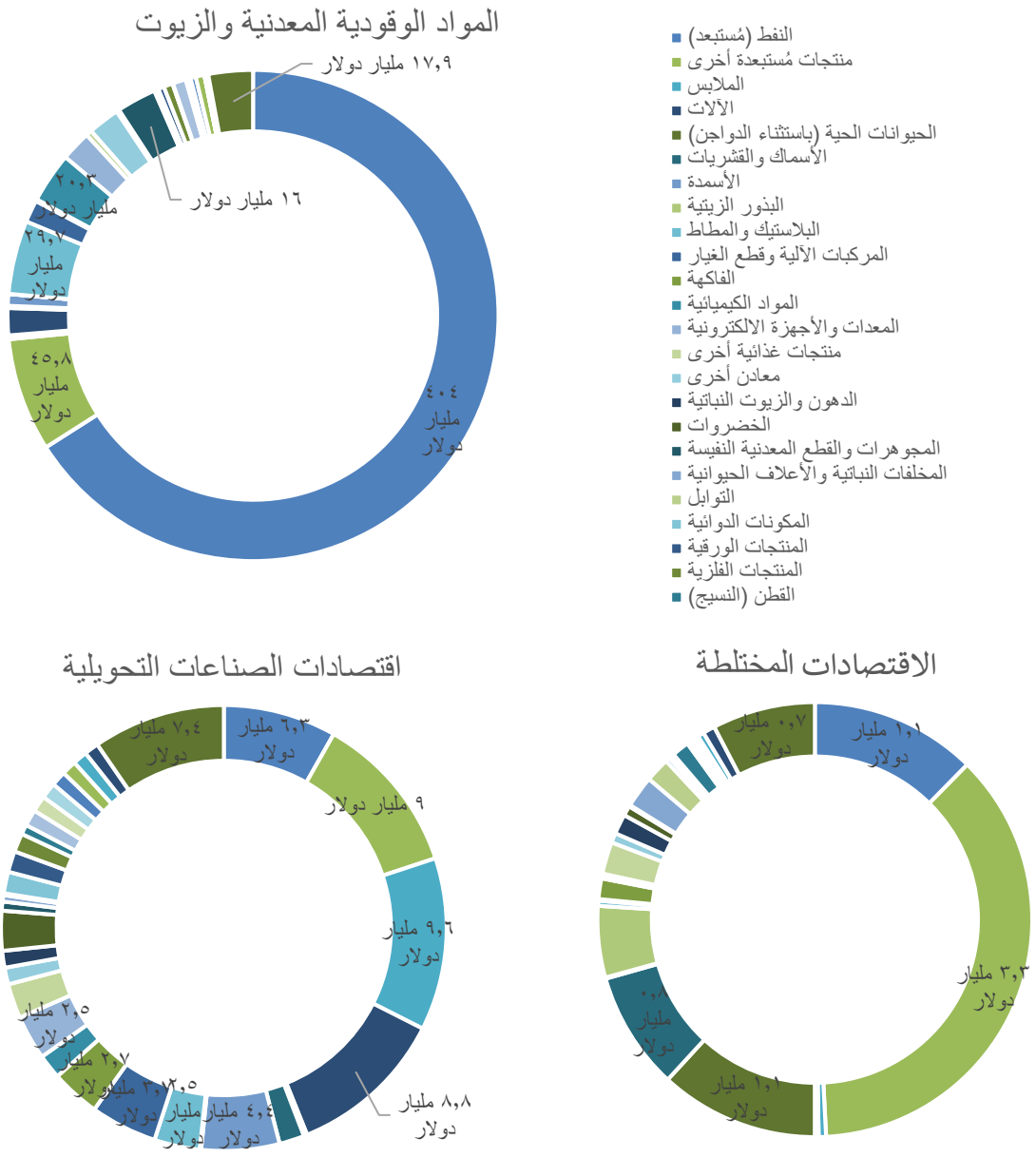

ملاحظة: متوسط الصادرات بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧. تتطابق المنتجات المُدرجة ضمن الفئة المُستثناة مع تلك المشمولة في الاتفاقات الدولية المبرمة بشأن المخلفات، والملوثات، والأسلحة، والذخيرة، والتبغ، والصناعات الاستخراجية، والمنتجات التي لا يمكن انتاجها (على سبيل المثال التحف الأثرية) أو المنتجات غير ذات الصلة بمعلومات السوق (على سبيل المثال السلع غير المذكورة أو المدرجة في موضع أخر). وفي ضوء الرسم البياني المتعلق "بالاقتصادات المختلطة"، تتأثر الحصة البارزة التي تستأثر بها المنتجات المُستبعدة في المقام الأول بصادرات خام الحديد الواردة من موريتانيا، والسلع غير المحددة الواردة من جيبوتي، ومخلفات الحديد أو الصلب الواردة من دولة فلسطين.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من خارطة التجارة الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

ويمكن أن يؤدي تمايز سلاسل التصدير التي تتفرد بها المجموعات الفرعية في نطاق "جامعة الدول العربية" في تهيئة فرص تصديرية، وذلك في حالة إقدام مجموعة فرعية على استيراد المنتجات التي يتم تصديرها من قبل مجموعة فرعية أخرى. وعلى الرغم من ذلك، وعند إجراء مقارنة مباشرة بين إجمالي صادرات وواردات أعضاء "جامعة الدول العربية"، كما هو مُبين في

الشكل التوضيحي رقم (٣)، يتضح عدم انطباق هذا الافتراض على الوضع القائم مع تباين أنماط الصادرات والواردات على نطاق واسع.

الشكل التوضيحي رقم (٣) متوسط الصادرات والواردات في نطاق جامعة الدول العربية، حسب القطاعات

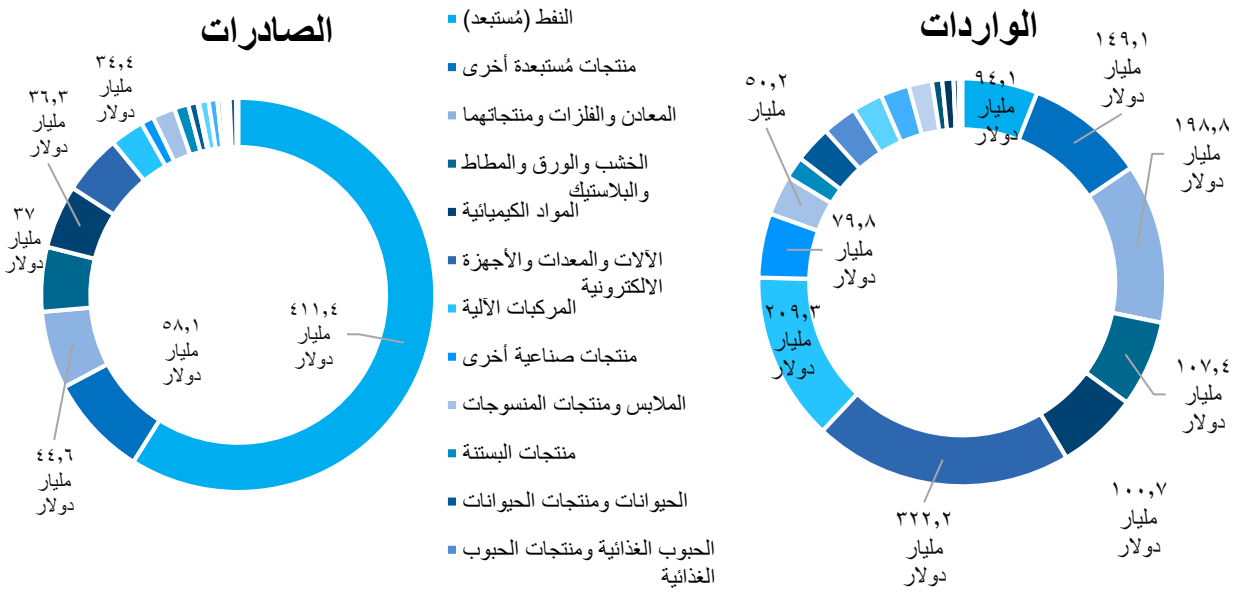

ملاحظة: متوسط الصادرات بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧. تتطابق المنتجات المُدرجة ضمن الفئة المُستثناة مع تلك المشمولة في الاتفاقات الدولية المبرمة بشأن المخلفات، والملوثات، والأسلحة، والذخيرة، والتبغ، والصناعات الاستخراجية، والمنتجات التي لا يمكن انتاجها (على سبيل المثال التحف الأثرية) أو المنتجات غير ذات الصلة بمعلومات السوق (على سبيل المثال السلع غير المذكورة أو المدرجة في موضع أخر).

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من خارطة التجارة الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

ويهيمن النفط على الصادرات في نطاق جامعة الدول العربية بنسبة ترقى إلى ستين في المائة (٦٠٪) تقريباً من صادرات المنطقة، بينما تقتصر نسبة النفط على ستة في المائة (٦٪) فحسب من الواردات في المنطقة. ويحتل قطاع الآلات والمعدات الالكترونية الصدارة من حيث استيراد النفط في نطاق جامعة الدول العربية، حيث يستأثر بنسبة واحد وعشرين في المائة (٢١٪) من إجمالي الواردات. ويضطلع هذا القطاع بدور هام على وجه التحديد في واردات الدول المصدرة للنفط، وهو ما يُفيد ضمناً بأرجحية اشتمال هذه الواردات على الآلات المتخصصة واللازمة لدعم قطاع البترول القائم على كثافة رأس المال بما يفي بأغراض استخراج النفط. وعلى الرغم من ذلك، تنحسر أهمية هذا القطاع بالنسبة لصادرات المنطقة، بنسبة لا تتجاوز خمسة في المائة (٥٪) من إجمالي الصادرات. ولا تتوافق الصادرات الضئيلة نسبياً من أنظمة الإشعال السلكي (ignitions wiring sets) والموصلات الكهربائية (electrical conductors) في إطار قطاع الآلات داخل المنطقة، والواردة في المقام الأول من تونس ومصر، مع أنماط العديد من الآلات موضع الطلب على الصعيد الإقليمي. وتحتل المركبات الآلية المرتبة الثانية في قائمة قطاعات الاستيراد الفرعية، بنسبة مقدارها ثلاثة عشر في المائة (١٣٪) من الواردات الإقليمية، مقابل نسبة ثلاثة في المائة (٣٪) من الصادرات الإقليمية. وتشكل المعادن والمنتجات الفلزية نسبة إضافية مقدارها ثلاثة عشر في المائة (١٣٪) من إجمالي الواردات، مقابل ستة في المائة (٦٪) من الصادرات. وتضطلع الأغذية والزراعة بدور محدود للغاية، حيث تقتصر في المجمل على نسبة أربعة في المائة (٤٪) فقط من صادرات المنطقة. وفي سبيل تلبية الطلب على الرغم من محدودية الإنتاج المحلي، تعتمد العديد من الدول الواقعة في المنطقة بمعدلات ملحوظة على واردات الأغذية والزراعة. تُزيح هذه التفاوتات بين حصص الواردات والصادرات الإقليمية الستار عن قصور جانب العرض الإقليمي مقابل ارتفاع معدل الطلب الإقليمي عبر هذه القطاعات. بل وأيضاً على مستوى القطاعات الرئيسية، ثمة تناقض واضح بين القطاعات التي تخضع منتجاتها للتصدير بالدرجة الأولى وتلك التي تحظى منتجاتها بأعلى معدلات الطلب عبر البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية".

تباين هياكل الصادرات عبر الدول العربية، وتواضع مستوى الاتساق بين الصادرات والواردات على الصعيد الإقليمي بالمقارنة مع مناطق أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق، تم رصد تناقض محدد بين الصادرات والواردات الإقليمية عن طريق إجراء تقييم تفصيلي بالاستعانة بمؤشر الاتساق التجاري (trade complementarity index). ويعنى مؤشر الاتساق التجاري (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم ٣)[8] بقياس درجة التداخل بين هياكل الصادرات والواردات لدى طرفين تجاريين شريكين أو بين منطقتين تجاريتين: ويتم احتساب قيمة مقدارها ١٠٠ نقطة في حالة استئثار كل منتج بحصة متساوية من صادرات أحد الطرفين الشريكين ومن واردات الطرف الشريك الأخر على حد سواء، بينما يتم احتساب قيمة صفرية فيما هو خلاف ذلك. وعند تطبيق هذا المؤشر على جميع المنتجات، تؤثر هيمنة البترول على سلال الصادرات عبر العديد من الدول العربية على مستوى مدى اتساق التجارة الإقليمية. ويحتل مستوى الاتساق التجاري الإقليمي بالمنطقة العربية المركز قبل الأخير، بينما تأتي منطقة المحيط الهادئ في المركز الأخير، كما يتخلف بمعدلات ملحوظة عن تلك المستويات المُحققة في الأمريكيتين وفي آسيا وفي أوروبا. وعند احتساب قيمة المؤشر بالعلاقة بالمنتجات المُدرجة في القائمة الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية"، والتي تستبعد كل من النفط، ومنتجات المخلفات المعدنية، والملوثات، وغيرها من المنتجات غير ذات الصلة بخدمات ترويج الصادرات، يسجل مؤشر الاتساق نسبة أربع وخمسين في المائة (٥٤٪)، وهو ما يُدلل على تواضع مستويات الاتساق، مع اتساع المجال أمام إمكانية إدخال تحسينات بالمقارنة بمناطق رئيسية أخرى حول العالم.

الجدول رقم (٣) مستوى الاتساق بين المعروض من الصادرات والطلب على الواردات، حسب مناطق العالم

المنطقة	أفريقيا	الأمريكيتين	آسيا	أوروبا	الدول العربية	المحيط الهادئ
مؤشر الاتساق التجاري (جميع المنتجات)	٣٢٪	٧٤٪	٧٨٪	٨٦٪	٣٥٪	٢٢٪
مؤشر التكامل التجاري (القائمة الإيجابية* المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية")	٣٨٪	٧٤٪	٧٨٪	٨٦٪	٥٤٪	٢٨٪

*والتي تستبعد النفط، والمخلفات، ومنتجات أخرى غير ذات صلة بترويج التجارة.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على بيانات مستمدة من خارطة التجارة الخاصة "بمركز التجارة الدولية" (٢٠١٨).

يرتهن تعزيز اتساق التجارة في المنطقة باستقدام منتجات جديدة تتميز بارتفاع معدل الطلب على الصعيد الإقليمي، ولكن دون أن تخضع للتصدير على نطاق واسع حتى الوقت الراهن من جانب البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية". وبناء على ذلك، يمكن الارتقاء بمستوى الاتساق التجاري في نطاق "جامعة الدول العربية" عن طريق إطلاق برامج التنويع الهادف في الآجلين المتوسط والطويل. ويتناول جزء من الفصل الثالث (٣) بالتحليل فرص تنويع محددة والتي تأخذ في الحسبان الجدوى النسبية (relative feasibility) التي تترتب عن التحول نحو منتجات تصديرية جديدة من جانب أعضاء "جامعة الدول العربية".

الاحتكاكات القائمة في التجارة البينية عبر المنطقة

فيما يتعلق بالقطاعات والمنتجات، سواء التي تخضع للاستيراد أو التصدير عبر المنطقة، تكمن أهمية حاسمة في الجهود الرامية إلى التصدي للاحتكاكات التي تعرقل التدفقات التجارية البينية عبر المنطقة. وتطرح منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المُعتمدة من قبل "مركز التجارة الدولية" (ITC export potential and diversification methodology) تقديرات حول هذه الاحتكاكات بناء على تقييم معدلات توظيف إمكانات التجارة البينية عبر المنطقة (intraregional trade potential). ويتم احتساب إمكانات التجارة بناء على تقييم يتناول أداء التصدير المتوقع على مستوى البلد المُصدر ومعدل

[8] يتم تعريف مؤشر الاتساق التجاري (TC) بين منطقتين (i &j)، على النحو التالي:

$$TC_{ij} = 100\left(1 - \sum_{k}\left(\frac{|m_{jk} - x_{ik}|}{2}\right)\right)$$

حيث يعبر الرمز (x_{ik}) عن حصة المنتج (k) من إجمالي صادرات المنطقة (i)، بينما يعبر الرمز (m_{jk}) عن حصة المنتج (k) من إجمالي واردات المنطقة (j).

الطلب المتوقع على مستوى البلد المستورد، والشروط النسبية المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق بين البلد المصدر والسوق الشريك (يُرجى الاطلاع على الإطار التوضيحي رقم ١).

من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات المحتملة (export potential value) من جهة وقيمة الصادرات الفعلية (actual export value) من جهة أخرى، يتسنى إزاحة الستار عن الفرص التجارية غير المستغلة على مستوى البلد المعني. ويُعزى جانب من الإمكانات التجارية غير المستغلة إلى الأسلوب المُستخدم والذي يتسم بالطابع الاستشرافي (forward-looking) – حيث يتم تقدير الأداء التصديري الراهن (current export performance) ومعدل الطلب (demand) على مدار الخمس سنوات المقبلة في ضوء الناتج المحلي الإجمالي المتوقع وتقديرات معدلات نمو السكان (إمكانات ديناميكية غير مستغلة). وعلى الرغم من ذلك، يرتبط جانب أخر من الإمكانات التجارية غير المستغلة بعوامل هيكلية والتي يُرجح أن تنجم عن طائفة متنوعة من الاحتكاكات (إمكانات راهنة غير مستغلة)، بما في ذلك على سبيل المثال:

- صعوبات تحول دون الامتثال للتدابير غير الجمركية
- انعدام التوافق بين المعروض من جهة ومعدلات الأسعار أو تفضيلات الجودة الخاصة بالمستهلك من جهة أخرى
- صعوبات تحول دون العثور على مشتريين في السوق المستهدف
- قصور توزيع الصادرات عبر الأسواق المستهدفة المحتملة على النحو الأمثل جراء الافتقار إلى معلومات السوق

وتؤثر هذه الاحتكاكات على قدرة المصدرين على الانخراط في التبادل التجاري مع السوق المعني.

الإطار التوضيحي رقم (١): منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات والمعتمدة من قبل "مركز التجارة الدولية"

تعنى منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات والتي يعتمدها "مركز التجارة الدولية" بتحديد المنتجات القائمة بالفعل والتي تنطوي على إمكانات تكفل نمو الصادرات (مؤشر إمكانات الصادرات) (export potential indicator) بالإضافة إلى المنتجات الجديدة التي تفي بغرض تنويع الصادرات (مؤشر تنويع المنتجات) (product diversification indicator) على أساس ثلاثة (٣) مكونات. ويتطابق مكون الطلب (demand) ومكون تيسير التبادل التجاري (ease-of-trade) في المؤشرين المُشار إليهما:

يتم قياس الوضع المتعلق بجانب الطلب على مستوى السوق (market's demand condition) بناء على الواردات، مع مراعاة مستوى النفاذ النسبي للسوق (التعريفات الجمركية وتكاليف النقل) بالعلاقة بالمنتج المعني.

يتم قياس مدى تيسير التبادل التجاري (*ease-of-trade*) بين البلد المصدر والسوق المستهدف بناء على إجمالي حجم التبادل التجاري الثنائي (bilateral trade) مقارنة بالحجم التجاري الافتراضي في حالة حيازة الدولة المصدرة على حصة مماثلة في السوق المستهدف على غرار الحصة التي تتمتع بها في السوق العالمي.

ويختلف مكون العرض (supply) بين المؤشرين المُشار إليهما. وفيما يتعلق بمؤشر إمكانات الصادرات:

يتم قياس الأداء التصديري على مستوى البلد المُصدر بناء على الحصة السوقية التي يحوزها بالعلاقة بمنتج معين.

وعن طريق الجمع بين العوامل الثلاث المُشار إليها، يتسنى احتساب قيمة الإمكانات التصديرية الراهنة (current export potential value). وسعياً إلى إضفاء الطابع الاستشرافي على مفهوم التبادل التجاري المحتمل، يتم تقدير كل من الواردات والحصة السوقية على مدار خمس سنوات قادمة بناء على توقعات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita growth)، بالإضافة إلى تقدير كيفية تجاوب جانب الطلب على الواردات، وفقاً للقطاعات ومستويات التنمية، مع النمو المتوقع. ويتسنى المقارنة بين قيمة الصادرات المحتملة الإجمالية (total potential export value) من جهة وقيمة الصادرات الفعلية (actual export value) من جهة أخرى من أجل كشف النقاب عن الفرص التجارية غير المستغلة التي ربما تتوافر لدى البلد المعني بالعلاقة بأي من منتجات التصدير التي تخص ذلك البلد في الأسواق المستهدفة الجديدة والراهنة على المستوى الإقليمي.

وفيما يتعلق بمؤشر تنويع المنتجات"

يتم قياس قدرات العرض والتوريد التي يتمتع بها البلد المصدر بناء على متوسط المسافة الفاصلة بين سلة الصادرات الحالية الخاصة بالبلد المعني والمنتج التصديري الجديد، بما يتفق مع مفهوم "حيز المنتجات" (Product Space).

ويوفر مقياس العرض (supply measure) المُشار إليه، إلى جانب مقياس معدل الطلب ومدى تيسير التبادل التجاري (demand and ease-of-trade)، تصنيف متميز لبعض الخيارات الواعدة التي تصلح لغرض تنويع الصادرات.

تستأثر المنطقة العربية بحصة مرتفعة من الإمكانات التجارية غير المستغلة، والتي يرتبط نصفها تقريباً بتأثيرات النمو (*growth effects*) بينما يرتبط النصف الأخرى منها باحتكاكات السوق (*market frictions*).

يستعرض الشكل التوضيحي رقم (٤) الحصص الديناميكية والراهنة غير المستغلة مقارنة بإجمالي إمكانات التجارة البينية، حسب المناطق. ويتجلى اتساع نطاق الفرص المتاحة، سواء التي ترتهن بآفاق النمو (growth dependent) أو التي تتعلق باحتكاكات السوق (friction-related)، وذلك في نطاق "جامعة الدول العربية". وتستأثر المنطقة العربية بثاني أعلى حصة من الإمكانات التصديرية غير المستغلة في مرتبة لاحقة لقارة أفريقيا، حيث تبلغ القيمة الإجمالية لإمكانات التجارة البينية المتبقية (total remaining intraregional trade potential) ثمانية وعشرين (٢٨) مليار دولار. ويكفل النمو المتوقع لمعدلات العرض والطلب تحقيق صادرات إضافية قيمتها ستة عشر (١٦) مليار دورا عبر المنطقة. وفي حالة إزالة الاحتكاكات القائمة في السوق، سوف يتسنى تحقيق مبلغ إضافي بقيمة اثني عشر (١٢) مليار دولار.

الشكل التوضيحي رقم (٤) حصة الإمكانات التجارية غير المستغلة، حسب مناطق العالم

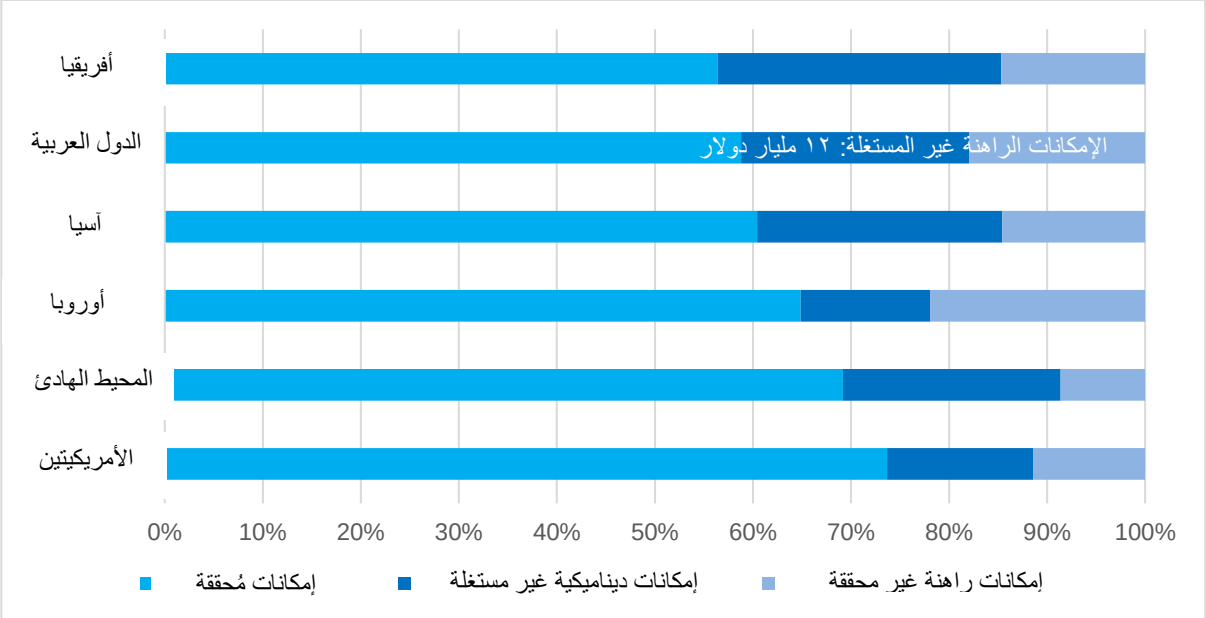

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات والمعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

إبراز مدى انتشار الاحتكاكات القائمة في السوق والتي تعرقل التجارة البينية عبر المنطقة في ضوء الدلائل المستخلصة من الدراسات الاستقصائية التي استهدفت شركات التصدير في الدول العربية.[9]

يمكن أن تُسهم التدابير غير الجمركية الشاقة والمُثقلة بالأعباء بشكل جزئي في تفسير الأسباب وراء عجز البلدان عن الاستفادة من الإمكانات التصديرية الراهنة المتاحة في سوق معين. وسعياً إلى تحديد القواعد واللوائح الرسمية التي يتم توصيفها من قبل الشركات باعتبارها شاقة ومُضنية، قام "مركز التجارة الدولية" بإجراء دراسات استقصائية قطرية (country surveys) تم في إطارها تنظيم مقابلات مع شركات التصدير من أجل التعرف على ما لديها من خبرات بالعلاقة بالتدابير غير الجمركية. وتتناول الدراسات الاستقصائية بالتحليل انطباعات القطاع الخاص تجاه العقبات التجارية الناجمة عن التدابير غير الجمركية، بغية تحديد بعض الإجراءات الملموسة التي تكفل تمكين البلدان من تعزيز كفاءة عمليات التصدير فضلاً عن تخفيض التكاليف التي يتم تكبدها في إطار المبادلات التجارية. وتعمد الدراسات الاستقصائية إلى تقييم الأطراف التي تتأثر جراء تطبيق التدابير غير الجمركية وتحديد مدى التأثير الناجم عنها، إلى جانب التحقق من الأسباب التي تؤدي إلى توصيف التدابير غير الجمركية

[9] للتعرف على التحليل الشامل لنتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية عبر الدول العربية، يُرجى الاطلاع على "تفعيل التكامل الإقليمي – وجهات نظر الشركات بشأن التدابير غير التعريفية في الدول العربية" – مركز التجارة الدولية (٢٠١٥) (ITC (2015): Making Regional Integration Work – Company Perspectives on Non-Tariff Measures in Arab States)، http://www.intracen.org/publication/Working-towards-regional-integration---Company-perspectives-on-non-tariff-measures-in-Arab-States/.

باعتبارها شاقة ومُثقلة بالأعباء، مع التمييز بين اللوائح التنظيمية التي تتسم بالصرامة من جهة والعقبات الإجرائية التي تحول دون الامتثال من جهة أخرى. وتم إجراء الدراسات الاستقصائية في خمس دول عربية على النحو الموضح أدناه (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم ٤).

الجدول رقم (٤) حقائق أساسية مستمدة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، حسب البلدان

	فترة إجراء المقابلات	عدد الشركات الممثلة في العينة	عدد المقابلات الهاتفية	عدد المقابلات الشخصية المباشرة
مصر	مايو – نوفمبر ٢٠١١	٣,٠١٧	٨٦٩	١٨٩
الأردن	أبريل ٢٠١٥ – مارس ٢٠١٦	٩,٤٢٩	٥٧٠	٢٠٧
المغرب	أبريل ٢٠١٠ – فبراير ٢٠١١	٣,٢٦٤	٧٩٤	٢٥٦
دولة فلسطين	ديسمبر ٢٠١١ – مارس ٢٠١٢	٥١٣	غير منطبق	٢٣٩
تونس	يوليو – أغسطس ٢٠١١ & يوليو – أكتوبر ٢٠١٢	٤,٨٦٩	٢٥٨	١٧١

المصدر: *الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي تم إجرائها من جانب "مركز التجارة الدولية".*

على الرغم من محدودية نطاق التغطية على المستوى القطري، توفر الدراسات الاستقصائية التي أُجريت على مدار السنوات القليلة الماضية في البلدان الأعضاء "بجامعة الدول العربية" إرشادات بشأن القطاعات والأسواق وأنماط التدابير غير الجمركية التي تُثير في المُعتاد الشكاوى. وتنطوي الانطباعات المستمدة من قطاع الأعمال التجارية على أهمية بالغة، إذا تُفسح المجال أمام تقييم التأثيرات الناجمة عن التدابير غير الجمركية على التكامل التجاري الإقليمي بين الدول العربية. وتم إجراء هذه الدراسات الاستقصائية مع شركات تصدير فاعلة، وبالتالي، ربما يتعذر بشكل كامل رصد التدابير غير الجمركية التي تتسبب في تقويض إمكانية مزاولة التجارة بشكل مطلق بالنسبة لبعض الشركات العاملة في المنطقة. وتحرص عملية اختيار العينات المشاركة في هذه الدراسات الاستقصائية على تمثيل كافة قطاعات التصدير في الأقطار المعنية، والتي تتجاوز نسبة اثنين في المائة (٢٪) من إجمالي الصادرات، باستثناء الأسلحة والمعادن.[10]

[10] توفر هذه العينة المؤلفة من شركات التصدير نظرة عامة هامة عن الوضع، على الرغم من عدم تطابقها في بعض الحالات مع القطاعات ذات الإمكانات التصديرية الهامة وغير المستغلة عبر المنطقة.

الشكل التوضيحي رقم (٥) منشأ التدابير غير الجمركية الشاقة والمُثقلة بالأعباء

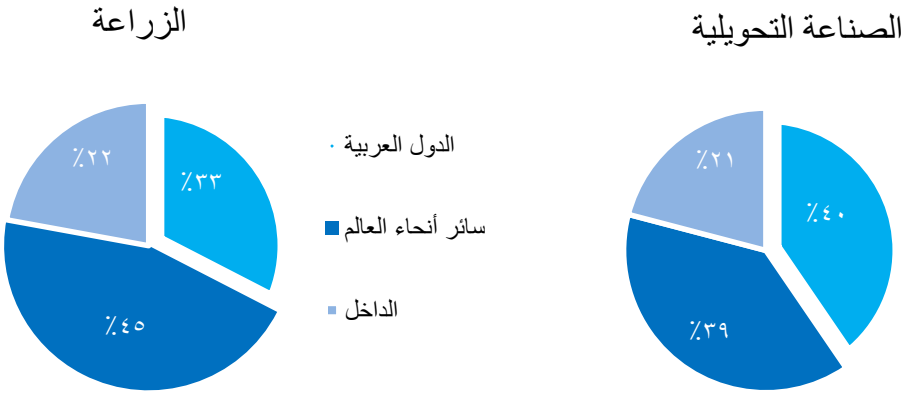

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على الدلائل المستقاة من الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في مصر، والمغرب، ودولة فلسطين، وتونس، والأردن.

تفاوت الأعباء الناجمة عن التدابير غير الجمركية عبر الدول العربية بغض النظر عن مستويات التكامل التجاري البيني عبر المنطقة.

يستعرض الشكل التوضيحي رقم (٥) التدابير غير الجمركية الشاقة والتي يتم تصنيفها حسب المنشأ الجغرافي وفقاً للإفادات الواردة في الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في خمسة بلدان. وفي إطار قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، تُعزى نسبة ثلاثة وثلاثين في المائة (٣٣٪) ونسبة أربعين في المائة (٤٠٪) من جميع المشكلات المتعلقة إلى تدابير غير جمركية يتم تطبيقها من جانب الأطراف التجارية الشريكة في إطار المنطقة. وتتفاقم الصعوبات الناجمة عن التدابير غير الجمركية في مجال التجارة البينية عبر المنطقة، ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يتم توجيه نسبة واحد وثلاثين في المائة (٣١٪) من إجمالي صادرات هذه البلدان إلى أسواق إقليمية.[11] وتنتقص المتوسطات الواردة في الشكل التوضيحي رقم (٥) من مقدار التفاعلات الديناميكية البينية الحادثة في المنطقة جراء تنوع الملفات التجارية عبر البلدان العربية الخمس. ويرتبط ارتفاع حصص التجارة البينية عبر المنطقة بارتفاع معدل التعرض للتدابير غير الجمركية الشاقة التي تفرضها البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية". وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالأردن، حيث يتم توجيه نسبة أربعة وخمسين في المائة (٥٤٪) من الصادرات إلى المنطقة، تقع المسؤولية تجاه نسبة ثلاثة وتسعين في المائة (٩٣٪) من التدابير غير الجمركية التي تم توصيفها من جانب الشركات التجارية الأردنية باعتبارها شاقة ومُثقلة بالأعباء، على عاتق أعضاء "جامعة الدول العربية". وفيما يتعلق بالمغرب، والذي يتمتع بعلاقات تجارية وطيدة مع بلدان واقعة خارج المنطقة، وحيث تقتصر الصادرات البينية على نسبة ستة في المائة (٦٪) فحسب من إجمالي الصادرات، تقع المسؤولية تجاه نسبة اثني عشر في المائة (١٢٪) من التدابير غير الجمركية الشاقة على عاتق أعضاء "جامعة الدول العربية".[12] وعلى الرغم من تباين حصص التجارة البينية بين أعضاء "جامعة الدول العربية"، يرتفع معدل التعرض النسبي للتدابير غير الجمركية بشكل ثابت عبر المنطقة.[13] ويؤكد هذا الوضع على تفاوت الأعباء الناجمة عن التدابير غير الجمركية بين البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" بغض النظر عن مستويات التكامل التجاري الإقليمي التي تتميز بها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تجدر الإشارة إلى فرض نسبة تتجاوز عشرين في المائة (٢٠٪) من التدابير غير الجمركية على المستوى المحلي داخل البلد المُصدر. وتنطوي هذه التدابير على التصاريح الإلزامية للاضطلاع بعمليات التصدير، ومتطلبات التسجيل أو الترخيص، والضرائب المفروضة على الصادرات، فضلاً عن جميع العقبات الإجرائية ذات الصلة. ويفيد هذا الوضع بأهمية اعتماد تدابير فعالة ترمي إلى تيسير التبادل التجاري، مع الحرص على الانطلاق من الداخل في المقام الأول عند بناء القدرات التنافسية في مجال التجارة. وعلى الرغم من ذلك، من المُرجح أن تؤثر هذه التدابير المحلية على كافة أسواق التصدير بمعدلات متساوية، ومن ثم لا يتم دراستها على نحو صريح في إطار التحليل التالي باعتبارها عامل يُعرقل الاستفادة من إمكانات التصدير

[11] فيما يتعلق بهذه العملية الحسابية، يتم قياس التجارة البينية عبر المنطقة عن طريق الاستعانة بقائمة المنتجات الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".
[12] يتم احتساب أرقام التجارة عن طريق الاستعانة بمزيج من التقارير الموازية (mirror reports) المباشرة والموثوق فيها عن الفترة ما بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧.
[13] تنخفض حصة دولة فلسطين من التدابير غير الجمركية في نطاق "جامعة الدول العربية" مقارنة بحصتها من الصادرات البينية في نطاق جامعة الدول العربية.

عبر أسواق "جامعة الدول العربية". وتقتصر التدابير غير الجمركية التي تخضع للدراسة على تلك التي يتم فرضها من جانب أعضاء "جامعة الدول العربية" على الأطراف التجارية الشريكة في نطاق "جامعة الدول العربية".

الشكل التوضيحي رقم (٦) أنماط التدابير غير الجمركية عبر تجارة المنتجات الزراعية، في نطاق "جامعة الدول العربية" ومع أطراف شريكة أخرى

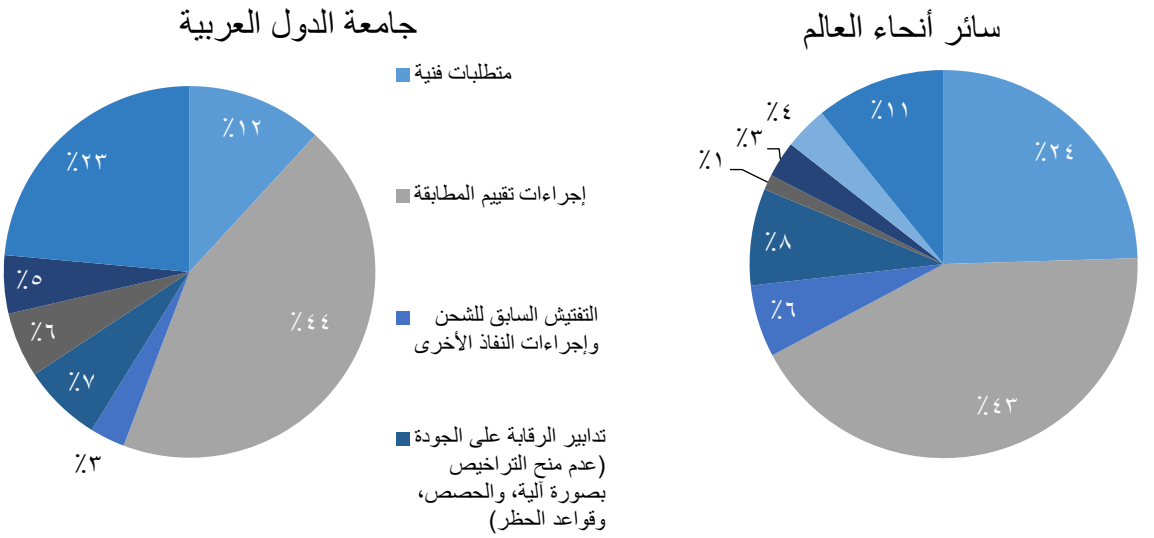

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على الدلائل التي تم الخلوص إليها من الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في كل من مصر، والمغرب، ودولة فلسطين، وتونس، والأردن.

وفي سياق التجارة البينية، وفي قطاع المنتجات الزراعية (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ٦)، تم توصيف تدابير تقييم المطابقة باعتبارها أبرز أنماط العقبات الشائعة التي تعرض لها المستجيبون في الدراسة الاستقصائية، حيث تستأثر بنسبة أربعة وأربعين في المائة (٤٤٪) من إجمالي التدابير غير الجمركية عبر المنطقة في إطار هذه القطاعات. وتعرضت الشركات للعديد من المشكلات المرتبطة بتلبية متطلبات تقييم المطابقة المعمول بها في البلدان الواقعة في المنطقة، وذلك على نحو يتجاوز اللوائح الفنية ذاتها. وعند مقارنة العقبات القائمة عبر المنطقة مع تلك التي يتم التعرض لها عند الانخراط في التصدير مع أطراف شريكة من مناطق أخرى، ينحسر معدل انتشار اللوائح الفنية. وعلى النقيض، تواترت الإشارة إلى المشكلات المتعلقة بقواعد المنشأ وشهادات المنشأ، وكذلك الرسوم والضرائب التي يتم فرضها وتدابير مراقبة الأسعار التي يتم تطبيقها على نطاق واسع، بوصفها شاقة ومُثقلة بالأعباء، وذلك في إطار المبادلات التجارية مع أطراف شريكة على المستوى الإقليمي، وليس مع أطراف شريكة من بقية أنحاء العالم.

الشكل التوضيحي رقم (٧) أنماط التدابير غير الجمركية عبر تجارة المنتجات الصناعية، في نطاق "جامعة الدول العربية" ومع أطراف شريكة أخرى

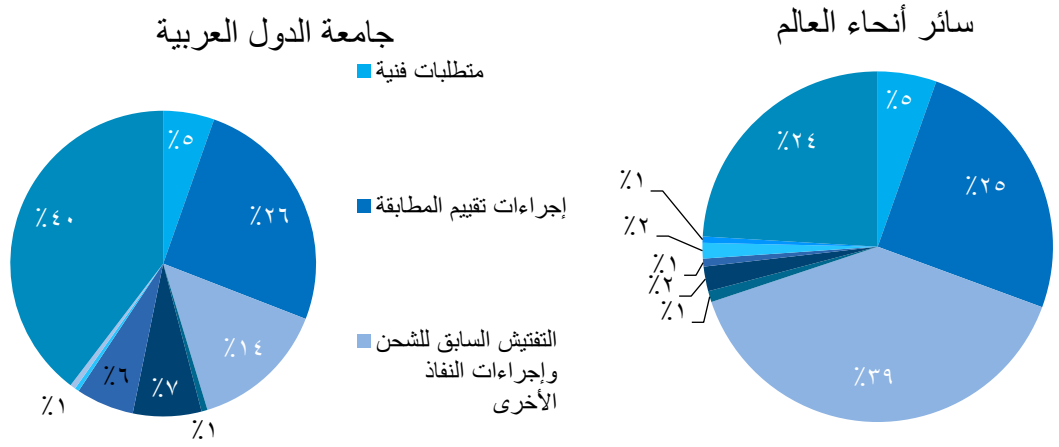

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل مركز التجارة الدولية بناء على الدلائل المستمدة من الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في مصر، والمغرب، ودولة فلسطين، وتونس، والأردن.

وفي قطاعات الصناعة التحويلية، تُظهر نتائج الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتدابير غير الجمركية التأثير المترتب على التجارة البينية عبر العالم العربي بمعدلات متفاوتة، وذلك جراء العقبات التجارية الناجمة عن التدابير غير الجمركية. وعلى الرغم من توجيه نسبة واحد وثلاثين في المائة (٣١٪) من صادرات الصناعات التحويلية إلى بلدان عربية أخرى، ترتبط نسبة أربعين في المائة (٤٠٪) من القضايا المتعلقة بالتدابير غير الجمركية التي تم رصدها بتدابير يتم تطبيقها من جانب البلدان الشريكة في المنطقة. وتستأثر التحديات المرتبطة بقواعد المنشأ والإجراءات ذات الصلة بنسبة أربعين في المائة (٤٠٪) من الصعوبات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية في إطار هذه القطاعات (الشكل التوضيحي رقم ٧)، وهو ما يُدلل على مدى تعذر استفادة الشركات من التعريفات التفضيلية المُتفق عليها بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" وغيرها من اتفاقات التجارة الحرة التي تم إبرامها على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الثنائي، ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية حيث يتعذر بسبب سلاسل القيم العابرة للبلدان (cross-country value chains) توفير إثبات دال على صفة المنشأ. ويتسبب استمرار الإخفاق في الحصول على معاملة تفضيلية، والقضايا المتعلقة باللغة، والقصور المتعلق بإجراءات إصدار شهادات المنشأ، في إشاعة مناخ يشوبه الغموض وينعدم فيه اليقين بين شركات التصدير على المستوى الإقليمي. وعلاوة على ما تقدم، يتسبب تباين قواعد المنشأ في إثارة الالتباس والتساؤل بشأن الاتفاقيات المُلزمة بشكل فعلي. وفضلاً عن ذلك، تم الإشارة إلى المتطلبات الفنية وإجراءات تقييم المطابقة باعتبارها تطرح تحديات لا يُستهان بها بالنسبة للصادرات بين البلدان العربية. وفي إطار المتطلبات الفنية، تشتمل أبرز المجالات الشائكة على إجراءات إصدار شهادات المنتجات، وإجراءات الاختبارات، ومتطلبات توصيف وتوسيم المنتجات. ويتم التعاطي مع هذه المجالات باعتبارها شاقة جراء اتصافها بالصرامة في المقام الأول. وتعاني المنطقة من تباين حاد في متطلبات التوسيم والتوصيف، وذلك من حيث اللغة المُستخدمة، والتفاصيل المطلوب أو المصرح بإدراجها على ملصقات التوصيف والتوسيم، فضلاً عن طبيعة المواد المستخدمة في تلك الملصقات.

من الأهمية بمكان أن يتم التصدي لمثل هذه التحديات المتنوعة والمتعلقة بالتدابير غير الجمركية على نحو يكفل لشركات التصدير الاستفادة من الفرص التجارية البينية المتبقية على مستوى المنطقة. ويتصف قسط كبير من العقبات التي تعترض سبيل التبادل التجاري البيني بالطابع الإجرائي. وعلى هذا النحو، يتسنى التصدي لها بصور عملية عن طريق تيسير التبادل التجاري، عوضاً عن تغيير القواعد التجارية الأساسية. وعلى الرغم من تعدد القضايا الواجب التجاوب معها، يمكن من خلال تحديد أولويات التدخلات بما يتوافق مع إمكانات التصدير الإسهام في تعظيم الفوائد المترتبة عن الجهود الرامية إلى مواءمة اللوائح التنظيمية والإجرائية على المستوى الإقليمي.

الفصل الثالث (٣) تحديد الفرص المتاحة أمام تعزيز التكامل التجاري الإقليمي

نظراً لاستمرار تواضع مستوى التكامل في المنطقة على الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية بمعدلات جديرة بالاعتبار بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، يقتضي الوضع بذل جهود هادفة في سبيل إحراز المزيد من التقدم نحو تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة. وتنطوي عملية اختيار الفرص المتاحة أمام تعزيز التكامل التجاري الإقليمي على شقين، على النحو التالي:

١- يتسنى للأطراف الشريكة على المستوى الإقليمي أن تلجأ إلى زيادة صادراتها من المنتجات التي سبق وأن نجحت في تصديرها بالفعل. ويمكن أن تشرع البلدان في تفعيل الاتساق القائم بين هياكل التصدير والاستيراد. وسوف نعمد إلى استخدام "مؤشر إمكانات التصدير" (يُرجى الاطلاع على الإطار التوضيحي رقم ١) من أجل إلقاء الضوء على البلدان، والمنتجات، والأسواق التي تتمتع بإمكانات غير مستغلة في مجال التجارة البينية عبر المنطقة. ويمكن أن ترتهن هذه الإمكانات غير المستغلة بالنمو المتوقع على جانبي العرض والطلب (إمكانات ديناميكية محتملة غير مستغلة) أو باحتكاكات السوق (إمكانات راهنة غير مستغلة). وعن طريق التمييز بين هذين الأمرين، يتسنى تحديد الإجراءات المطلوبة لإطلاق العنان لهذه الإمكانات.

٢- لن يتسنى الارتقاء بمستوى الاتساق المتواضع بين الصادرات والواردات الإقليمية سوى عن طريق تغيير هيكل التصدير في البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية". ويتسنى بلوغ هذه الغاية في حالة شروع البلدان في تصدير منتجات تتميز بارتفاع معدل الطلب عليها على المستوى الإقليمي، وأيضاً المنتجات التي تعاني، والتي من المتوقع أن تواصل المعاناة، من عجز في معدل توريدها على المستوى الإقليمي على مدار السنوات الخمسة القادمة. وسوف نعمد إلى استخدام "مؤشر تنويع الصادرات" (يُرجى الاطلاع على الإطار التوضيحي رقم ١) من أجل اقتراح المنتجات المُجدية التي تفي بغرض تنويع سلال الصادرات على مستوى البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية"، مع مراعاة زيادات الصادرات المحتملة من جانب البلدان المُوَرِّدة الحالية في نطاق "جامعة الدول العربية" والمعنية بتوريد هذه المنتجات وذلك عن طريق تحسين الاستفادة من إمكانات التصدير المتوافرة لديهم.

وعن طريق الاحتكام لمعايير الاختيار المُشار إليها، يتسنى لنا استرعاء الانتباه تجاه الفرص السانحة والتي يتم إغفالها في الوقت الحالي داخل المنطقة، إلى جانب دراسة الخيارات المتاحة أمام تعزيز تنويع المنتجات، جنباً إلى جنب مع دعم الاتساق على المستوى الإقليمي.

تعزيز الاتساق: تحديد الفرص التجارية غير المستغلة على المستوى الإقليمي

وبينما يتواضع مستوى الاتساق، تنخفض حصة التجارة الإقليمية بين الدول العربية، وهو ما يُفيد ضمناً بالتقاعس عن استكشاف العديد من الفرص المتاحة أمام تلبية الطلب الإقليمي من خلال صادرات إقليمية. وسعياً إلى تسليط الضوء على هذه الفرص المحتملة التي لا يتم استغلالها بشكل كُلي أو بشكل جزئي بغرض تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة، نعمد إلى المقارنة بين الصادرات الفعلية والصادرات المحتملة عبر القطاعات المعنية. ويمكن تصنيف الإمكانات غير المستغلة إلى مكونات ساكنة (استاتيكية) وأخرى تفاعلية (ديناميكية) (يُرجى الاطلاع على الإطار التوضيحي رقم ٢)، بما يُفسح المجال أمامنا للتمييز بين القطاعات التي تضطلع فيها الإمكانات القائمة على آفاق النمو بدور فعال (growth-dependent potential) مقابل تلك القطاعات التي يقتضي الوضع فيها التصدي لاحتكاكات السوق بما يكفل الاستفادة منها دون التقيد بعنصر الوقت وآفاق النمو. ويكتسي هذا التوجه أهمية حاسمة في سبيل التعرف على أنماط التدخلات اللازم تنفيذها بما يكفل الاستفادة من هذه الفرص عبر مختلف القطاعات.

الإطار التوضيحي رقم (٢) التعرف على الإمكانات التصديرية غير المستغلة

يمكن تصنيف إمكانات التصدير غير المستخدمة أو غير المستغلة إلى مكونين (٢) من أجل تيسير التعرف على أنماط الإجراءات اللازمة لإطلاق العنان أمام هذه الإمكانية:

- تعبر الإمكانات الراهنة غير المستغلة (current untapped potential) عن الإمكانات المتبقية الناجمة عن احتكاكات السوقية المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير غير الجمركية. ويتم احتساب الإمكانات الراهنة غير المستغلة على أساس الإمكانات التصديرية الراهنة (يُرجى الاطلاع على الإطار التوضيحي رقم ١) – الصادرات، وكلما كانت إمكانات الصادرات المحتملة > الصادرات، مع احتساب قيمة صفرية لما هو خلاف ذلك.
- تُشير الإمكانات الديناميكية غير المستغلة (dynamic untapped potential) إلى الإمكانات المتبقية والتي يرتهن تحقيقها بآفاق نمو جانبي العرض والطلب على مدى السنوات الخمسة المقبلة. ويتم احتساب الإمكانات الديناميكية غير المستغلة على أساس إجمالي الإمكانات غير المستغلة – الإمكانات الراهنة غير المستغلة.

يستعرض الشكل التوضيحي (٨) حصة إمكانات الصادرات البينية عبر القطاعات المختلفة. ويُبين الشكل التوضيحي حصة إمكانات الصادرات التي تم استغلالها بالفعل، فضلاً عن تحليل الإمكانات المحتملة المتبقية إلى قيم ديناميكية وقيم راهنة. وفي سياق الصناعات التحويلية، يحتل قطاع البلاستيك والمطاط الصدارة من حيث إمكانات الصادرات الإجمالية وغير المستغلة. وفيما يتعلق بمنتجات الأغذية والزراعة، يستأثر قطاع الألبان بالنصيب الأعظم من الإمكانات الإجمالية وغير المستغلة. وعلى الرغم من ذلك، يختلف توزيع الإمكانات الراهنة والديناميكية غير المستغلة بمعدلات ملحوظة عبر القطاعات المختلفة. وفي إطار الأقسام التالية، نحرص على التركيز على البلدان التي تزخر بإمكانات راهنة أو ديناميكية غير مستغلة في إطار قطاعات الصادرات الخاصة بها، بهدف التعرف على التوزيع الجغرافي الخاص بها، فضلاً عن الانعكاسات المرتبطة بإطلاق العنان لهذه الإمكانات.

الشكل التوضيحي رقم (٨) الإمكانات التصديرية البينية عبر المنطقة، حسب القطاعات

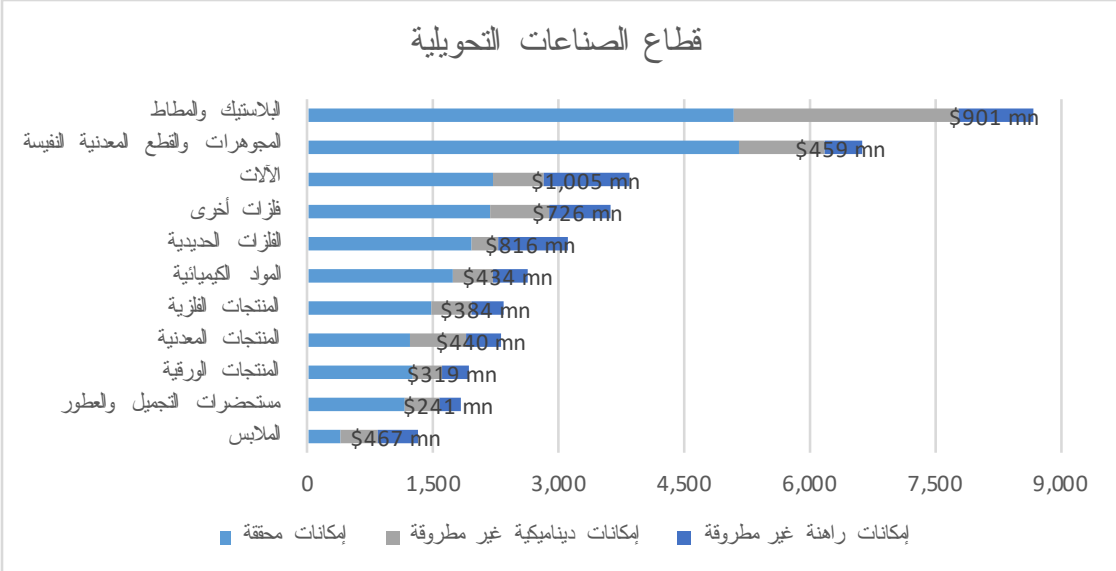

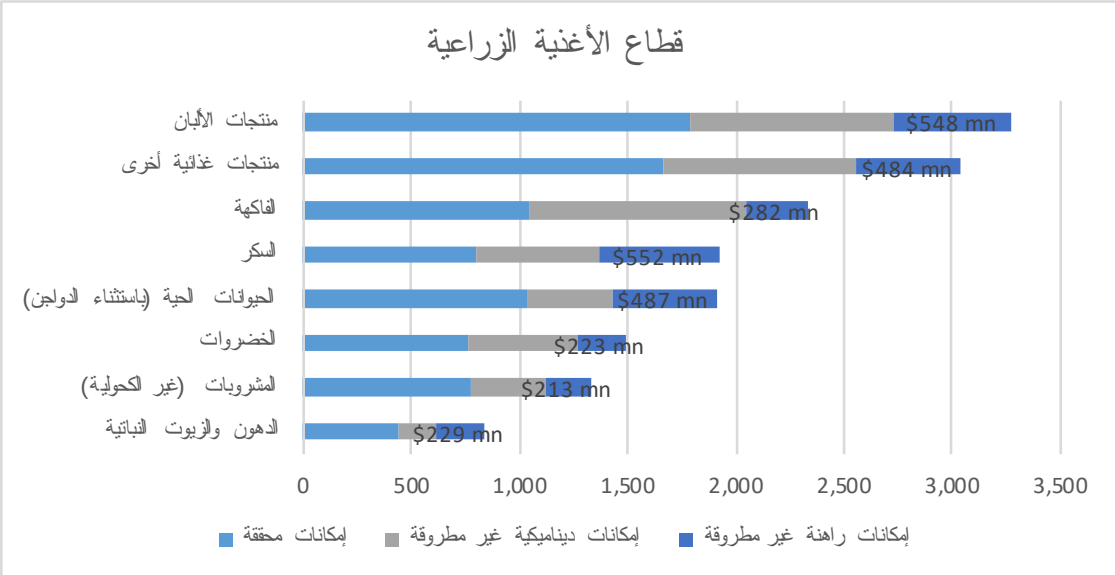

ملاحظة: يستعرض الشكل التوضيحي أعلاه إجمالي الإمكانات التصديرية الإقليمية حسب القطاعات الرئيسية بناء على القائمة الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية". ويتم تصنيف الإمكانات التصديرية إلى حصص تم تحقيقها بالفعل، بالإضافة إلى حصص لم يتم استخدامها حتى الوقت الحالي جراء الاحتكاكات القائمة في السوق أو بسبب عوامل ديناميكية ترتهن بآفاق النمو (growth-dependent dynamics).

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات والمعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

قطاعات ومنتجات ذات إمكانات تصديرية ديناميكية غير مستغلة عبر المنطقة: فرص تجارية قائمة على آفاق النمو

ينصب تركيز هذا القسم على القطاعات والمنتجات التي تزخر بإمكانات تصديرية بينية عبر المنطقة والتي ترتهن بديناميكيات النمو. ويتحقق النمو على جانب العرض (Supply-side growth) كلما تمكنت الدولة المصدرة لمنتج معين من النمو بوتيرة سريعة تفوق البلدان المنافسة لها. ويتحقق النمو على جانب الطلب (Demand-side growth) في حالة تجاوب الطلب على الواردات بشكل فعال مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم تقدير مدى استجابة جانب الطلب على الواردات بشكل منفصل حسب مستوى التنمية وحسب القطاع. وتتحقق الإمكانات الديناميكية غير المستغلة في حالة توافق معدل النمو مع التوقعات التقديرية وفي حالة تنظيم قدرات الإنتاج على نحو يُسهم في تعزيز هذا النمو الاقتصادي. وعن طريق استغلال الإمكانات الديناميكية غير المستغلة ، يمكن المساهمة في تحقيق مزيد من الاتساق بين الصادرات والواردات دون الاحتياج إلى الانخراط في جهود تنسيقية تهدف إلى التصدي لاحتكاكات السوق.

وفقاً للتقديرات الصادرة عن "صندوق النقد الدولي"، من المتوقع إحراز أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات الخمسة القادمة عبر البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" في كل من جيبوتي، وليبيا، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، والعراق، وتونس، والتي من يتوقع بها أن تنمو على نحو يتجاوز المتوسط العالمي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة أربعة وعشرين في المائة (٢٤٪) بحلول عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تدفع آفاق النمو الاقتصادي المُشار إليها بالإمكانات التصديرية لهذه الدول عبر جميع منتجاتها وأسواقها. وعلى الرغم من ذلك، وسعياً إلى ترجمة هذا النمو إلى فرص تجارية، يتعين على هذه البلدان تطوير قدراتها باعتبارها بلدان مُصدرة رئيسية للمنتجات التي يتوقع أن ينمو معدل الطلب على وارداتها.

وفي سياق الصناعات التحويلية، يحظى قطاع البلاستيك والمطاط بأعلى معدلات التداول التجاري عبر المنطقة، كما يستأثر بحصة غالبة مقدارها تسعة وعشرين في المائة (٢٩٪) من الإمكانات الديناميكية غير المستغلة، والتي ترقى إلى ٢,٧ مليار دولار (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ٩). ومن المتوقع أن يُسهم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة عشرة في المائة (١٠٪) في هذا القطاع في رفع معدل الطلب على الواردات بنسبة تتجاوز ثمانية في المائة (٨٪). وتستأثر المملكة العربية السعودية، بوصفها أكبر بلد مُصدر للبلاستيك عبر المنطقة، بإمكانات تصديرية بينية غير مستغلة تُقدر بقيمة ١,٨ مليار دولار. وتشتمل المنتجات التي يُرجح أن تحظى بالنصيب الأعظم من الصادرات الإضافية على كل من "البولي إيثلين"

و"البولي بروبلين" الموجهة نحو سوق مصر وسوق الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحوز الإمارات العربية المتحدة ذاتها على إمكانات تصديرية ديناميكية غير مستغلة تُقدر بقيمة ٤٣٦ مليون دولار في إطار هذا القطاع عبر طائفة متنوعة من المنتجات البلاستيكية الموجهة نحو سلطنة عمان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والأردن، والعراق، والتي تتصدر قائمة الأسواق سريعة النمو في المنطقة. وتُشير تقديرات "صندوق النقد الدولي" إلى قدرة "مصر"، على سبيل المثال، على النمو بنسبة تتجاوز سبعة وأربعين في المائة (٤٧٪) حتى عام ٢٠٢٢، وهو ما يتجاوز إلى حد بعيد المتوسط العالمي البالغ أربعة وعشرين في المائة (٢٤٪). ويتسنى للبلدان الراسخة في هذا السوق، بما في ذلك على سبيل المثال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ترقب إحراز مكاسب تصديرية إضافية في حالة التخطيط لبناء قدرات إنتاجية تكفل تلبية معدل الطلب المتنامي. وتحوز قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الأخرى مجتمعة على إمكانات إضافية غير مستغلة ومرتهنة بآفاق النمو في مجال التجارة البينية بما يُعادل ٥٫٥ مليار دولار.

الشكل التوضيحي رقم (٩) توزيع الإمكانات البينية الديناميكية غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الصناعات التحويلية

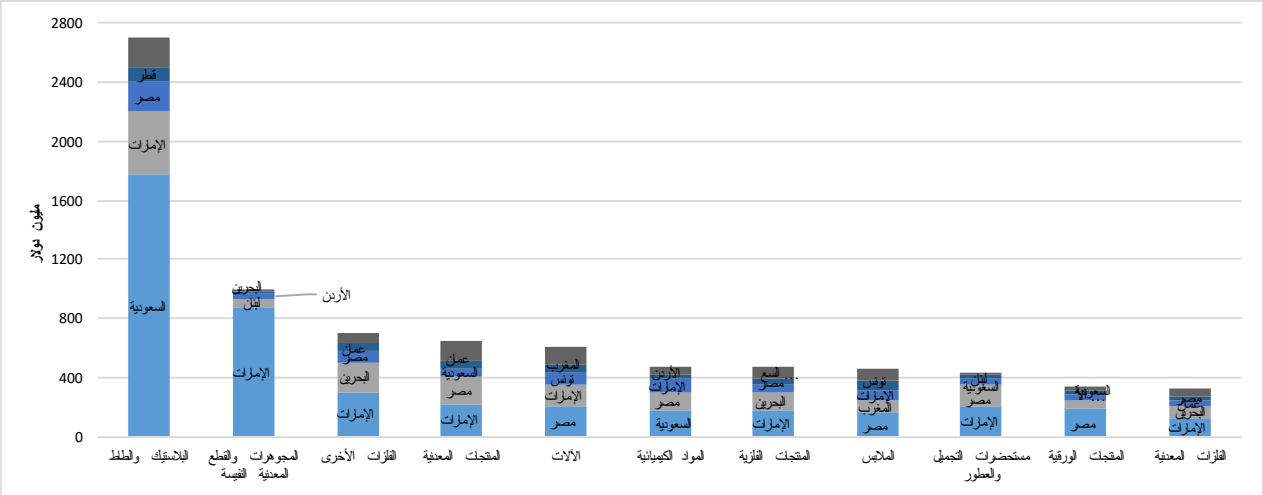

ملاحظة: تندرج القطاعات المبينة في الشكل التوضيحي ضمن أعلى نسبة خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من توزيع إجمالي الإمكانات التصديرية البينية غير المستغلة عبر المنطقة. ويستعرض الشكل التوضيحي أبرز أربعة (٤) بلدان مُصدرة في نطاق "جامعة الدول العربية" والتي تتمتع بإمكانات غير مستغلة. ويعبر اللون الرمادي الفاتح عن الإمكانات غير المستغلة والتي تحوزها دول مُصدرة أخرى في نطاق "جامعة الدول العربية".

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

تُسهم توقعات النمو الاقتصادي القوي في تعزيز الإمكانات الديناميكية غير المستغلة في مصر إلى ما يقرب من ١٫٨ مليار دولار عبر طائفة من قطاعات الأغذية والزراعة

على الرغم من انحسار الإنتاج الزراعي واسع النطاق في بلدان شمال أفريقيا في نطاق "جامعة الدول العربية"، يستفيد البعض من بلدان الخليج من المواقع التي تشغلها بوصفها محاور تجارية إقليمية. وفيما يتعلق بالقطاعات الزراعية، تكمن الغالبية العظمى من الإمكانات الديناميكية غير المستغلة في قطاع الفاكهة، حيث يتم إفساح مجال إضافي أمام نمو الصادرات البينية عبر المنطقة بما يعادل (١) مليار دولار (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١٠). وتستأثر مصر بما يتجاوز نصف هذه الإمكانات عبر العديد من الأسواق في نطاق "جامعة الدول العربية"، والتي تتمثل في المقام الأول في البرتقال، بل وايضاً في العنب، والتمر، والجوافة، والمانجو، والفراولة، والتمر الهندي، والبطيخ، والليمون، واليوسفي. وتُسهم التوقعات القوية التي تُفيد بنمو اقتصاد مصر في تعزيز هذه الإمكانات الديناميكية غير المستغلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز حصتها السوقية عبر طائفة واسعة من منتجات التصدير، بما في ذلك الفاكهة. وبالإضافة إلى ما سبق، يرتفع معدل الطلب المتوقع في الأسواق عبر المنطقة، بما يُفسح المجال أمام مضاعفة واردات الفاكهة تقريباً على مدار السنوات الخمسة المقبلة في كافة أسواق "جامعة الدول العربية"، باستثناء الجزائر ودولة فلسطين حيث تُشير توقعات "صندوق النقد الدولي" إلى حدوث انكماش ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي

بهما على مدى السنوات الخمسة القادمة. وفي إطار قطاعي منتجات الألبان والمواد الغذائية الأخرى على حد سواء، يتسنى تحقيق صادرات إضافية تبلغ قيمتها ٩٠٠ مليون دولار تقريباً في حالة استفادة البلدان من النمو المتوخى في جانبي العرض والطلب. ويتسنى تحقيق ثلثي هذه الصادرات الإضافية من قبل كل من مصر والإمارات العربية المتحدة، حيث تنتفع هذه الأخيرة من الدور الذي تضطلع به باعتبارها محور تجاري رئيسي. وترتهن هذه الإمكانات غير المستغلة بآفاق النمو في البلدين المُشار إليهما على حد سواء، بالإضافة إلى الاستجابة التقديرية من جانب الطلب على الواردات تجاه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق المستهدفة الرئيسية. وعلى الرغم من ذلك، يزخر كل قطاع من هذه القطاعات بإمكانات هائلة غير مستغلة ناجمة عن احتكاكات السوق، والمقرر طرحها للنقاش في القسم التالي.

الشكل التوضيحي رقم (١٠) توزيع الإمكانات البينية الديناميكية غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب القطاعات الزراعية

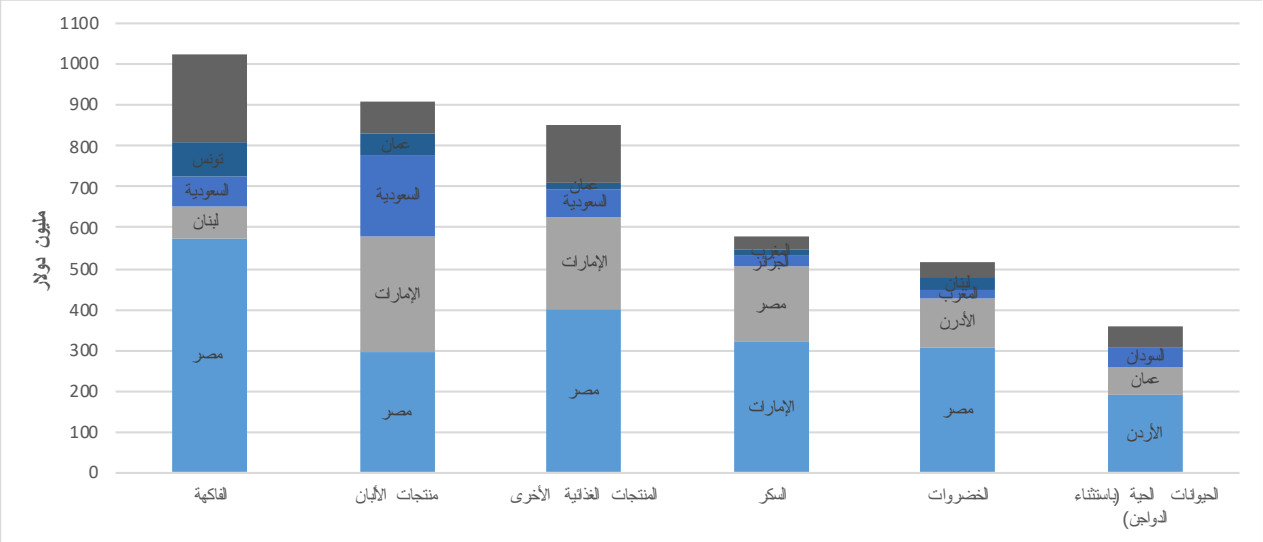

تندرج القطاعات المبينة في الشكل التوضيحي ضمن أعلى نسبة خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من توزيع إجمالي الإمكانات التصديرية البينية غير المستغلة عبر المنطقة. ويستعرض الشكل التوضيحي أبرز أربعة (٤) بلدان مُصدرة في نطاق "جامعة الدول العربية" والتي تتمتع بإمكانات غير مستغلة. ويعبر اللون الرمادي الفاتح عن الإمكانات غير المستغلة التي تحوزها دول مُصدرة أخرى في نطاق "جامعة الدول العربية".

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

قطاعات ومنتجات ذات إمكانات تصديرية راهنة غير مستغلة عبر المنطقة: فرص تجارية تعرقلها احتكاكات السوق

يتجاوز هذا القسم الإمكانات القائمة على آفاق النمو، ويتحول نحو إبراز الفرص التي تضطلع فيها احتكاكات السوق بدور بارز في عرقلة التجارة البينية عبر المنطقة. وعن طريق التصدي لهذه الاحتكاكات، والتي قد تتمثل في تدابير غير جمركية شاقة ومُثقلة بالأعباء والعقبات الإجرائية ذات الصلة بها، أو في تضارب العرض من جهة وتفضيلات المستهلك من جهة أخرى، أو في الافتقار إلى علاقات تجارية، والتي قد تؤدي جميعاً إلى تعذر توزيع المبادلات التجارية على النحو الأمثل عبر الأسواق، يتسنى للبلدان المصدرة في نطاق "جامعة الدول العربية" تحقيق هذه الإمكانات التجارية البينية دون التقيد بعنصر الوقت أو آفاق النمو.

الشكل التوضيحي رقم (١١) توزيع الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الصناعات التحويلية

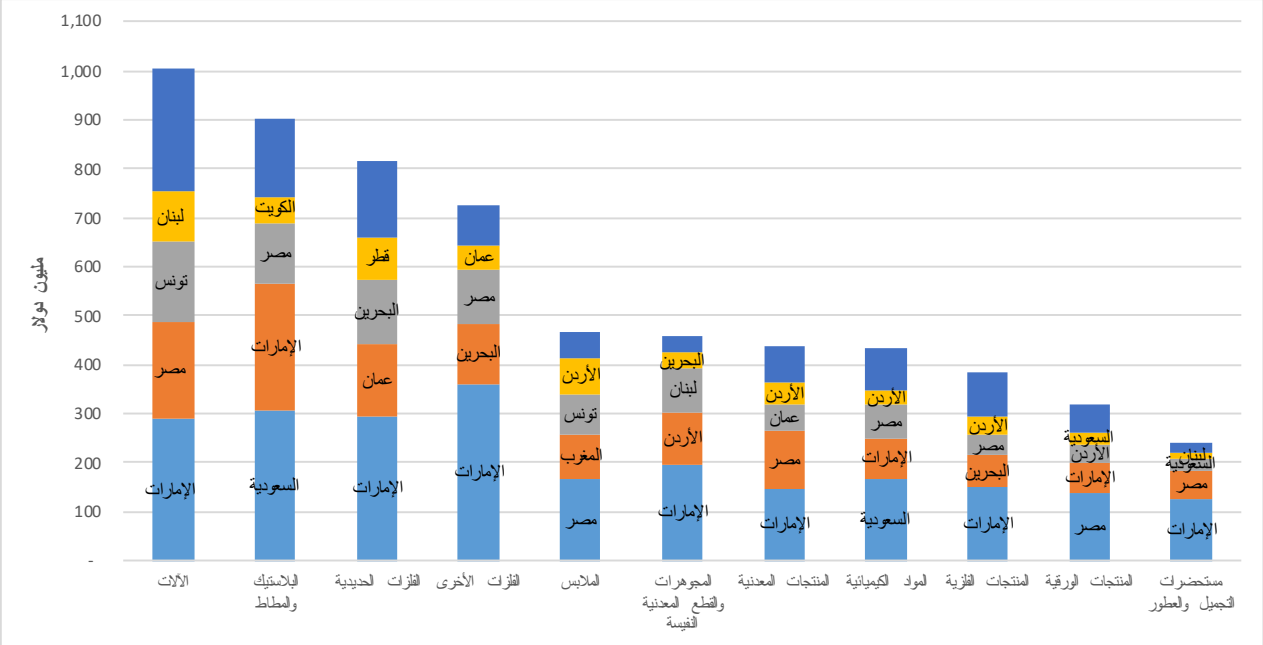

ملاحظة: تندرج القطاعات المبينة في الشكل التوضيحي ضمن أعلى نسبة خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من توزيع إجمالي الإمكانات التصديرية البينية غير المستغلة عبر المنطقة. ويستعرض الشكل التوضيحي أبرز أربعة (٤) بلدان مُصدرة في نطاق "جامعة الدول العربية" والتي تتمتع بإمكانات غير مستغلة. ويعبر اللون الرمادي الفاتح عن الإمكانات غير المستغلة والتي تحوزها دول مُصدرة أخرى في نطاق "جامعة الدول العربية".

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

إطلاق العنان أمام الإمكانات البينية الراهنة عبر المنطقة بما قد يُسهم في تحقيق صادرات إضافية قيمتها ٧٫٨ مليار دولار في قطاعات الصناعات التحويلية.

تبلغ قيمة الإمكانات الراهنة غير المستغلة في مجال التجارة البينية بالصناعات التحويلية عبر المنطقة إجمالي ٧٫٨ مليار دولار (٦٫٢ مليار دولار بالنسبة للقطاعات المبينة في الشكل التوضيحي رقم ١١). وتشتمل القطاعات التي تستأثر بالنصيب الأعظم من الإمكانات غير المستغلة والمتعلقة باحتكاكات السوق على قطاع الآلات، وقطاع البلاستيك والمطاط، وقطاع الفلزات الحديدية، وقطاع الفلزات الأخرى. وفي قطاع الآلات، يتسنى تحقيق صادرات إضافية تتجاوز قيمتها ١ مليار دولار في حالة معالجة احتكاكات السوق بشكل كامل. ويمكن رصد القسط الغالب من إمكانات نمو الصادرات في كل من الإمارات العربية المتحدة (بواقع ٢٩٠ مليون دولار)، ومصر (بواقع ١٩٧ مليون دولار)، وتونس (بواقع ١٦٤ مليون دولار)، ولبنان (بواقع ١٠٣ مليون دولار). وتُعزى هذه الإمكانات غير المستغلة إلى قصور توزيع الصادرات على النحو الأمثل عبر الأسواق، وهو ما قد ينجم عن صعوبة خدمة الأسواق الإقليمية، مقارنة بالأسواق الدولية. وعلى الرغم من أهمية واردات المنتجات الإقليمية، بما في ذلك على سبيل المثال أجهزة تكييف الهواء، والموصلات الكهربائية، والمحولات، يتقاعس المصدرون على المستوى الإقليمي عن استهداف أسواق "جامعة الدول العربية" بصور فعالة بالعلاقة بهذه المنتجات.

وبينما تتصف الغالبية العظمى من الإمكانات التصديرية غير المستغلة في قطاع البلاستيك والمطاط بالطابع الديناميكي (بواقع ٢٫٧ مليار دولار)، ترتبط نسبة إضافية من الإمكانات التصديرية غير المستغلة وقيمتها ٩٠١ مليون دولار بالاحتكاكات القائمة في الأسواق. وتتعاظم هذه الإمكانات في كل من المملكة العربية السعودية (بواقع ٣٠٥ مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (بواقع ٢٦٠ مليون دولار)، والتي تستأثر مجتمعة بقرابة ثلثي فرص نمو الصادرات في إطار هذا القطاع. ويتم توجيه بعض المنتجات المُندرجة ضمن هذا القطاع في الوقت الراهن نحو أسواق التصدير خارج المنطقة، وذلك على الرغم من وجود الطلب

على هذه المنتجات عبر المنطقة أيضاً. على سبيل المثال، تتمتع المملكة العربية السعودية بإمكانات راهنة غير مستغلة في منتج البولي إيثلين في سوق الإمارات العربية المتحدة، وذلك على الرغم من توجيه الغالبية العظمى من صادراتها الراهنة إلى أطراف شريكة خارج المنطقة، بما في ذلك سنغافورة، والصين، والهند، وبلجيكا.

تبلغ قيمة الإمكانات الراهنة غير المستغلة من الفلزات الحديدية ٨١٦ مليون دولار عبر كافة البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية"، أي عند مستوى يتجاوز بمقدار الضعف الإمكانات التصديرية غير المستغلة والمرتهنة بآفاق النمو في هذا القطاع. وتستأثر الإمارات العربية المتحدة بنصيب غالب من هذه الإمكانات (بواقع ٢٩٦ مليون دولار)، انطلاقاً من فرص لم تتحقق في كل من مصر، والأردن، والعراق والتي تلجأ إلى تلبية القسط الأعظم من احتياجاتها عبر واردات وافدة من تركيا، وأوكرانيا، وإيران، والصين، والهند. وفي المقابل، تستهدف صادرات الفلزات الحديدية الخاصة بالإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية. وتستأثر كل من سلطنة عمان (بواقع ١٤٧ مليون دولار)، والبحرين (بواقع ١٣٢ مليون دولار)، وقطر (بواقع ٨٦ مليون دولار) مجتمعة نسبة إضافية تُقدر بنحو خمسة وأربعين في المائة (٤٥٪) من إمكانات الصادرات غير المحققة والقائمة على آفاق النمو في هذا القطاع.

وفي قطاع الفلزات الأخرى، يتسع المجال أمام إمكانية تحقيق صادرات بينية إضافية عبر المنطقة بقيمة تبلغ ٧٢٦ مليون دولار، دون التقيد بآفاق النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالفلزات الحديدية، تستأثر الإمارات العربية المتحدة بنصيب غالب من الإمكانات الراهنة غير المستغلة بالنسبة لهذا القطاع بقيمة ١١٨ مليون دولار. وتوجه كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين صادراتهما في المقام الأول إلى بلدان أخرى في نطاق "جامعة الدول العربية"، على الرغم من إمكانية تحقيق صادرات إضافية قيمتها ٩٤٣ مليون دولار عبر جميع الأطراف الشريكة في نطاق جامعة الدول العربية، في حالة تحقيق كافة الإمكانات الناجمة عن احتكاكات السوق. وفيما يتعلق بمصر، تُشكل كل من إيطاليا والجزائر أبرز سوقين بالنسبة لهذا القطاع، بينما تجدر الإشارة إلى تخطي الصادرات الراهنة الموجهة إلى هذين السوقين بالفعل القيمة المرجعية المحتملة (potential benchmark value). ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق المزيد من النمو يقتضي إعادة توجيه الصادرات (reorientation of exports)، على سبيل المثال، نحو أسواق إقليمية، من قبيل المملكة العربية السعودية، والمغرب، والأردن، والسودان. وختاماً، توفر قطاعات الملابس، والمجوهرات، والفلزات النفيسة، والمنتجات المعدنية، والمنتجات الفلزية، والمواد الكيميائية، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الورقية مجال إضافي أمام نمو الصادرات البينية عبر المنطقة بقيمة ٢,٣ مليار دولار في حالة إزالة كافة الاحتكاكات ذات الصلة.

الشكل التوضيحي رقم (١٢) توزيع الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر بلدان المنطقة، حسب قطاعات الأغذية والزراعة

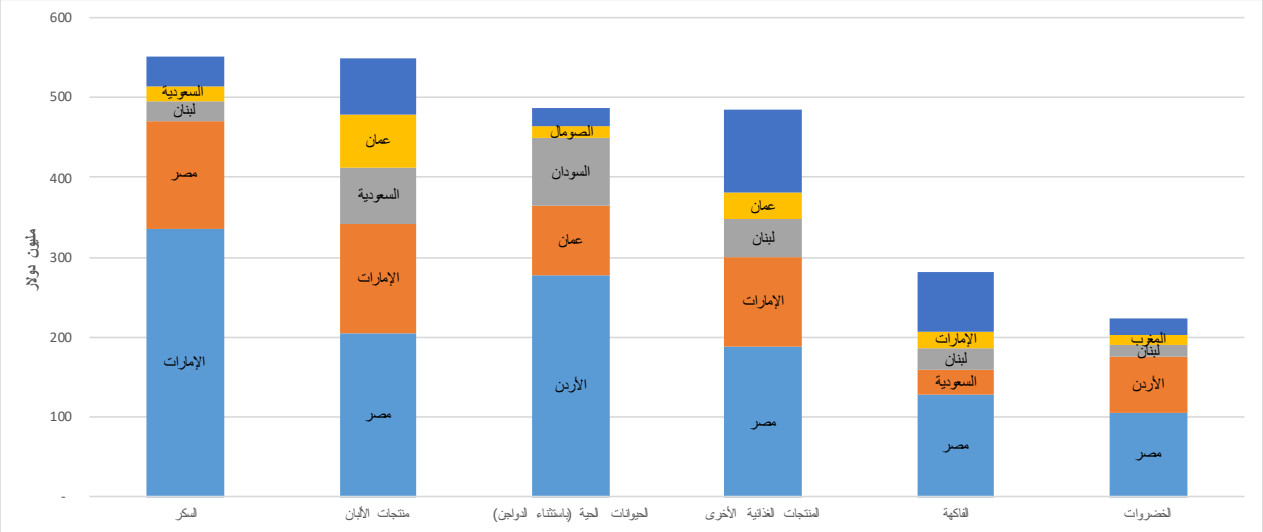

ملاحظة: تندرج القطاعات المبينة في الشكل التوضيحي ضمن أعلى نسبة خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من توزيع إجمالي إمكانات التصدير البينية غير المستغلة عبر المنطقة. ويستعرض الشكل التوضيحي أبرز أربعة (٤) بلدان مُصدرة تابعة لجامعة الدول العربية وتتمتع بإمكانات غير مستغلة. ويمثل اللون الرمادي الباهت الإمكانات غير المستغلة التي تقع في حيازة دول مُصدرة أخرى في إطار جامعة الدول العربية. **المصدر:** إحصاءات صادرة عن طاقم عمل مركز التجارة الدولية بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب مركز التجارة الدولية.

تستأثر المنطقة بإمكانات راهنة غير مستغلة تتجاوز قيمتها أربعة (٤) مليارات دولار عبر قطاعات الأغذية والزراعة والتي يمكن تحقيقها في حالة إزالة احتكاكات السوق ذات الصلة.

في مجال الزراعة، يستأثر قطاع السكر بأعلى قيمة من الإمكانات الراهنة غير المستغلة عبر المنطقة بإجمالي ٥٥٢ مليون دولار. وتحوز الإمارات العربية المتحدة وحدها على نسبة تتجاوز ستين في المائة (٦٠٪) من هذه الإمكانات غير المستغلة بفضل بصفتها موطن لأكبر مصفاة سكر في العالم (مصفاة الخليج). وفي الوقت الحالي، تصدر الإمارات العربية المتحدة السكر على أساس قيم تتجاوز المستوى المرجعي المتوقع من الصادرات إلى كل من إيران وتنزانيا، على الرغم من قصور الاستفادة من الإمكانات المتاحة أمامها في أسواق "جامعة الدول العربية"، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والسودان، والصومال.

ويحتل قطاع الألبان المرتبة الثانية في قائمة الإمكانات الراهنة غير المستغلة بقيمة تتجاوز ٥٤٨ مليون دولار. وتستأثر كل من مصر والإمارات العربية المتحدة مجتمعتين بما يقرب من ثلثي هذه الإمكانات. ومجدداً، يُسهم الدور الذي تضطلع به الإمارات العربية المتحدة باعتبارها محور تجاري إقليمي في تحفيز إمكانات التصدير في هذا القطاع. ويتم انتاج نحو ثلاثة أرباع واردات الحليب إلى الإمارات العربية المتحدة في نيوزيلاندا ليتم توزيعها في مرحلة لاحقة على الشركاء الإقليميين، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وفيما يتعلق بمصر، تنجم الفجوة بين الإمكانات البينية المحتملة من جهة والصادرات الفعلية من جهة أخرى عن قصور توزيع الصادرات عبر الأسواق على النحو الأمثل. على سبيل المثال، يتم بالكاد تصدير الجبن المصري إلى الجزائر على الرغم من ارتفاع معدل الطلب، بينما تتجاوز الصادرات الموجهة نحو المملكة العربية السعودية، والأردن، ولبنان، من جملة بلدان أخرى، بالفعل المستوى المرجعي وقد تتعرض من هذا المنطلق لمنافسة ضارية في المستقبل.

ويحوز قطاع الحيوانات الحية على مزيد من الإمكانات الراهنة غير المستغلة قيمتها ٤٨٧ مليون دولار. وعلى الرغم من ذلك، تخضع الواردات من الحيوانات الحية في كثير من الأحيان لحظر مؤقت يتم فرضه على موردين محددين وهو ما يتسبب في توسيع الفجوة بين الصادرات الفعلية والصادرات المحتملة، والتي لن يتسنى تحقيقها سوى في حالة مراعاة الأوضاع ذات الصلة بجانبي العرض والطلب وبالتعريفة الجمركية. وينطبق هذا الوضع على الأردن أيضاً، والتي تستأثر بحصة تتجاوز نصف الإمكانات الراهنة غير المستغلة في هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، تحظر الكويت، والتي تحتل المرتبة الثانية في قائمة الأسواق ذات الإمكانات غير المستغلة بالنسبة للأردن، في الوقت الراهن استيراد الحيوانات الحية من ذلك البلد انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بمعايير الصحة والصحة النباتية. وريثما يتم رفع هذا الحظر، سوف يتعذر على الأردن إطلاق العنان أمام هذه الفرصة التصديرية بغض النظر عن الحصة السوقية الهامة التي يتمتع بها بواقع ٧,٢٪ من الأغنام الحية، وفي ضوء ارتفاع واردات الكويت بما يرقى إلى مائة وستة وثلاثين مليون (١٣٦٠٠٠٠٠٠) دولار في المتوسط ما بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧.[14]

تُتيح المنتجات الغذائية الأخرى إمكانات إضافية أمام نمو الصادرات البينية عبر المنطقة بإجمالي ٤٨٤ مليون دولار، وذلك في حالة استهداف الأسواق التي تحظى بأعلى معدلات الطلب والتي توفر الأوضاع المُثلى لتيسير النفاذ إلى الأسواق أمام البلدان المُوَرِّدة على المستوى الإقليمي. وعلى سبيل المثال، يتعذر تقريباً استثمار الإمكانات التي تحظى بها مصر في مجال تصدير منتجات العلكة في كل من الإمارات والعراق، على الرغم من تصدر هذين البلدين قائمة أبرز الأسواق المستوردة لهذه المنتجات عبر المنطقة، حيث يرقى الطلب إلى مبلغ ٤٣ مليون دولار ومبلغ ٣٩ مليون دولار على التوالي، وهو ما يُتيح ميزة تعريفية أمام مصر مقارنة بالبلدان المنافسة لها.

تتصف الإمكانات غير المستغلة في قطاع الفاكهة بالطابع الديناميكي إلى حد كبير، على الرغم من توافر إمكانات راهنة قيمتها ٢٠٨ مليون دولار في كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة. وترتفع هذه الإمكانات الراهنة غير المستغلة على وجه التحديد بالعلاقة بكل من البرتقال والتمر. وتضطلع احتكاكات السوق الناجمة عن التدابير غير الجمركية بدور قوي في قطاع الفاكهة. وعلاوة على ما تقدم، لا تحظى الأسواق الإقليمية عبر المنطقة بالأولوية في كثير من الأحيان. وعلى سبيل المثال، تتجاوز صادرات مصر من الفاكهة إلى كل من الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وهولندا مبلغ ٣٨٠ مليون دولار، ولكن مع قصور التجاوب مع معدل الطلب عبر الأسواق الإقليمية بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والعراق، والأردن، والسودان، وسلطنة عمان.

وبالإضافة إلى تحقيق مزيد من التكامل التجاري عن طريق اغتنام فرص التصدير القائمة، يجوز أن تسعى الدول الأعضاء في "جامعة الدول العربية" إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع بعضها البعض عن طريق تعزيز الاتساق بين هياكل التصدير

[14] يتم احتساب متوسط الواردات بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧ على أساس إسناد أوزان مرتفعة للسنوات الأخيرة، بما يكفل إيلاء مزيد من الانتباه نحو الأنماط الحديثة.

والاستيراد. وفي إطار القسم التالي، سوف نعمد إلى استكشاف الاستراتيجيات التي تكفل تعزيز مستوى الاتساق عن طريق تغيير هيكل صادرات "جامعة الدول العربية" بشكل استراتيجي بما يتماشى مع الطلب الإقليمي. وفي إطار الفصل الرابع (٤)، سوف نتناول بمزيد من التفصيل كيفية إطلاق العنان أمام الإمكانات الراهنة غير المستغلة عبر القطاعات الرئيسية عن طريق تحديد التدابير غير الجمركية الشاقة المُثقلة بالأعباء عبر قطاعات الأغذية والزراعة والصناعات التحويلية الرئيسية.

زيادة مستوى الاتساق: تنويع سلال الصادرات الإقليمية بما يتماشى مع الطلب

ترتهن إمكانية تعميق التكامل التجاري الإقليمي، بما يتجاوز مستوى التقدم الذي يتسنى إحرازه عبر تعظيم الاستفادة من فرص الصادرات غير المستغلة، بالقدرة على توسيع نطاق هيكل التصدير بما يتماشى مع الطلب الإقليمي. ويمكن أن تسعى الدول العربية إلى بلوغ هذا الهدف عن طريق اعتماد برامج التنويع الهادف (targeted diversification programs). وعن طريق توسيع نطاق المعروض من الصادرات بما يتجاوب مع الطلب الإقليمي الذي يتم تلبيته في الوقت الراهن عبر واردات وافدة من بلدان مورّدة خارج نطاق "جامعة الدول العربية"، يتسنى تعزيز اتساق الهياكل التجارية على المدى الطويل. وتهدف منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية" إلى تحديد المنتجات التي تصلح لغرض التنويع بناء على إمكانات التوريد التي يتمتع بها البلد المصدر وفي ضوء معدل الطلب والأوضاع المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق المستهدفة. ويمكن أن تُسهم الفرص المترتبة عن تنويع المنتجات في إتاحة آفاق واعدة تكفل تحسين التوافق بين الصادرات والواردات على المستوى الإقليمي، وذلك في حالة إيثار صُناع السياسات تخصيص الموارد من أجل تطوير هذه القدرات الجديدة في مجالي الإنتاج والتصدير.

وسعياً إلى تحديد الفرص ذات الصلة، يتم الاستعانة بمؤشر محدد يعنى بتقييم مدى تنوع المنتجات في كل بلد مستهدف عبر المنطقة العربية. ويعنى هذا المؤشر بقياس الجدوى النسبية (relative feasibility) المرتبطة بتصدير منتجات جديدة بناء على مدى التقارب بين (proximity) المنتجات التي يتم تصديرها بالفعل من جانب الدولة المعنية على أساس تنافسي والمنتجات الجديدة التي يتم استقدامها لغرض التنويع، كما يعتد هذا المؤشر أيضاً بمعدل الطلب مع مراعاة الأوضاع ذات الصلة بالنفاذ إلى الأسواق في الدول العربية بما يكفل توجيه الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات نحو المنتجات التي يتسنى تصديرها بنجاح إلى الأطراف الشريكة على المستوى الإقليمي. ويعتمد مؤشر الجدوى النسبية على أسلوب حساب حيز المنتج (Product Space method) (هيدالجو وآخرون، ٢٠٠٧) (Hidalgo et. al, 2007)، والذي يحدد المسافة بين سلة الصادرات الراهنة الخاصة بالبلد المعني من جهة والمنتج الجديد المستهدف من جهة أخرى، بناء على معدل تواتر تصدير هذه المنتجات بالتزامن مع بعضها البعض من جانب البلدان المعنية. ويعتمد هذا الأسلوب على الافتراض بأن المنتجات التي تقترن ببعضها البعض في المعتاد ضمن سلاسل صادرات البلدان تتطلب توافر قدرات مماثلة. ويسهل على البلدان التي تزخر بالفعل بحزمة واسعة من القدرات المستهدفة تنويع صادراتها عن طريق استقدام منتج جديد محدد. وبالإضافة إلى ما سبق، يجوز تطويع هذا المؤشر بحيث يتم مراعاة أنماط الأراضي المتاحة عبر البلدان المعنية، وكذلك إمكانية الوصول إلى البحر، بما يكفل التوفيق بين المنتجات المقترح استقدامها لغرض التنويع من جهة مع الموارد المتاحة من جهة أخرى.

ينبغي أن تتميز فرص التنويع بجدواها بالنسبة للبلدان المُوَرِّدة الجديدة بدون إزاحة البلدان المُوَرِّدة الحالية في سبيل تحسين مستوى الاتساق وتعزيز التبادل التجاري عبر المنطقة.

من إجمالي فرص التنويع التي تتصف بالجدوى، ينحصر الاهتمام في تلك الفرص التي يمكن أن تُسهم في تحقيق المزيد من التكامل، مع تلافي التنافس البيني عبر المنطقة. ويتسنى تحقيق هذا الأمر عن طريق التركيز على المنتجات التي تنخفض حصة وارداتها البينية عبر المنطقة دون متوسط حصة الواردات البينية الراهنة بواقع اثني عشر في المائة (١٢٪) (يُرجى الاطلاع على الجدول رقم ١). ويتم احتساب "مؤشر الفرص التجارية المُهدرة" على أساس الفجوة القائمة بين القيمة الفعلية للواردات البينية من جهة والقيمة الافتراضية في حالة تساوي حصة الواردات البينية مع تلك الحصة التي يتم رصدها في المتوسط بالعلاقة بجميع المنتجات.[15] ونكتفي بتحديد خيارات التنويع التي يتعذر بشأنها سد الفجوة المُشار إليها من جانب الدول المُوَرِّدة الحالية في حالة أن نجحت في توظيف كامل إمكاناتها التجارية. ويُفسح هذا التوجه المجال أمام رصد الجدوى النسبية المرتبطة باستقدام منتجات جديدة، فضلاً عن اختيار المنتجات التي تتفوق عليها غيرها من حيث تأثيرها الفعال على تعزيز التجارة البينية، ولكن مع تجنب التنافس البيني عبر المنطقة.

[15] تم الاستعانة بالمتوسط المُحتسب بالنسبة لجميع المنتجات الواردة في القائمة الإيجابية المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية"، والتي تستثني النفط، والمعادن، والتبغ، والذخيرة، وبعض المنتجات الأخرى. وتبلغ حصة الواردات البينية عبر المنطقة اثني عشر في المائة (١٢٪).

يتم استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في الجدولين رقم (٥) ورقم (٦)، مع تقديم شرح موجز يتناول المنتجات ذات الجدوى النسبية حسب البلدان المختلفة. وكلما ازدادت درجة قتامة اللون، كلما ارتفع مستوى جدوى المنتجات التي تتوافر لدى البلد المعني في القطاع المستهدف. ويحتسب "مؤشر الفرص التجارية المُهدرة" مجموع قيم الفرص التجارية المُهدرة عبر جميع خيارات التنويع المحددة في إطار القطاع المستهدف. ويشير مجموع الإمكانات غير المستغلة إلى مدى إمكانية رأب الفجوة التجارية بواسطة البلدان المُصدرة الحالية المعنية بهذه المنتجات. وكلما ازداد الفارق المتبقي (remaining difference)، كلما ازدادت أهمية التنويع الهادف بالنسبة لهذه المنتجات بما يؤدي إلى تحسين التوافق بين هيكل صادرات المنطقة وهيكل وارداتها.

الإطار التوضيحي رقم (٣)　　تحديد فرص التنويع

فرص التنويع ...

- تكمن فرص التنويع في أبرز مائة (١٠٠) منتج على أساس كل بلد في ضوء مؤشر تنويع المنتجات: "ينبغي أن تتميز الفرصة بجدواها وتتمتع بمقومات جيدة تكفل إنجاح نشاط التصدير على المستوى الإقليمي".
- تُعد فرص التنويع بمثابة منتجات تنخفض حصتها البينية في إجمالي واردات "جامعة الدول العربية" دون المعدل المتوسط: "انخفاض مستوى التكامل التجاري".
- تُعد فرص التنويع بمثابة منتجات حيث تتجاوز الفرص التجارية "المُهدرة" ذات الصلة بها (يُرجى الاطلاع على الشكل أدناه) إجمالي الإمكانات التصديرية غير المستغلة من جانب البلدان المُوَرِّدة الحالية في نطاق "جامعة الدول العربية": "يتعذر معالجة تدني مستوى التكامل التجاري المُشار إليه من جانب بلدان أخرى تنتمي لعضوية "جامعة الدول العربية" على أساس أدائها الراهن".

الفرص التجارية "المهدرة": في المتوسط، يتم استمداد نسبة اثني عشر في المائة (١٢٪) من واردات "جامعة الدول العربية" من بلدان موّردة على المستوى الإقليمي. وفي سبيل احتساب قيمة الفرص التجارية المُهدرة، يتم مقارنة حصة الواردات البينية من المنتج بهذا المتوسط. وفي الحالات التي تنخفض فيها هذه الحصة عن المتوسط، يتم تعريف الفرص التجارية المُهدرة باعتبارها المسافة الفاصلة بين التبادل التجاري البيني الفعلي في المنتج عبر المنطقة من جهة والتبادل التجاري الافتراضي في المنتج، وذلك في حالة توريد نسبة اثني عشر في المائة (١٢٪) من واردات المنتج المعني عبر موردين إقليميين.

تتفوق المركبات الآلية على غيرها من القطاعات من حيث اتساع المجال أمام تعزيز الاتساق عبر التنويع الهادف

يوضح الشكل رقم (٣) انخفاض الصادرات الإقليمية من المركبات الآلية بمعدلات ملحوظة مقارنة بالواردات الإقليمية. وفي واقع الأمر، ومن مجمل القطاعات المجدية والتي تصلح لغرض التنويع، يتصدر قطاع المركبات الآلية القائمة من حيث اتساع الفجوة بين الفرص التجارية المُهدرة وقيمتها ٤,٨ مليار دولار من جهة، والإمكانات الإجمالية غير المستغلة وقيمتها ٢٧٦ مليون دولار من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، وحتى في حالة التزام الدول المُوَرِّدة الحالية في نطاق "جامعة الدول العربية"، بما في ذلك على سبيل المثال مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة، باستثمار كامل إمكاناتها التجارية، من المتوقع أن يتدنى جانب العرض من منتجات قطاع المركبات الآلية بمعدلات حادة عن جانب الطلب. ويمكن أن تُسهم الجهود الهادفة والرامية إلى تنويع الصادرات في سد هذه الفجوة عن طريق تعزيز الاتساق التجاري. ويتسنى للمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بناء قدراتها في مجال انتاج وتصدير المركبات الآلية (motor vehicles)، وشاحنات وقود الديزل (diesel trucks)، ومقطورات الشاحنات (tanker trailers)، بالإضافة إلى توجيه جهود التنويع نحو منتجات جديدة، بما في ذلك على سبيل المثال جرارات الطرق المخصصة لشبة المقطورات (road tractors for semi-trailers)، ومركبات نقل الركاب (motor vehicles for transport) والمخصصة لنقل عدد يتجاوز عشر ركاب. وبالإضافة إلى ما سبق، يتسنى لتونس بناء خبراتها في مجال المركبات الآلية ذات الأغراض الخاصة (special purpose vehicles)، والمقطورات (trailers)، وقطع غيار المركبات الآلية، مع تنويع منتجاتها في مجال مركبات المسافرين. وفي ضوء بنية الصادرات الحالية، يمكن أن يضطلع العراق بأنشطة التنويع بهدف تنمية القدرات التصديرية التي يتمتع بها في مجال المركبات المخصصة لنقل البضائع (vehicles for goods transport).

وتتمثل بعض القطاعات الأخرى التي توفر حوافز فعالة تصلح لغرض تنويع الصادرات وتكفل تعزيز الاتساق التجاري على المستوى الإقليمي في كل من قطاع الملابس وقطاع المجوهرات. ويحتل قطاع الملابس المرتبة الثانية من حيث اتساع الفجوة بين الفرص التجارية المُهدرة من جهة والإمكانات الإجمالية غير المستغلة من جهة أخرى: ومن إجمالي الفرص التجارية "المُهدرة" وقيمتها ١,١ مليار دولار بما يكفل استيراد خيارات متنوعة من الشركاء الإقليميين عند متوسط حصة الواردات البينية، لن يتسنى تحقيق سوى ما يعادل ٢٧٣ مليون دولار فحسب في حالة التزام البلدان المُوَرِّدة الحالية بإطلاق العنان بشكل كامل

لإمكانات الصادرات البينية المتوافرة لديها. وتتباين النتائج باختلاف البلدان بما يتماشى مع هيكل التصدير الذي ينفرد به كل بلد، فضلاً عن القدرات المتأصلة في سلاسل الصادرات الوطنية. وعلى سبيل المثال، وفي قطاع الملابس، تزخر كل من مصر والأردن وتونس، والتي تتصدر القائمة ضمن أبرز البلدان المُصدرة للملابس عبر المنطقة، بالعديد من الفرص التي تكفل لها الاستمرار في توسيع نطاق منتجاتها من الملابس. وفي ذات الوقت، يمكن أن تشهد دولة فلسطين نشوء وتطور قطاع جديد لديها في صناعة صناع الملابس.

وفي قطاع المجوهرات، تبلغ القيمة الإجمالية للفرص التجارية المُهدرة قرابة ٨٥٠ مليون دولار. ولن يتسنى رأب هذه الفجوة سوى بمقدار يناهز ١٤ مليون دولار فقط في حالة الاكتفاء باستثمار كافة الإمكانات المتبقية من قبل الدول المُوَرِّدة الحالية في نطاق "جامعة الدول العربية". وفي حدود الموارد المتاحة، يمكن أن يُتيح هذا القطاع فرص التنويع أمام جميع البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" تقريباً. وتكمن أبرز فرص التنويع في منتجات الألماس المشغول، والياقوت، والصفير، والأحجار شبه الكريمة، وقطع المجوهرات الفضية.

في مجال الأغذية والزراعة، تُتيح اللحوم والزيوت النباتية خيارات مُجدية أمام تنويع المنتجات والتي من شأنها تعزيز التكامل الإقليمي.

عبر القطاعات الزراعية، تتسع الفجوة بين الفرص التجارية المُهدرة في المنطقة والإمكانات المتبقية وغير المستغلة من جانب البلدان المُوَرِّدة الحالية في نطاق "جامعة الدول العربية"، لتبلغ مداها في كل من قطاع اللحوم وقطاع الزيوت والدهون النباتية بما يرقى إلى ٣٥٨ مليون دولار وإلى ٣٣٤ مليون دولار، على التوالي. ومن هذا المنطلق، فإن تنويع المنتجات في هذه القطاعات من شأنه التأثير بشكل بارز على زيادة التكامل الإقليمي عن طريق تعزيز الاتساق بين الصادرات والواردات. وفي هذين القطاعين على حد سواء، تكتسي فرص العرض عبر المنطقة أهمية خاصة، كما تتمتع المنتجات التي تصلح لغرض التنويع بإمكانات تكفل نمو الصادرات بواقع ٨ ملايين دولار وبواقع ٣٣ مليون دولار في قطاعي اللحوم والزيوت النباتية، على التوالي. ويجوز إغلاق الفجوة المتبقية من جانب دول مُوردة أخرى: وتحتل الطيور المجمدة، ولحوم الأبقار، وطائفة من زيوت الطعام مرتبة متقدمة على مؤشر تنويع المنتجات في إطار العديد من البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية". وبينما تُحقق كل من مصر والصومال بالفعل النجاح في تصدير اللحوم، يمكن أن تسعى كل من العراق وجيبوتي وموريتانيا واليمن ودولة فلسطين إلى إقامة صناعة للحوم. وفيما يتعلق بالزيوت والدهون النباتية، يتنسى للدول المصدرة الإقليمية الاستفادة من القدرات القائمة في هذا القطاع والتحول نحو منتجات جديدة في كل من الكويت وعُمان والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن. ويتسنى للأطراف الشريكة الأخرى على الصعيد الإقليمي الشروع في تطوير قدراتها في مجال انتاج وتصدير الزيوت في جزر القمر وجيبوتي وليبيا والصومال وقطر. وتشتمل فرص التنويع الأخرى التي تتصف بجاذبيتها في قطاعات الأغذية والزراعة على بعض منتجات قطاع الأسماك والقشريات. وتعجز البلدان المُوَرِّدة الحالية عن تلبية الطلب الإقليمي، ويتيح هذا القطاع فرص مجدية وواسعة النطاق أمام تنويع المنتجات بالنسبة لكل من جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا واليمن والسودان.

الجدول رقم (٥) خيارات التنويع في قطاعات الصناعات التحويلية، حسب البلدان

القطاع / البلد	العراق	السعودية	جزر القمر	جيبوتي	موريتانيا	الصومال	اليمن	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	عمان	فلسطين	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	البحرين	الكويت	الجزائر	ليبيا	قطر	مؤشر الفرص التجارية المُهدرة (ألف دولار)	الإمكانات غير المطروقة لدى الدول الموزَّدة الحالية (ألف دولار)
المركبات الآلية وقطع الغيار	4,791,595	275,951																						
الملابس	1,142,503	273,071																						
المجوهرات والقطع المعدنية النفيسة	849,138	13,553																						
الفلزات النفيسة	558,593	13,165																						
الفلزات الأخرى	522,551	1,127																						
المعدات والأجهزة الالكترونية	305,098	113																						
المنتجات البصرية والساعات والأدوات الطبية	294,959	10,503																						
منتجات البلاستيك والمطاط	279,108	28,639																						
الآلات	378,160	134,564																						
منتجات مُصنعة أخرى	196,502	11,242																						
الفلزات الحديدية	179,010	13,135																						
المنتجات الخشبية	175,288	13,852																						
الأحذية	138,425	20,634																						
المنسوجات المنزلية	128,238	11,643																						
الطائرات والمركبات الفضائية وقطع الخيار	113,827	7,909																						
السجاد	104,362	6,019																						
المواد الكيميائية	83,616	5,238																						
أقمشة منسوجة صناعية	78,146	3,025																						
المنتجات الخزفية (منتجات السيراميك)	59,256	2,869																						
المنتجات المعدنية	44,529	1,662																						
المنتجات الأخرى المتعلقة بالمنسوجات	50,261	8,572																						
القوارب وقطع الغيار	27,163	3,897																						
المنتجات الفلزية	28,433	5,318																						
مستحضرات التجميل والعطور	23,786	2,054																						
المركبات الآلية الأخرى وقطع الغيار	19,389	637																						
المنتجات الورقية	12,523	4,026																						
اللآلئ والأحجار الكريمة (شبه الكريمة)	8,434	3,199																						
المطاط الطبيعي (مادة اللاتكس) والمطاط	2,794	69																						
أقمشة منسوجة أخرى	2,295	192																						
الجلد والجلود المدبوغة ومنتجاتها	2,190	171																						
أقمشة طبيعية أخرى (الكتان، وخيوط القنب، وما إلى ذلك)	2,168	370																						
الصوف وشعر الحيوانات (قماش)	1,969	442																						

ملاحظة: كلما ازدادت درجة قتامة اللون، كلما ارتفع عدد فرص التنويع المتاحة بمعدل يتراوح بين فرصة واحدة (١) إلى تسعة وثلاثين (٣٩) فرصة.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

الجدول رقم (٦) خيارات التنويع في قطاعات الأغذية والزراعة، حسب البلدان

القطاع / البلد	العراق	السعودية	جزر القمر	جيبوتي	موريتانيا	الصومال	اليمن	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	عمان	فلسطين	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	البحرين	الكويت	الجزائر	ليبيا	قطر	مؤشر الفرص التجارية الضائعة (ألف دولار)	الإمكانات غير المطروقة لدى الموردين الحاليين (ألف دولار)
اللحوم (باستثناء الدواجن)																							366,206	8,048
الزيوت والدهون النباتية																							367,290	32,974
اللحوم (الدواجن)																							299,801	6,149
مخلفات نباتية وأعلاف حيوانية																							293,510	5,087
المشروبات (الحكولية)																							52,524	4,632
الأسماك والقشريات																							69,382	24,267
المكسرات																							49,266	5,062
الأخشاب والمواد النباتية																							39,156	1,380
الفاكهة																							23,143	1,728
القطن (النسيج)																							29,314	8,951
المنتجات الغذائية الأخرى																							21,027	1,882
حبوب الكاكاو ومنتجاتها																							12,310	455
التوبل																							9,942	159
الأرز*																							8,217	57
المشروبات (غير الحكولية)																							6,178	806
المنتجات الحيوانية الأخرى (الصالحة للأكل)																							12,405	9,681
المحاصيل غير المُصنفة وغير المدرجة																							846	107
المنتجات الحيوانية (غير الصالحة للأكل)																							308	28

* ترتبط جميع فرص التنويع بالأرز المُجهز.

ملاحظة: كلما ازدادت درجة قتامة اللون، كلما ارتفع عدد فرص التنويع المتاحة، وذلك بمعدل يتراوح بين فرصة واحدة (١) وثماني (٨) فرص. وفي قطاع الأغذية والزراعة، ينبغي أن تتماشى المنتجات مع معيار إضافي يكفل أن يقتصر تنويع الصادرات على البلدان التي لا تعاني من عجز تجاري حاد في الوقت الراهن في هذه المنتجات. ويتم تعريف هذا المعيار على أساس $(\frac{X_{ik}-M_{ik}}{X_i-M_i} > -0.5\%)$.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وفرص تنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

الفصل الرابع (٤) التصدي للاحتكاكات القائمة في السوق في سبيل إطلاق العنان أمام فرص التصدير على المستوى الإقليمي

تعاني البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" من ارتفاع عدد احتكاكات السوق الناجمة عن التدابير غير الجمركية والتي تعترض سبيل المصدرين الإقليميين. وسعياً إلى التصدي للتحديات المشتركة عبر القطاعات وكذلك التحديات المرتبطة بقطاعات محددة، يقتضي الوضع اتخاذ إجراءات هادفة. وفي إطار هذا الفصل، نعمد إلى دراسة العقبات التجارية التي أفادت بها الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال بشأن التدابير غير الجمركية والتي أجراها "مركز التجارة الدولية" في خمس دول عربية.[16] وقد حرصنا على اختيار ثمانية (٨) قطاعات تضطلع فيها التدابير غير الجمركية بدور قوي، وتزخر على نطاق واسع بإمكانات تصديرية غير مستغلة بالعلاقة باحتكاكات السوق. وفي المجمل، يتسنى تحقيق صادرات بينية إضافية قيمتها أربعة (٤) مليارات دولار عبر المنطقة في حالة التغلب على الاحتكاكات القائمة في هذه القطاعات، بما في ذلك تلك الاحتكاكات ذات الصلة بالتدابير غير الجمركية.

ويتناول الجزء المتبقي من هذا الفصل بالنسبة لكل قطاع من القطاعات المستهدفة، المجموعات الثنائية المشتركة من البلدان المُصدرة وأسواق الاستيراد والتي تزخر بأعلى الإمكانات الراهنة غير المستغلة من الصادرات البينية، كما يتعرض بإيجاز لبعض التحديات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية على النحو الذي أفادت به الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال والتي أجراها "مركز التجارة الدولية" وذلك في خمسة بلدان عربية.

قطاعات الصناعات التحويلية

وفي سياق الصناعات التحويلية، ينصب التركيز على أربعة (٤) قطاعات رئيسية والتي ربما يتسنى في إطارها تحفيز التجارة البينية عبر المنطقة بمعدلات ملحوظة عن طريق التغلب على الاحتكاكات القائمة في السوق والمتعلقة بالتدابير غير الجمركية. وتتمثل قطاعات الصناعات التحويلية، التي تستأثر بأعلى عدد من التدابير غير الجمركية الشاقة بالعلاقة بمجال التجارة البينية في نطاق "جامعة الدول العربية"، في الآلات، والبلاستيك والمطاط، والمنتجات المعدنية. وبالإضافة إلى ما تقدم، تتعدد الإفادات التي تُشير إلى تعرض قطاع الملابس لتدابير غير جمركية شاقة بالعلاقة بمجال التجارة البينية في نطاق "جامعة الدول العربية"، كما يزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة من الصادرات البينية الإضافية بما يتجاوز ٤٥٠ مليون دولار. وعن طريق الاستفادة من هذه الإمكانات التي تحفل بها القطاعات الرئيسية الأربع، يتسنى تحقيق صادرات إضافية قيمتها ٢,٨ مليار دولار في نطاق المنطقة العربية.

قطاع الآلات

يزخر قطاع الآلات بإمكانات راهنة غير مستغلة تتجاوز قيمتها (١) مليار دولار من الصادرات البينية عبر المنطقة، بما يُفيد ضمناً بإمكانية تحقيق ما يقرب من ثلثي فرص نمو الصادرات في حالة التصدي للاحتكاكات القائمة في السوق بشكل كامل. ويتم توزيع ما يقرب من نصف هذه الإمكانات الحالية غير المستغلة عبر عشر مجموعات ثنائية من البلدان المُصدرة وأسواق التصدير (exporter-importer pairs) (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١٣). وتتمثل المنتجات الرئيسية القائمة في هذا القطاع والتي تكفل تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة في أنظمة الإشعال السلكي (ignitions wiring sets) والموصلات الكهربائية (electrical conductors)، وأجهزة تكييف الهواء (air conditioning machines)، وأجهزة التبريد والتثليج (refrigerators)، وسخانات المياه (water heaters)، والأسلاك، وذلك ضمن منتجات أخرى. وعلى النحو الوارد في الفصل الثالث (٣)، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الطلب الإقليمي على بعض من هذه المنتجات، يتقاعس المصدرون الإقليميون بشكل فعال عن استهداف أسواق "جامعة الدول العربية" بهذه المنتجات.

وفي سبيل تحقيق الإمكانات الراهنة الجديرة بالاعتبار في قطاع الآلات، يقتضي الوضع تعزيز التعاون بين الموردين والمصدرين بغرض التغلب على مختلف أنماط الاحتكاكات القائمة في السوق. ويتسبب اتصاف المنتجات التي تندرج ضمن هذا القطاع بطابع التعقيد والتقدم التقني في طرح صعوبات حادة تحول دون قدرة المصدرين الإقليميين على استيفاء المتطلبات ذات الصلة بتقييم مطابقة المنتجات، واستصدار شهادات المنشأ والإقرار بها. وبشكل عام، أشار المصدرون العرب إلى إجمالي ١٣٣ تدبير غير جمركي، مع توصيفها باعتبارها شاقة ومُثقلة بالأعباء في مجال التجارة البينية عبر المنطقة في هذا القطاع.

[16] مصر والأردن والمغرب وتونس ودولة فلسطين.

وينطوي ثمانية وعشرين (٢٨) تدبير غير جمركي، من إجمالي التدابير غير الجمركية الشائكة، على صعوبات تعترض مسار الصادرات إلى سوق المملكة العربية السعودية، والتي تحتل بدورها صدارة الأسواق من حيث الصادرات الراهنة (بواقع ١,٢ مليار دولار) وكذلك من حيث الإمكانات غير المستغلة من الصادرات البينية (بواقع ٢١٠,٩ مليون دولار). وبالإضافة إلى ما سبق، تم الإشارة إلى ٢٥ تدبير غير جمركي إضافي من التدابير غير الجمركية الشاقة والمُثقلة بالأعباء، والتي تعترض مسار صادرات الآلات إلى السوق السوداني، مع توافر إمكانات وارادات غير مستغلة في الوقت الراهن تُقدر بحوالي ٢٣ مليون دولار. وأشار المصدرون المعنيون بقطاع الآلات إلى التعرض لصعوبات عند الانخراط في التصدير إلى الجزائر (بواقع ١٤ تدبير غير جمركي)، وإلى العراق (بواقع ١٠ تدابير غير جمركية)، وإلى ليبيا (بواقع ٨ تدابير غير جمركية)، وإلى تونس (بواقع ٧ تدابير غير جمركية)، وإلى اليمن (بواقع ٥ تدابير غير جمركية)، وإلى لبنان (بواقع ٥ تدابير غير جمركية)، وإلى المغرب (بواقع ٤ تدابير غير جمركية)، وإلى الأردن (بواقع ٤ تدابير غير جمركية)، وإلى الكويت (بواقع ٣ تدابير غير جمركية)، وإلى الإمارات العربية المتحدة (بواقع ٣ تدابير غير جمركية)، وإلى سلطنة عمان (بواقع تدبيرين غير جمركيين)، وإلى قطر (بواقع تدبيرين غير جمركيين)، وإلى موريتانيا (بواقع ١ تدبير غير جمركي)، وإلى مصر (بواقع ١ تدبير غير جمركي).

الشكل التوضيحي رقم (١٣) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير ذات الصلة بها، والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الآلات

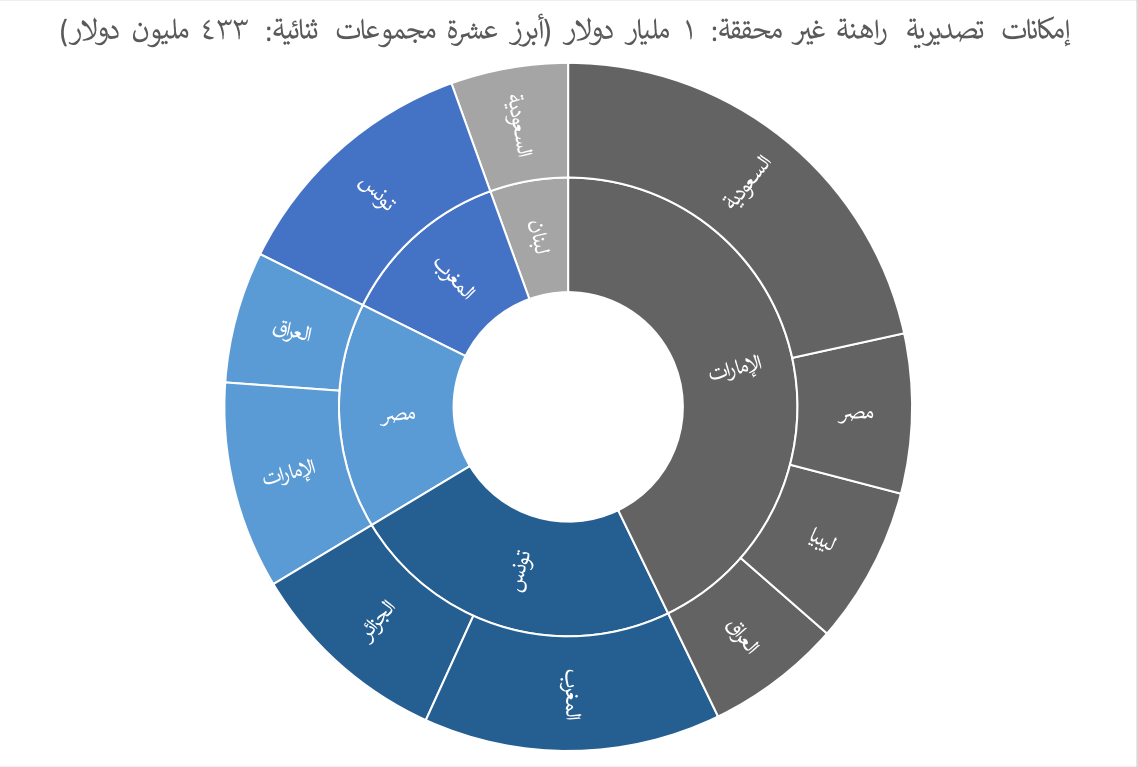

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية"

إثقال كاهل المصدرين المعنيين بقطاع الآلات بالأعباء الناجمة عن تباين اللوائح التنظيمية والتحديات ذات الصلة بإجراءات تقييم المطابقة.

فيما يتعلق باللوائح الفنية، وعملية تقييم مطابقة المنتجات، والإجراءات ذات الصلة، أفاد المصدرون بتغاير اللوائح ذات الصلة باستهلاك الطاقة بالنسبة للآلات بالإضافة إلى توصيفها بطابع الصرامة. وارتبطت هذه الإفادات بالصادرات الموجهة إلى السوق التونسي والسوق السعودي. وعلى سبيل المثال، أشار مصدرون من الأردن إلى تحديات محددة ناجمة عن القيود المفروضة على استخدام "الفريون"، وهو بمثابة غاز تبريد، في انتاج الثلاجات، بالإضافة إلى فرط المطالب المنصوص عليها في معايير كفاءة استهلاك الطاقة. وأشار مصدرون أردنيون أيضاً إلى تحديات تتعلق بالإقرار بشهادات المطابقة المحلية وذلك في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن متطلبات إعادة الاختبارات والتي تشترطها المملكة العربية السعودية بما يتسبب في تكبد تكاليف إضافية مع امتداد فترات التأخير. وعلاوة على ما تقدم، أعرب المصدرون عن الشعور بالإحباط إزاء العقبات الإجرائية المتعلقة بهذه التقييمات. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون المصريون إلى المتطلبات التي تفرضها سلطات الجمارك السعودية والتي تقتضي توفير شهادات مطابقة بما يتوافق مع المواصفات الأوروبية، على الرغم من عدم قبول هذه الشهادة سوى من شركة خاصة واحدة يقع مقرها في محافظة "الإسكندرية". ويترتب عن خصوصية متطلبات التفتيش وإجراءات إصدار الشهادات امتداد فترات التأخير على مدار أسابيع مع تصاعد التكاليف ذات الصلة. وتعرض المصدرون المعنيون بأسواق لبنان والجزائر لمتطلبات مماثلة في مجال التفتيش والمعاينة والتي يتم فرضها من جانب شركات خاصة مع ارتفاع التكاليف ذات الصلة بها. وبالإضافة إلى ما سبق، تم الإشارة إلى تحديات تتعلق بالإقرار بشهادات المطابقة وذلك من قبل مصدرين معنيين بأسواق كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، ومصر.

"يتم المطالبة بإدراج جميع التفاصيل الواردة في شهادة المنشأ بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" باللغة العربية، وهو ما يمثل صعوبة نظراً لتعذر ترجمة بعض المواصفات والأرقام، ولا يوصى بترجمتها."

- مُصدر مصري معني بتصدير أجهزة تكييف الهواء إلى الإمارات العربية المتحدة

تطرح الطبيعة المتقدمة والمتطورة التي تتميز بها الآلات متعددة المكونات تحديات تتعلق بإثبات صفة المنشأ.

أعرب المصدرون المعنيون بما يقرب من نصف المنتجات التي تندرج ضمن قطاع الآلات عن التعرض لصعوبات تتعلق باستصدار شهادات المنشأ والإقرار بهذا، وكذلك العقبات الإجرائية التي تنطوي عليها هذه العملية، ولاسيما تلك المتعلقة بعدد الوثائق اللازم تقديمها في هذا الصدد. ووردت هذه الإفادات من جانب العديد من المصدرين المعنيين بخدمة الأسواق الجزائرية والموريتانية والمصرية والعراقية والليبية والمغربية والسودانية والتونسية والإماراتية والسعودية. وبالإضافة إلى ذلك، تطرح متطلبات اللغة المزيد من العوائق. وفي العراق، يتم الاشتراط بتقديم شهادات المنشأ باللغة الإنجليزية، مع رفض استلام شهادات صادرة باللغة العربية من جانب مصدرين أردنيين. وعلى النقيض، وفي العديد من الدول العربية، يتم الاشتراط بتحرير جميع التفاصيل الواردة في شهادة المنشأ بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" باللغة العربية، وهو ما يطرح تحديات بالعلاقة ببعض المواصفات الفنية. وتم الإشارة إلى هذه الإشكالية من جانب مصدرين معنيين بتوجيه الآلات إلى كل من المملكة العربية السعودية، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وسلطنة عمان، وقطر، والجزائر، والمغرب، وسوريا، وليبيا.

يتسبب قصور الأداء على الحدود في امتداد فترات التأخير مع إثارة مشكلات تعترض مسار المصدرين المعنيين بقطاع الآلات.

بالإضافة إلى ما سبق، تطرح التحديات المتعلقة بالجمارك عقبات تعترض سبيل المصدرين المعنيين بقطاع الآلات. وأعرب المصدرون الإقليميون عن الأسف إزاء إجراءات التفتيش التي تتصف بالرتابة والإطالة وفرط الخشونة، وكذلك إساءة تصنيف المنتجات، والمطالبة بسداد مدفوعات إضافية من أجل التعجيل بوتيرة العمليات ذات الصلة، والإجراءات القانونية الشاقة المُثقلة بالأعباء واللازم اتخاذها للحصول على وثائق عبر العديد من المؤسسات. وبالإضافة إلى ما سبق، أشار المصدرون إلى التحديات الناجمة عن متطلبات التوثيق الصارم واللازم لإثبات عدم توريد أي مكونات من إسرائيل.

قطاع البلاستيك والمطاط

على الرغم من محدودية حصة الصادرات الراهنة غير المستغلة حتى الآن والتي تقتصر على ثمانية عشر في المائة (١٨٪) في قطاع البلاستيك والمطاط، يتيح الحجم الهائل الذي يتميز به هذا القطاع فرص واسعة النطاق أمام نمو الصادرات، بقيمة تُقدر بنحو ٩٠١ مليون دولار. وفي ذات الوقت، تكشف الدلائل المُستقاة من الدراسة الاستقصائية التي استهدفت خمسة بلدان عربية النقاب عن تسبب أربع وخمسين (٥٤) تدبير غير جمركي، في حدوث اختناقات في مجال التجارة البينية في نطاق "جامعة الدول

العربية". وتستأثر المملكة العربية السعودية وحدها بما يتجاوز ثلث الإمكانات البينية غير المستغلة في نطاق "جامعة الدول العربية" في هذا القطاع في ضوء أدائها التصديري القوي على مدار السنوات الماضية، وهو ما دعم هذا البلد في تحقيق حصة سوقية عالمية نسبتها واحد وعشرين في المائة (٢١٪) في منتجات رئيسية. وتشتمل المنتجات التي تحتل صدارة القائمة من حيث الإمكانات الراهنة غير المستغلة في هذا القطاع على كل من البولي إيثلين (polyethylene)، وإطارات الهواء المضغوط (pneumatic tyres)، والبولي بروبلين (polypropylene)، والزجاجات البلاستيكية، وأدوات المائدة البلاستيكية، والأغشية البلاستيكية (plastic film). وتتمثل بعض البلدان المستوردة الرئيسية على مستوى المنطقة والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة بالنسبة لهذا القطاع في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والجزائر والعراق والأردن. وعلى جانب الطلب، يؤدي تسارع وتيرة الواردات إلى تحفيز هذه الإمكانات. وفي إطار دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تستأثر بالنصيب الأعظم من الواردات، من المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الطلب نسبة خمسة وستين في المائة (٦٥٪) في المتوسط على مدار السنوات الخمسة القادمة. وفي مصر، من المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الواردات نسبة ثمانين في المائة (٨٠٪) في بعض المنتجات في إطار هذا القطاع على مدار السنوات الخمسة المقبلة.

الشكل التوضيحي رقم (١٤) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير ذات الصلة بها والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع البلاستيك والمطاط

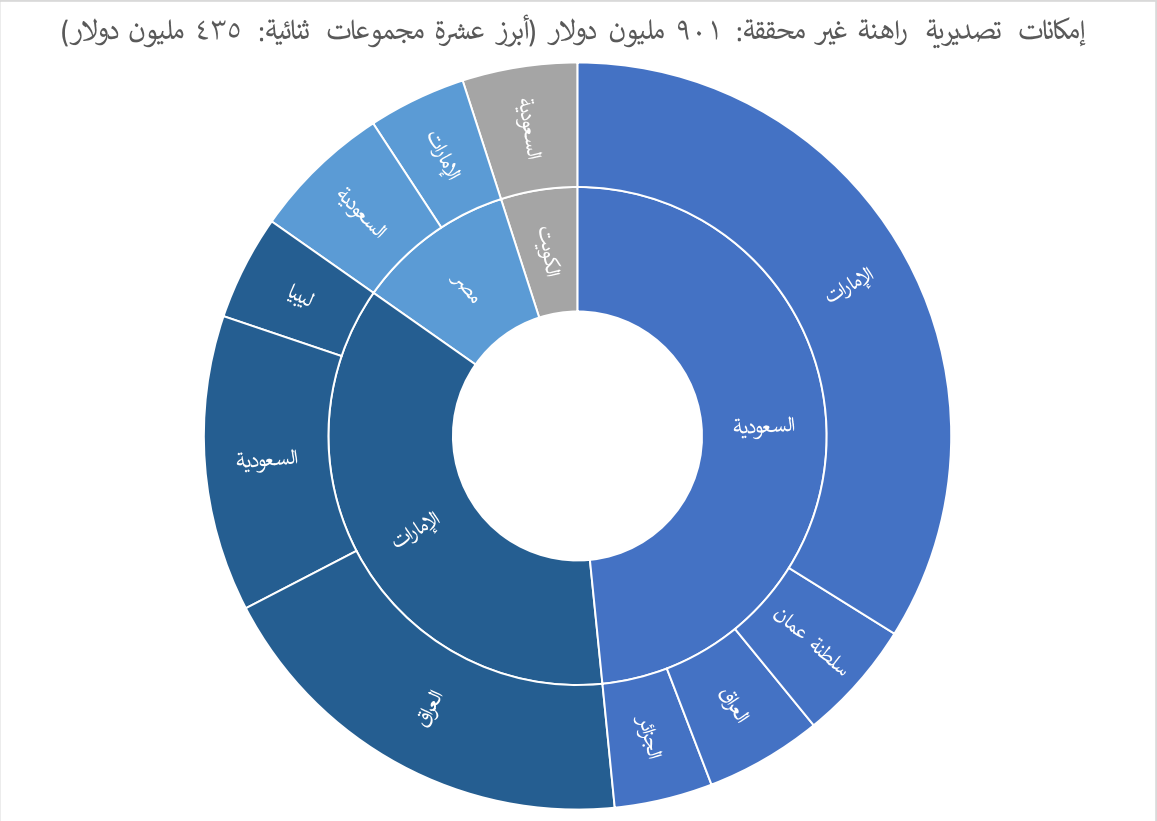

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

تطرح إجراءات الحصول على شهادات المنشأ تحديات هائلة أمام المصدرين المعنيين بقطاع البلاستيك عبر الدول الأعضاء في "جامعة الدول العربية"

"يتوافر لدى الشركة فروع في بلدان أخرى، وتقوم في بعض الأحيان بإعادة تصدير السلع التي سبق استيرادها والتي لم تنشأ في مصر إلى فروع الشركة بالخارج. وتطالب البلدان المستوردة الحصول على شهادة منشأ والتي يصعب الحصول عليها."

- مُصدر مصري في قطاع البلاستيك

في سبيل تحقيق الإمكانات الراهنة الملموسة في هذا القطاع، يتعين على المصدرين والموردين التصدي للاحتكاكات السائدة في قطاعات محددة على مستوى السوق. وترتبط العقبات الرئيسية بإجراءات استصدار شهادات المنشأ. وعلى سبيل المثال، أفاد المصدرون المصريون المعنيون بتصدير الأنابيب المطاطية إلى الجزائر باشتراط المتطلبات ذات الصلة بإصدار شهادات المنشأ بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" الإفصاح عن اسم الشركة المُنتجة وبيانات الاتصال بها، وهو ما يُصنف ضمن المعلومات السرية. وبالإضافة إلى ما تقدم، أشار المصدرون إلى شواغل تتعلق بالعقبات الإجرائية التي يتم التعرض لها في إطار استصدار شهادات المنشأ، بما في ذلك تكبد تكاليف باهظة عند تصدير المنتجات إلى المملكة العربية السعودية، وتونس، والجزائر، والعراق. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون الأردنيون المعنيون بتصدير الأنابيب البلاستيكية إلى العراق إلى متطلبات التصديق على شهادات المنشأ من قبل وزارة الخارجية الأردنية والسفارة العراقية وهو ما يتسبب في تكبد رسوم إضافية مرتفعة. وبالإضافة إلى ما سبق، أعرب المصدرون الأردنيون المعنيون بتصدير المواد البلاستيكية إلى الإمارات العربية المتحدة عن القلق إزاء التكاليف ذات الصلة بالإضافة إلى امتداد فترات الانتظار لحين صدور شهادات المنشأ.

إثقال كاهل المصدرين الإقليميين في قطاع البلاستيك جراء متطلبات تقييم المطابقة وإجراءات اختبارات المنتجات.

أشار المصدرون المعنيون بقطاع البلاستيك من كل من مصر والأردن ودولة فلسطين إلى فرط صرامة معايير الاختبارات المعنية بالألوان والأصباغ التي يتم استخدامها في المنتجات الخاصة بهم، إلى جانب التحديات الإدارية والتكاليف الناجمة عن الحصول على شهادات مطابقة المنتجات. وتسببت هذه التحديات في تكبد تكاليف إضافية والتعرض لمزيد من التأخير جراء تباين المعايير وتفاوت الإجراءات عبر الأسواق الإقليمية.

وشملت بعض العوامل الأخرى التي تسببت في تكبد تكاليف إضافية والتعرض لمزيد من التأخير بالنسبة للمصدرين المعنيين هذا القطاع مشكلات تتعلق بعمليات التفتيش السابق للشحن، ولاسيما في المملكة العربية السعودية. وفضلاً عن ذلك، أفاد المصدرون المعنيون بقطاع البلاستيك عبر المنطقة بالتعرض لصعوبات محددة عند تصدير المنتجات إلى السوق السوداني جراء عقوبات الحظر المؤقت الموقعة على الواردات، فضلاً عن القيود المفروضة على الصرف الأجنبي.

قطاع المنتجات المعدنية (باستثناء النفط)

في قطاع المنتجات المعدنية، والذي يستثني النفط، يتسنى للمصدرين الإقليميين تحقيق صادرات بينية إضافية قيمتها ٤٤٠ مليون دولار في حالة إيجاد حلول لاحتكاكات السوق التي تعرقل التبادل التجاري في هذا المجال. وتتوافر فرص هامة أمام نمو الصادرات في هذا القطاع في كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن وسلطنة عمان (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١٥)، والتي تستأثر مجتمعة بنسبة ثلاثة وثمانين في المائة (٨٣٪) من إجمالي الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة في هذا القطاع. وعلى ما يبدو، يتسنى تحقيق الغالبية العظمى من الصادرات الإضافية في منتجات الاسمنت، والرخام، وحجارة البناء والانشاء. وترتفع حصة الإمكانات الراهنة غير المستغلة من الإمكانات التصديرية الإجمالية على وجه التحديد عبر أسواق معينة، بما في ذلك على سبيل المثال المملكة العربية السعودية والعراق. ويُفيد هذا الوضع بعدم تحقيق هذه الصادرات بالكميات المفترضة في الوقت الراهن بناء على اعتبارات العرض والطلب والتعريفات الجمركية، فضلاً عن مدى تيسير التبادل التجاري مع هذه الأسواق أمام المصدرين. وربما يُعزى هذا الوضع بشكل جزئي إلى التدابير غير الجمركية التي يتم تطبيقها: وفقاً للإفادات الصادرة، ينطوي ٥٣ تدبير غير جمركي على أعباء تُثقل كاهل التجارة البينية عبر المنطقة في إطار هذا القطاع.

تتسبب الاختلافات القائمة في متطلبات التوصيف والتوسيم والتحديات ذات الصلة بشهادات المنشأ في عرقلة الصادرات الإقليمية من المنتجات المعدنية.

"تمانع سلطات الجمارك السعودية تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية المنصوص عليها بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، تُطالب بوضع علامة واضحة تُدلل على المنشأ، ومفادها "صُنع في مصر" وذلك على كل مجموعة الألواح."

- مُصدر مصري معني بتصدير الرخام إلى المملكة العربية السعودية

تُثير متطلبات التوصيف والتوسيم، وكذلك العملية الإجرائية المرتبطة باستصدار شهادات المنشأ المشكلات في كثير من الأحيان بالنسبة للصادرات المرتبطة بهذا القطاع. وألقى المصدرون الإقليميون الضوء على تفاوت متطلبات التوصيف والتوسيم عبر البلدان العربية بالنسبة للمنتجات التي تنتمي إلى هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون المصريون المعنيون بتصدير الاسمنت إلى الأردن إلى اشتراط إدراج تاريخ انتاج محدد بالإضافة إلى تاريخ انقضاء صلاحية معين، بينما تفرض سوريا على ما يبدو حدود صارمة على تواريخ الصلاحية القصوى بالنسبة لنفس المنتج. وعلاوة على ما سبق، تشترط سوريا انتاج جميع ملصقات التوصيف والتوسيم باستخدام الورق، مع ممانعة ملصقات التوسيم والتوصيف المصنوعة من مادة البولي بروبيلين والتي يتم إجازتها في أسواق أخرى عبر المنطقة. وبالإضافة إلى ما تقدم، أشار المصدرون المعنيون بتصدير الرخام والجرانيت إلى المملكة العربية السعودية إلى الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بمتطلبات ملصقات المنشأ على فرادى ألواح الرخام والجرانيت، وهو ما يختلف عن الوضع في أسواق أخرى. وتعاني متطلبات التوسيم والتوصيف من المزيد من التعقيدات نتيجة لمواصفات اللغة. وأشار المصدرون المصريون المعنيون بتصدير منتجات الأسفلت إلى كل من الجزائر والمغرب وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية وليبيا إلى اشتراط تسجيل جميع الإدخالات المطلوبة في شهادة المنشأ بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" بشكل حصري باللغة العربية، ويتسبب ما هو خلاف ذلك في رفض الشهادة. وفضلاً عن ذلك، أشار المصدرون الإقليميون إلى التعرض لعقبات تتعلق باستصدار شهادات المنشأ والإقرار بها وذلك عند التصدير إلى المغرب والمملكة العربية السعودية والأردن والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل التوضيحي رقم (١٥) أبرز عشرة مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع المنتجات المعدنية

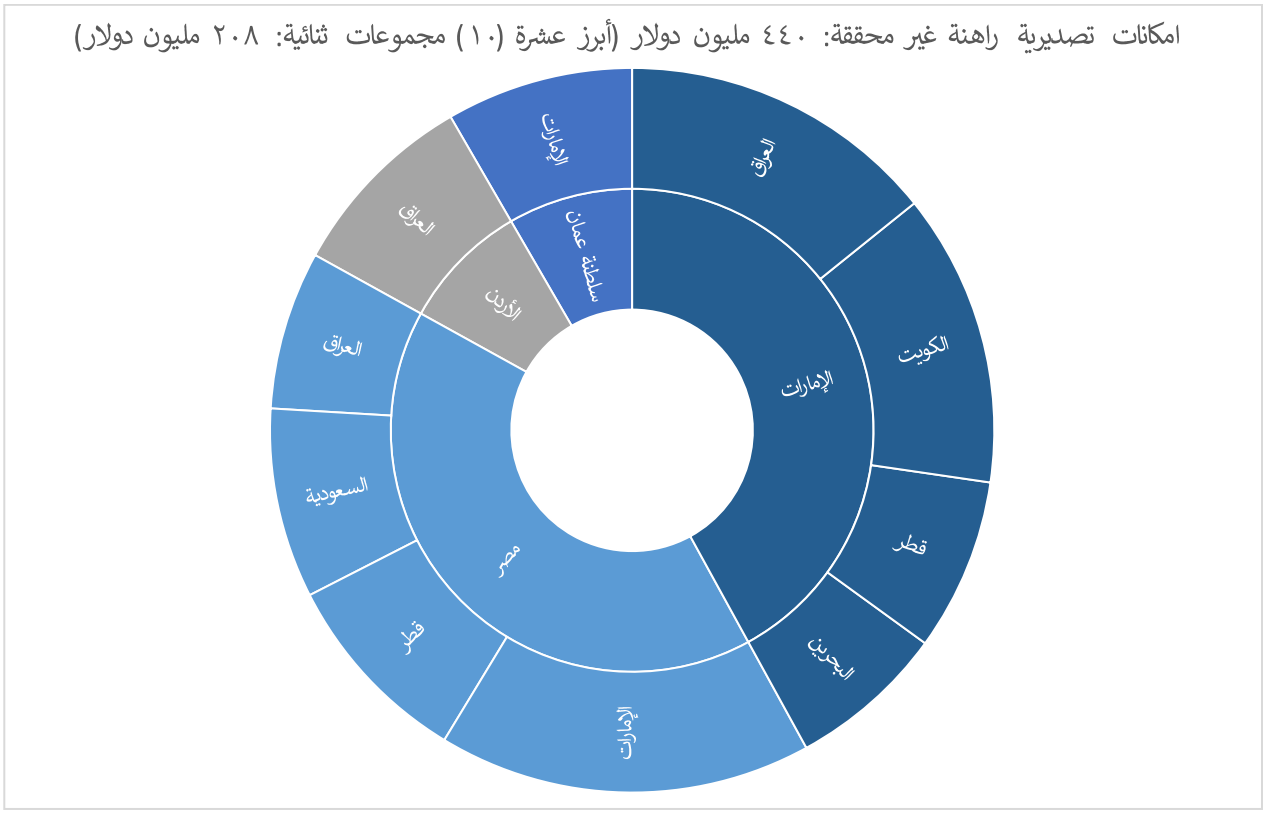

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

تطرح اشتراطات تقييم المطابقة ومتطلبات الاختبارات تحديات أمام المصدرين في قطاع منتجات المعادن.

تتسبب الصعوبات المرتبطة بالحصول على شهادات المطابقة وتباين متطلبات الاختبارات عبر الأسواق الإقليمية في تعقيد إجراءات التصدير بالنسبة للمصدرين الإقليميين. وعلى سبيل المثال، أفاد المصدرون الفلسطينيون المعنيون بقطاع الرخام بالتعرض لصعوبات في إجراءات الاختبارات في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، والمملكة العربية السعودية.

قطاع الملابس

يتمتع قطاع الملابس بإمكانات راهنة غير مستغلة من الصادرات البينية عبر المنطقة بقيمة ٤٦٧ مليون دولار. وتحوز مصر على الحصة الغالبة من هذه الإمكانات، بنسبة ستة وثلاثين في المائة (٣٦٪) من الإجمالي عبر المنطقة. وتتمثل المنتجات التي تزخر بأقصى إمكانات نمو الصادرات في سراويل الرجال القطنية والقمصان. ولا يتم في الوقت الراهن تصدير هذه المنتجات إلى أسواق "جامعة الدول العربية" بالكميات المفترضة بناء على اعتبارات العرض والطلب والتعريفات الجمركية، إلى جانب مستوى تيسير التبادل التجاري أمام المصدرين مع الأسواق الإقليمية بشكل عام. وفي الوقت الراهن، يتم توجيه الحصة العظمى من هذه المنتجات إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوروبية، ومن ثم ينحسر الاهتمام بالتجارة البينية عبر المنطقة. وفي ذات الوقت، أبرز الفصل الثالث تعذر إغلاق الفجوة الناجمة عن إهدار الفرص التجارية حتى في حالة الاستفادة الكاملة من الإمكانات التصديرية، مع ضرورة اعتماد استراتيجية التنويع لاستقدام منتجات إضافية في قطاع الملابس بما يفي بالطلب الإقليمي.

"لا تطبق السلطات الجمركية السودانية بشكل كامل المعاملة التفضيلية في إطار اتفاقية الكوميسا، على الرغم من استيفاء المنتجات متطلبات قواعد المنشأ."

- مُصدر مصري في قطاع ملابس نوم الرجال

وربما تُفسر التدابير غير الجمركية بشكل جزئي انخفاض مستويات التجارة البينية عبر المنطقة بمعدل نسبي عن مثيلاتها: تم الإشارة إلى ٢٠ تدبير غير جمركي شاق ويُثقل كاهل التجارة البينية عبر المنطقة في قطاع منتجات الملابس. وتستأثر أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير في هذا القطاع بما يقرب من نصف الإمكانات الإجمالية الراهنة غير المستغلة في نطاق "جامعة الدول العربية" (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١٦)، وهو ما يُشير إلى اتساع المجال أمام إمكانية نمو الصادرات البينية عبر المنطقة في حالة أن أثبتت الجهود الرامية إلى معالجة احتكاكات الأسواق في هذا القطاع فعاليتها وجدواها.

وفي سبيل إطلاق العنان لهذه الإمكانات، يقتضي الوضع اتخاذ إجراءات هادفة من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بقواعد المنشأ وشهادات المنشأ، ومتطلبات الاختبارات وإجراءات إصدار شهادات المنتجات، فضلاً عن التدابير الأخرى المتعلقة بالتمويل.

تمثل المشكلات المتعلقة بقواعد المنشأ وشهادات المنشأ عقبة رئيسية أمام المصدرين المعنيين بقطاع الملابس عبر المنطقة

من مجمل التدابير غير الجمركية العشرين (٢٠) التي تم رصدها في إطار هذا القطاع، يرتبط خمسة عشر (١٥) تدبير غير جمركي بقواعد المنشأ والوثائق اللازم توفيرها لإثبات صفة منشأ السلع. وأعرب المصدرون في المنطقة عن شواغل إزاء عدم الحصول على معاملة تفضيلية على الرغم من استيفاء متطلبات الوثائق المطلوبة عند التصدير إلى السوق السوداني. وعلاوة على ما تقدم، أبدى المصدرون الشعور بالإحباط جراء الاستمرار في تغيير متطلبات إصدار الشهادات والتعرض لفترات تأخير عند التصدير إلى كل من العراق والسعودية والإمارات العربية المتحدة والسودان ودولة فلسطين.

تطرح تدابير تقييم المطابقة التي تتصف بالتباين والتعقيد تحديات أمام المصدرين عبر المنطقة

لم يتم مواءمة عملية التقييم والاعتراف بمطابقة المنتجات عبر المنتجات والبلدان الواقعة في المنطقة، وهو ما يُعد بمثابة حواجز غير متوقعة أمام المصدرين. على سبيل المثال، أعرب المصدرون الأردنيون المعنيون بتصدير الملابس إلى السوق السعودي عن القلق إزاء الصعوبات التي يتم التعرض لها خلال عملية تقييم المطابقة. وبالإضافة إلى ما سبق، أشار مصدرون آخرون معنيون بهذا السوق إلى ارتفاع التكاليف والتعرض لفترات تأخير بالعلاقة بهذه العملية.

الشكل التوضيحي رقم (١٦) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير في قطاع الملابس

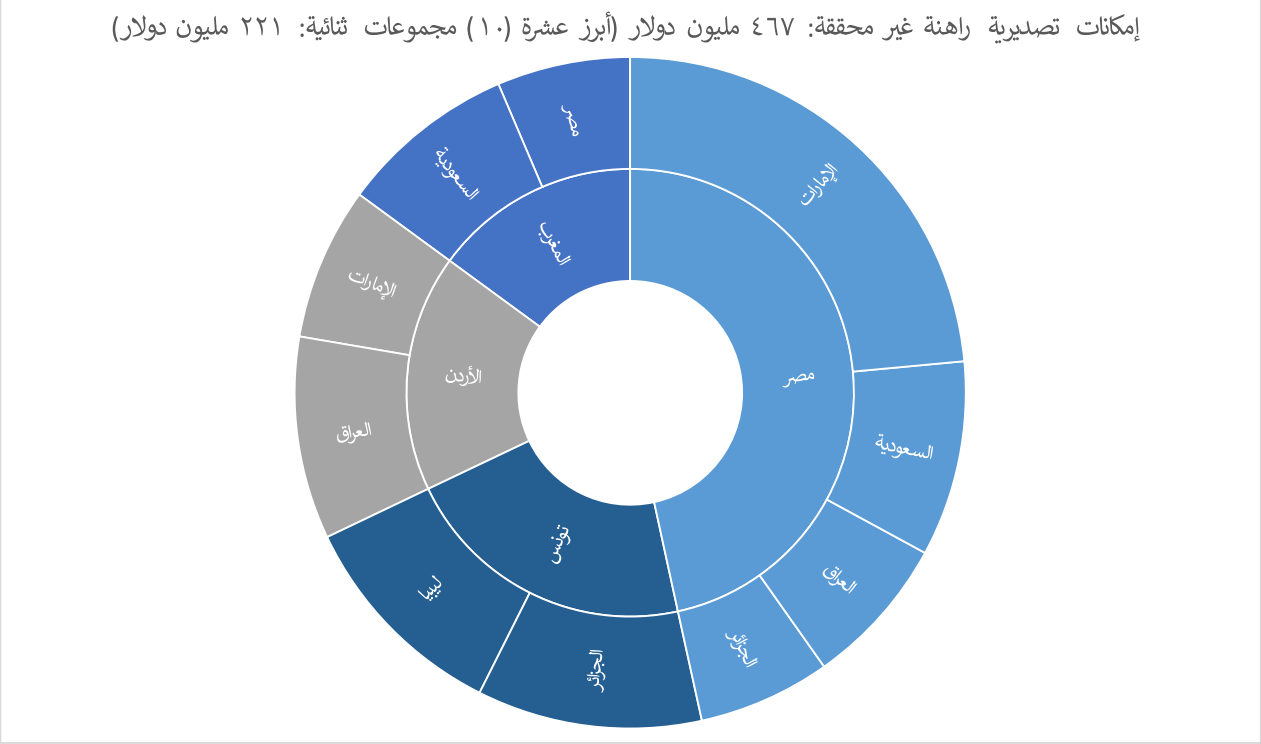

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

قطاعات صناعية أخرى

على الرغم من حيازة كل من قطاع الفلزات الحديدية وقطاع الفلزات الأخرى على إمكانات راهنة غير مستغلة من الصادرات البينية عبر المنطقة تتجاوز قيمتها ٧٠٠ مليار دولار، لم يتم رصد سوى عدد قليل من التدابير غير الجمركية. واقتصر إجراء الدراسة الاستقصائية من جانب "مركز التجارة الدولية" على مصر من بين البلدان المصدرة الرئيسية المعنية بهذه القطاعات. وعلى الرغم من إمكانية زيادة حصة مصر من الصادرات البينية عبر المنطقة بمقدار ١١١ مليون دولار في حالة إزالة الاحتكاكات، ترتبط هذه الاحتكاكات على ما يبدو بعوامل أخرى بخلاف التدابير غير الجمركية التي تم رصدها. ويُعزى العائق التجاري الوحيد الذي تم رصده إلى تحديات تتعلق بالإقرار بشهادات المنشأ في السوق السوداني.

قطاعات الأغذية والزراعة

وفي مجال الزراعة، تشمل القطاعات التي تعاني من عدد لا بأس به من التدابير غير الجمركية الشاقة عبر المنطقة قطاع المنتجات الغذائية الأخرى، والدهون والزيوت النباتية، والفاكهة، والمشروبات غير الكحولية والتي تتمتع مجتمعة بإمكانات راهنة غير مستغلة تتجاوز قيمتها ١,٢ مليار دولار. وفي سبيل إطلاق العنان لبعض من هذه الإمكانات وتعزيز التكامل التجاري عبر

المنطقة، من الأهمية بمكان أن يتم تحديد الاحتكاكات الناجمة عن التدابير غير الجمركية والتي تتسبب في إعاقة بلدان مصدرة محددة في السوق الإقليمي حسب القطاعات المختلفة.

قطاعات المنتجات الغذائية الأخرى

يحوز قطاع المنتجات الغذائية الأخرى على إمكانات راهنة غير مستغلة قيمتها ٤٨٤ مليون دولار، وذلك عبر طائفة من المنتجات بما في ذلك الخبز والمعجنات والكعك والبسكويت الحلو والآيس كريم والخضروات المُجهزة والصلصات والمعكرونة غير المطهوة ومنتجات العلكة والحبوب الغذائية والزيتون والحساء. ونظراً لاتساع نطاق هذه المنتجات، يتماثل وضع البلدان المصدرة والبلدان المستوردة والتي تتمتع بإمكانات غير مستغلة في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، ربما يتسنى لمصر زيادة حصتها من صادرات منتجات العلكة إلى الإمارات العربية المتحدة بمقدار ٥٫٥ مليون دولار، بينما تتمتع الإمارات العربية المتحدة، في المقابل، بإمكانات غير مستغلة من صادرات المستحضرات الغذائية إلى مصر بقيمة ٢٢ مليون دولار، وذلك في حالة إزالة الاحتكاكات من السوق. وتستأثر أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة بالعلاقة بهذا القطاع بنسبة أربعة وأربعين في المائة (٤٤٪) من الإمكانات الراهنة غير المستغلة في هذا القطاع.

الشكل التوضيحي رقم (١٧) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة وأسواق التصدير والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع المنتجات الغذائية الأخرى

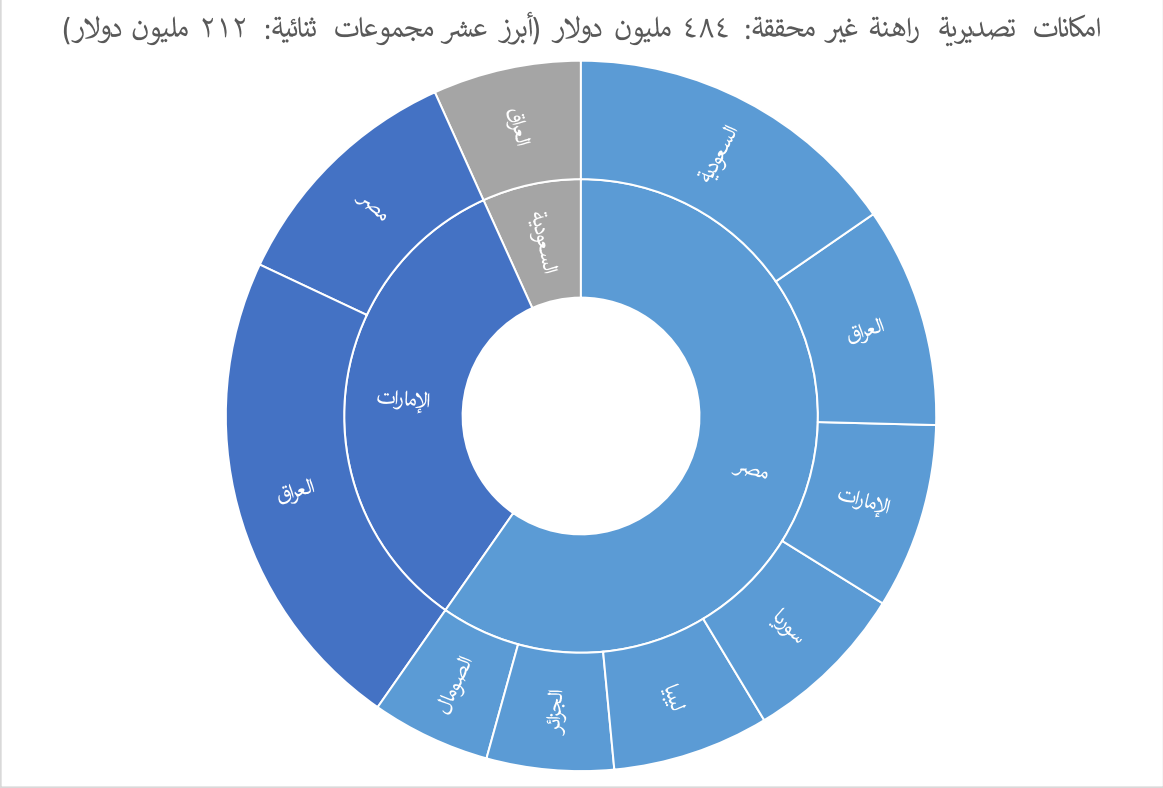

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل ""مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

وأشار المصدرون الإقليميون المعنيون بقطاع المنتجات الغذائية الأخرى إلى إجمالي ١١٣ تدبير غير جمركي شاق ومُثقل بالأعباء بما يتسبب في إعاقة التجارة البينية عبر المنطقة. ويشغل سوق المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث ارتفاع معدل انتشار التدابير غير الجمركية (بواقع ٢١ تدبير غير جمركي)، كما يحتل الصدارة في ذات الوقت في قائمة أبرز الأسواق

المستوردة. وتحوز البلاد على إمكانات استيرادية عبر المنطقة قيمتها ٥٩ مليون دولار في قطاع المنتجات الغذائية الأخرى والتي يمكن الاستفادة منها شريطة إزالة كافة الاحتكاكات. وتشمل بعض الأسواق الأخرى التي تنتشر فيها التدابير غير الجمركية كل من ليبيا (بواقع ٩ تدابير غير جمركية)، والعراق (بواقع ٩ تدابير غير جمركية)، والأردن (بواقع ٩ تدابير غير جمركية)، والجزائر (بواقع ٨ تدابير غير جمركية)، والإمارات العربية المتحدة (بواقع ٨ تدابير غير جمركية)، والبحرين (بواقع ٧ تدابير غير جمركية)، ولبنان (بواقع ٧ تدابير غير جمركية)، والسودان (بواقع ٦ تدابير غير جمركية)، والمغرب (بواقع ٦ تدابير غير جمركية).

يتسبب تباين اللوائح الفنية المتباينة فضلاً عن التحديات المرتبطة بمتطلبات تقييم المطابقة في عرقلة الصادرات البينية عبر المنطقة في قطاع المنتجات الغذائية الأخرى.

في سبيل تحقيق الإمكانات المرتهنة بالاحتكاكات القائمة في هذا القطاع، يقتضي الوضع تخطي العديد من العقبات. ونظراً لانتشار وتنوع اللوائح الوطنية المعنية بمعايير الصحة والصحة النباتية بين البلدان العربية، تتمثل إحدى العقبات الرئيسية في هذا السياق في الاعتراف بنظم تقييم المطابقة. وتم إلقاء الضوء على التكاليف التي يتم تكبدها من جانب المصدرين من الأردن إلى كل من العراق وليبيا. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون إلى التعرض لصعوبات في الحصول على الشهادات الصحية عند توجيه الصادرات إلى أسواق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والكويت والبحرين وقطر وسوريا. ويطرح التغاير في اللوائح القائمة عبر البلدان المختلفة فيما يتعلق بتركيبة المنتجات (product composition) بعض التحديات. على سبيل المثال، أفاد المصدرون المعنيون بتصدير الطحينة إلى المملكة العربية السعودية باختلاف نسبة الكالسيوم المصرح بها بموجب مواصفة المنتج عن تلك المعمول بها في سائر البلدان العربية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تتسبب متطلبات الشهادات المتعلقة بتعقب المنتجات في طرح عوائق إضافية أمام المصدرين المعنيين بخدمة السوقين الأردني والسعودي. وفضلاً عما تقدم، تم الإشارة إلى عدد من الإشكاليات، من قبيل محدودية توافر مرافق الاختبارات واللازمة لإجراء التحاليل والاختبارات الإلزامية، وإلى تفاوت متطلبات الاختبارات، وإلى ارتفاع تكاليف الاختبارات، وذلك عند الانخراط في تصدير المنتجات إلى كل من اليمن والعراق ولبنان وتونس وليبيا وعمان. وبالإضافة إلى ما تقدم، تتفاوت طبيعة الاختبارات المطلوبة باختلاف الأسواق، حيث تشترط بعض البلدان المستوردة إجراء الفحص الإشعاعي.

"على الرغم من استيفاء المنتجات لمتطلبات قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تقوم الشركة دائماً بسداد الجمارك التعريفية عند تصدير منتجاتها إلى تلك البلدان دون أن تحصل على المعاملة التفضيلية التي تم التعهد بها."

- مُصدر معني بمنتجات الحلويات التونسية

تطرح قواعد المنشأ وشهادات المنشأ تحديات إضافية أمام المصدرين المعنيين بقطاع المنتجات الغذائية

تُشكل الصعوبات التي يتم التعرض لها في سبيل الحصول على شهادات المنشأ والاعتراف بها أحد الشواغل الرئيسية الأخرى التي أشار إليها المصدرون من كل من المغرب والجزائر وتونس والسودان والعراق وليبيا. وأعرب العديد من المصدرين عن شكواهم بشأن عدم الحصول على معاملة تفضيلية بموجب "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" مع الاضطرار إلى سداد التعريفة الجمركية. وعلاوة على ما سبق، أبدى المصدرون في المنطقة عن الشعور بالإحباط جراء العقبات الإجرائية التي يتم التعرض لها والتي تتسبب في حدوث تأخير وتكبد تكاليف إضافية على الحدود عند الانخراط في عمليات تصدير إلى كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت.

تتسبب العقبات الإجرائية في زيادة الوقت المستغرق في التصدير وفي ارتفاع التكاليف ذات الصلة

تُعد العقبات الإجرائية، من قبيل اشتراطات التوثيق القانوني الإلزامي والرسوم ذات الصلة، بمثابة شاغل أخر عند الانخراط في عمليات تصدير إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والإمارات العربية المتحدة. وتم الإشارة إلى فرط صرامة متطلبات توصيف وتوسيم المنتجات، وحجم الخط، وأبعاد اللغة المستخدمة، وذلك من جانب مصدرين معنيين بأسواق الأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان والكويت.

قطاع الدهون والزيوت النباتية

تتمتع المنطقة بإمكانات راهنة غير مستغلة قيمتها ٢٢٩ مليون دولار في قطاع الدهون والزيوت النباتية. وتتمثل بعض البلدان المصدرة الرئيسية عبر المنطقة في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتونس ومصر. وتستأثر الإمارات العربية المتحدة وحدها بإمكانات صادرات راهنة قيمتها ٨٠ مليون دولار، عبر منتجات من قبيل زيت الذرة، وزيت فول الصويا الخام، وزيت النخيل، وزيت عباد الشمس الخام. وتستأثر أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة بنسبة واحد وخمسين في المائة (٥١٪) من الإمكانات الراهنة غير المستغلة في إطار هذا القطاع عبر المنطقة (يُرجى الاطلاع على الشكل التوضيحي رقم ١٨).

"تشترط قطر شهادتين تكميليتين لا يتم المطالبة بهما في بلدان أخرى من أجل إصدار شهادة المنتج."

- مصدر تونسي في مجال زيت الزيتون المستخدم في صناع الحلويات

وعلى الرغم من تصنيف قطاع الدهون والزيوت النباتية في المركز الثامن من حيث الإمكانات التصديرية الراهنة غير المحققة عبر قطاعات الأغذية والزراعة، يتصدر هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث أعلى معدلات انتشار التدابير غير الجمركية الشاقة عبر المنطقة. وبلغ عدد التدابير غير الجمركية التي تم الإشارة إليها باعتبارها شائكة في إطار هذا القطاع أربعة وخمسين (٥٤) تدبير غير جمركي، وذلك من جانب مصدرين من كل من مصر وتونس ودولة فلسطين. وبناء على ذلك، يُرجح أن ترتبط احتكاكات السوق في كثير من الأحيان بالتدابير غير الجمركية القائمة في هذا القطاع، كما يتسنى عن طريق التصدي لهذه التحديات تحقيق قدر هام من هذه الإمكانات. وأفاد المصدرون بالتعرض لتحديات تتعلق بمطابقة المنتجات ومتطلبات الاختبارات وقواعد المنشأ وشروط إصدار الشهادات ذات الصلة، فضلاً عن الرسوم المتعلقة بمناولة السلع وتخزينها. ووردت الإشارة إلى الغالبية العظمى من هذه التدابير غير الجمركية من جانب مصدرين معنيين بخدمة السوق الجزائري (بواقع ٩ تدابير غير جمركية) والسوق السعودي (بواقع ٧ تدابير غير جمركية). ويحوز هذان السوقان مجتمعان على فرص تجارية إضافية عبر المنطقة بما يقرب من ٣٠,٢ مليون دولار وذلك في حالة التغلب على الاحتكاكات.

الشكل التوضيحي رقم (١٨) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة والتي تزخر بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الدهون والزيوت النباتية

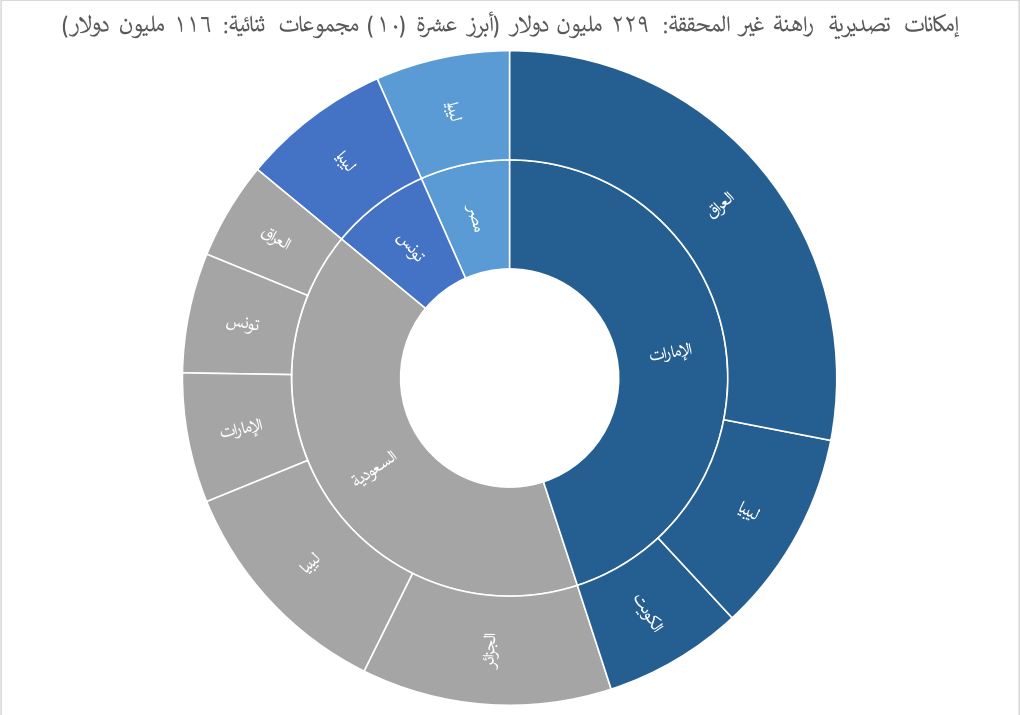

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية. **المصدر:** إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

تتسبب اشتراطات مطابقة المنتجات ومتطلبات الاختبارات في عرقلة الصادرات من الزيوت النباتية

أشار المصدرون عبر العديد من الأسواق في نطاق "جامعة الدول العربية" إلى التعرض لمشكلات في تلبية متطلبات تقييم المطابقة والحصول على إقرار مطابقة منتجات من جانب مؤسسات الأسواق المستهدفة والمعنية بتلك المنتجات. وتمثل هذه التدابير ما يتجاوز ثلث جميع التدابير غير الجمركية التي تم توصيفها باعتبارها تنطوي على أعباء ثقيلة في هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، أفاد المصدرون المعنيون بقطاع الزيوت النباتية من تونس إلى اشتراط تقديم العديد من الشهادات عند الانخراط في عمليات التصدير إلى كل من ليبيا والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب. ويرتهن الحصول على هذه الشهادات بالعديد من الاختبارات التي تخضع لها المنتجات، وهو ما يؤدي إلى فرض رسوم إضافية وإلى استغراق المزيد من الوقت في استكمالها.

تتسبب إجراءات التصديق على منشأ المنتجات في إثقال كاهل المصدرين عبر أسواق جامعة الدول العربية.

شكلت الصعوبات المرتبطة بالحصول على شهادات المنشأ والإقرار بها ما يتجاوز ربع كافة التدابير غير الجمركية الشاقة في قطاع الدهون والزيوت النباتية. وأفاد المصدرون بعدم الحصول على التعريفات الجمركية التفضيلية على الرغم من تقديم الوثائق المطلوبة عند الاضطلاع بعملية تصدير إلى كل من الجزائر والعراق وليبيا والسودان وتونس ولبنان. وبالإضافة إلى ما سبق، يتواتر معدل التعرض لحالات تأخير في إصدار الشهادات عند الانخراط في عمليات تصدير إلى كل من الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية.

تتسبب مصاريف المناولة والتخزين في تقويض هوامش ربح المصدرين.

يتسبب ارتفاع التكاليف ذات الصلة بإجراءات التصدير في الإضرار بالقدرة التنافسية التي تتمتع بها الشركات. وأشار المصدرون إلى ارتفاع رسوم مناولة الصادرات في صالات ومحطات الوصول النهائية التي تقصدها المنتجات عند التصدير إلى كل من الجزائر والعراق والأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس واليمن.

قطاع الفاكهة

على الرغم من اتصاف الغالبية العظمى من الإمكانات غير المستغلة في هذا القطاع بالطابع الديناميكي مع ارتهانها باستمرار نمو معدل العرض والطلب، يتسع المجال أيضاً أمام إطلاق المزيد من الإمكانات المرتبطة باحتكاكات السوق. ويحوز قطاع الفاكهة على إمكانات من الصادرات البينية الإضافية قيمتها ٢٨٢ مليون دولار وذلك في حالة التصدي لاحتكاكات السوق ذات الصلة. وتتمثل بعض البلدان المصدرة الرئيسية في المنطقة والتي تتمتع بإمكانات نمو في هذا القطاع في كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان والجزائر. وتنفرد مصر وحدها بإمكانات تصديرية تتجاوز خمسة وأربعين في المائة (٤٥٪) من هذه الإمكانات: وبينما تبلغ صادرات مصر من الفاكهة إلى كل من الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وهولندا قيمة ٣٨٠,٥ مليون دولار، تتخلف عن تلبية الطلب في الأسواق الإقليمية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والعراق والأردن والسودان وسلطنة عمان. وترتفع الإمكانات الراهنة غير المستغلة والتي تتمتع بها مصر على وجه التحديد في البرتقال والتمر.

الشكل التوضيحي رقم (١٩) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة والتي تتمتع بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع الفاكهة

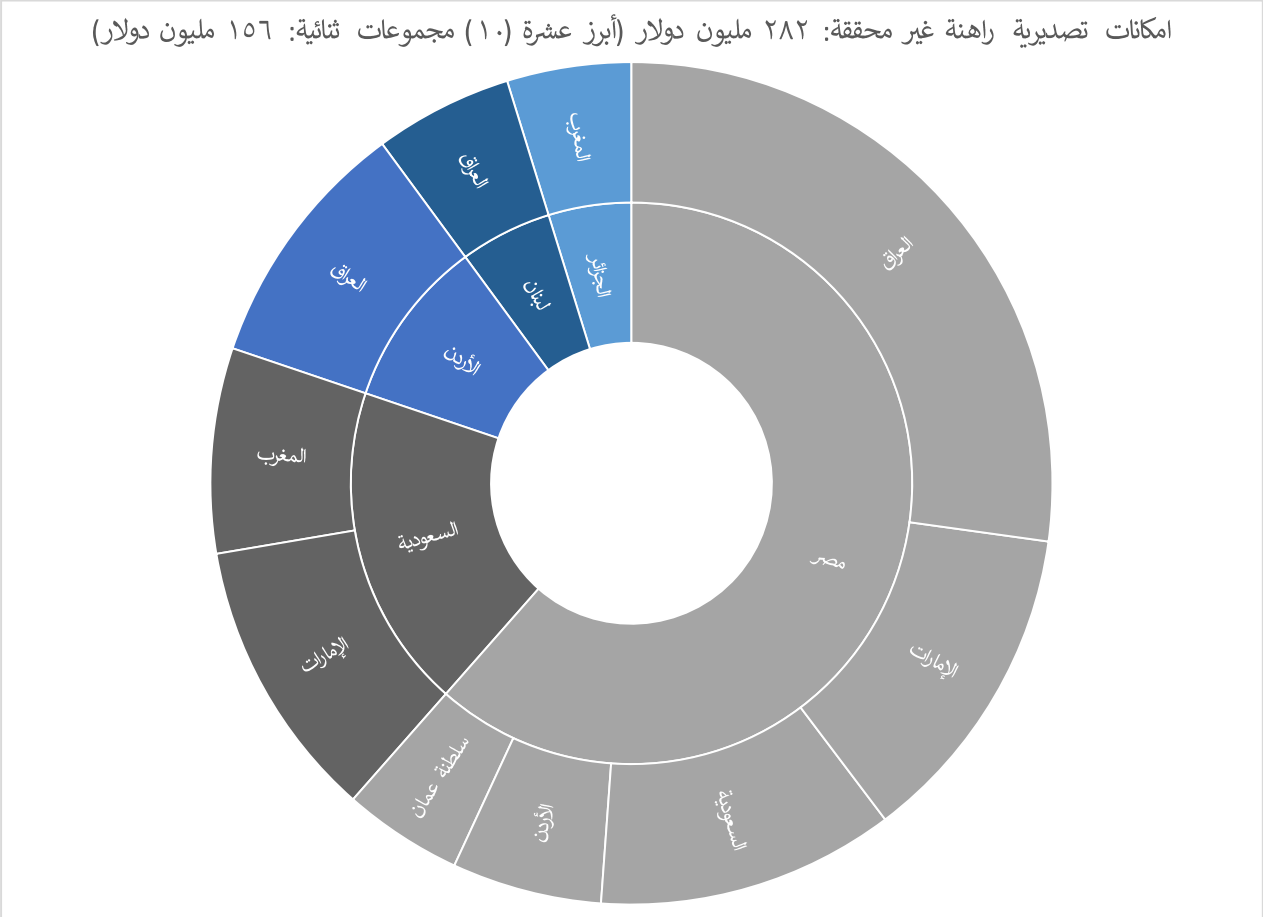

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

"عند التصدير إلى العراق، يتم اشتراط الحصول على شهادة الهيئة العامة للرقابة (SGS). وتتصف إجراءات إصدار الشهادات بفرط التعقيد نظراً لاشتراط الهيئة العامة للرقابة إجراء اختبار عبر معمل معتمد من قبل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، بالإضافة إلى اختبار من جانب الهيئة المصرية للطاقة الذرية.

- مصدر مصري معني في قطاع الليمون

يحتل قطاع الفاكهة المرتبة الثالثة بين قطاعات الأغذية والزراعة وذلك من حيث معدل انتشار التدابير غير الجمركية عبر المنطقة. وبلغ عدد التدابير غير الجمركية التي تم توصيفها باعتبارها مُثقلة بالأعباء في هذا القطاع من جانب المصدرين الإقليميين إجمالي ٣٤ تدبير غير جمركي، مع تسجيل أعلى نسبة شيوع للعقبات التي تم التعرض لها عند التصدير إلى سوق المملكة العربية السعودية (بواقع ٩ تدابير غير جمركية) وسوق الإمارات العربية المتحدة (بواقع ٧ تدابير غير جمركية). ويحوز هذان السوقان على إمكانات استيرادية مشتركة عبر المنطقة بما يقرب من نحو ٨٢ مليون دولار.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن تُسهم التدخلات الهادفة الرامية إلى التصدي للتحديات المتواترة والمتعلقة بالحصص الموسمية المقررة، وإصدار شهادات المنتجات، ومتطلبات الاختبارات، وقواعد المنشأ وشهادات المنشأ، ومتطلبات التوصيف والتوسيم،

وعمليات التفتيش والفحص السابق للشحن، على مستوى الأسواق المستهدفة الرئيسية، في تعزيز صادرات الفاكهة عبر المنطقة بمعدلات جديرة بالاعتبار.

تتسبب متطلبات إصدار شهادات المنتجات، وإجراءات الاختبارات، وعمليات التفتيش السابق للشحن، في إثقال كاهل المصدرين المعنيين بقطاع الفاكهة في نطاق "جامعة الدول العربية".

وفقاً لإفادات المصدرين الإقليميين المعنيين بقطاع الفاكهة، تنطوي الاختلافات المتعددة والمتعلقة بإجراءات الاختبارات والمتطلبات ذات الصلة بتقييم مطابقة المنتجات عبر الأسواق الواقعة في نطاق "جامعة الدول العربية" على أثقال وأعباء. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون المصريون المعنيون بقطاع الفاكهة إلى صعوبة اختبارات الرواسب التي يتم إجرائها عند الحدود السعودية مع ارتفاع التكاليف الناجمة عنها، والتي تتسبب بدورها في التعرض لفترات تأخير. وأفاد المصدرون التونسيون المعنيون بقطاع الفاكهة بصرامة الاشتراطات ذات الصلة بالحصول على شهادات الصحة النباتية. وبالإضافة إلى ما سبق، أعرب المصدرون المعنيون بقطاع الفاكهة عن الأسف إزاء تعرض المنتجات للتلف وتراجع العمر الافتراضي للمنتجات جراء إساءة المناولة أثناء عمليات التفتيش السابق للشحن. وأفاد المصدرون الأردنيون المعنيون بقطاع الفاكهة بمشكلات تتعلق بعمليات الفحص السابق للشحن عند تصدير الانخراط في عمليات تصدير إلى الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يتسبب تباين متطلبات التوصيف والتوسيم عبر البلدان في تثبيط عزيمة المصدرين عبر المنطقة.

أشار المصدرون التونسيون المعنيون بقطاع الفاكهة إلى تعذر توحيد بطاقات التوسيم والتوصيف على المنتجات جراء تباين المتطلبات عبر الأسواق الإقليمية. ويتم مطالبة المصدرين بطباعة بطاقات التوصيف والتوسيم باستخدام آلات طباعة ذات نوعية محددة، كما يُشترط إدراج التاريخ باللغة العربية بالنسبة للصادرات الموجهة إلى المغرب. ويشترط إدراج معلومات خاصة بشركات التصدير على صادرات الفاكهة الموجهة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من أجل إجازة دخولها إلى هذه الأسواق. وتؤدي هذه الاختلافات إلى تعقيد المعاملات التجارية بالنسبة للمصدرين، مع الاضطرار إلى تصميم بطاقات توصيف تتناسب مع متطلبات كل سوق على حده.

تتسبب الحصص الموسمية في عرقلة صادرات الفاكهة في نطاق "جامعة الدول العربية"

تؤثر الرسوم والمصاريف التي يتم فرضها على الفاكهة خلال فترات معينة من العام على القدرة التنافسية التي يتمتع بها المصدرون في نطاق "جامعة الدول العربية" في بعض الأسواق الإقليمية. وعلى سبيل المثال، أفاد المصدرون التونسيون المعنيون بفاكهة الخوخ إلى بسداد رسوم إضافية تتعلق بالحصص الموسمية عند تصدير منتجاتهم إلى قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وليبيا.

قطاع المشروبات (غير الكحولية)

يتسنى للبلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" تحقيق صادرات إضافية في قطاع المشروبات عبر المنطقة بقيمة ٢١٣ مليون دولار وذلك رهناً بإزالة الاحتكاكات. وتتضمن قائمة الدول المصدرة الرئيسية من حيث الإمكانات الراهنة غير المستغلة كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية. وتستأثر الإمارات العربية المتحدة بنسبة أربعة وعشرين في المائة (٢٤٪) من صادرات المشروبات عبر المنطقة، وذلك على الرغم من حيازتها نسبة واحد وخمسين في المائة (٥١٪) من الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر المنطقة في إطار هذا القطاع. وربما يُعزى تفاوت إمكانات نمو الصادرات بشكل جزئي إلى الدور الذي تضطلع به الإمارات بوصفها محور تجاري إقليمي وهو ما يؤدي إلى تحفيز إمكانية انخراطها في تجارة العديد من المنتجات. وتشتمل المنتجات الرئيسية على مزيج من عصائر الفاكهة والخضروات والمياه. وتستأثر أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة عبر المنطقة بنسبة ثمانية وخمسين في المائة (٥٨٪) من إجمالي الإمكانات البينية الراهنة غير المستغلة عبر المنطقة في إطار هذا القطاع.

الشكل التوضيحي رقم (٢٠) أبرز عشرة (١٠) مجموعات ثنائية من البلدان المصدرة والأسواق المستوردة والتي تتمتع بإمكانات راهنة غير مستغلة في قطاع المشروبات

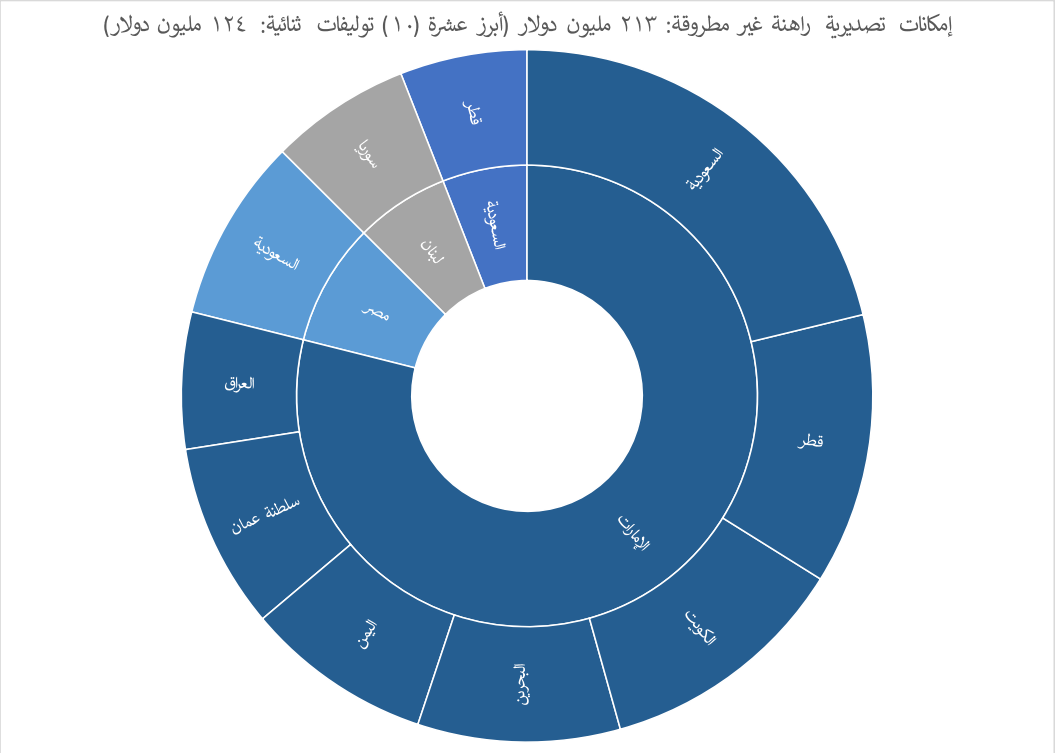

ملاحظة: تم إدراج البلدان المصدرة في الدائرة الداخلية من الشكل التوضيحي، مع إضافة الأسواق المستوردة الرئيسية المقترنة بها في الدائرة الخارجية.

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

"تتسم المواصفات السودانية المعمول بها في قطاع المشروبات المستوردة بفرط الصرامة. ويشترط ألا يتجاوز العمر التخزيني الافتراضي للمنتجات المستوردة ربع إجمالي العمر التخزيني الافتراضي للمنتج".

- مُصدر مصري معني بقطاع المشروبات

في قطاع المشروبات، بلغ عدد التدابير غير الجمركية التي تم توصيفها من جانب المصدرين من كل من مصر وتونس والأردن باعتبارها شاقة ومُثقلة بالأعباء، إجمالي أربعة وثلاثين (٣٤) تدبير غير جمركي. تم التعرض للغالبية العظمى من التدابير غير الجمركية الشائكة في هذا القطاع في كل من السوق الليبي (بواقع ١٢ تدبير غير جمركي) والسوق الجزائري (بواقع ٩ تدابير غير جمركية). وتتجاوز إمكانات الواردات المشتركة بين هذين السوقين قيمة ٧ مليون دولار. وتتوقف القدرة على إطلاق العنان لهذه الإمكانات الراهنة الغير مستغلة على معالجة بعض التدابير الرئيسية المتواترة. وشملت بعض الشواغل المشتركة والرئيسية التي أثارها المصدرون المعنيون بقطاع المشروبات عبر المنطقة تلك التحديات المرتبطة بأعداد الاختبارات المطلوب إجرائها لغرض تقييم المطابقة، وتفاوت اللوائح الفنية ذات الصلة بالعمر الافتراضي لصلاحية المنتجات، والصعوبات المتعلقة بشهادات المنشأ، وكذلك تباين الاشتراطات ذات الصلة بتوصيف وتوسيم المنتجات.

تتسبب إجراءات الاختبارات وتقييم المطابقة في إثقال كاهل المصدرين عبر المنطقة.

وفقاً للإفادات الواردة من المصدرين الذين تم إجراء مقابلات معهم، شكلت إجراءات الاختبارات وتقييم مطابقة المنتجات أربعة عشر (١٤) تدبير غير جمركي من إجمالي التدابير غير الجمركية، البالغ عددها أربعة وثلاثين (٣٤)، التي تم توصيفها باعتبارها مُثقلة بالأعباء. وعلى سبيل المثال، أعرب المصدرون المعنيون بأسواق كل من ليبيا والمغرب والجزائر عن شواغل بشأن كمية الاختبارات المطلوبة والتي تخضع لها المنتجات في إطار إجراءات تقييم المطابقة. وبالإضافة إلى ما سبق، أعرب العديد من المصدرين عن الشعور بالإحباط إزاء التحديات المتعلقة بالحصول على شهادات المطابقة والاعتراف بها. ويترتب عن إجراءات

إصدار شهادات المنشأ عقبات حادة تعترض سبيل المصدرين المعنيين بقطاع المشروبات عبر المنطقة. وأفادت الشركات التونسية بفرط صرامة المتطلبات المتعلقة بإصدار شهادات المنشأ عند الانخراط في عمليات تصدير إلى المغرب وليبيا والجزائر. ويتمثل أحد التحديات الإضافية في الاعتراف بالشهادات من قبل السلطات الحدودية.

تطرح الاختلافات القائمة في متطلبات التوصيف والتوسيم تحديات أمام المصدرين المعنيين بقطاع المشروبات.

يشترط أعضاء "جامعة الدول العربية" إدراج مختلف أنماط المعلومات على بطاقات توصيف وتوسيم المنتجات، ومن ثم يتعذر على المنتجين تصميم بطاقات توصيف موحدة لجميع الأسواق الإقليمية. وعلى سبيل المثال، أشار المصدرون التونسيون المعنيون بالسوق الجزائري إلى بعض المتطلبات الخاصة التي تشترط إدراج أسماء شركات الاستيراد على ملصق توصيف المنتج. وتتسبب هذه التباينات في تكبد تكاليف إضافية والتعرض لمزيد من التأخير بالنسبة للشركات والتي يتعذر عليها تطويع مواصفات عبوات التعبئة والتغليف بما يفي باحتياجات محددة تخص كل سوق على حده.

قطاعات غذائية وزراعية أخرى

بالإضافة إلى ما سبق، يزخر قطاع السكر وقطاع الألبان بإمكانات راهنة غير مستغلة على نطاق واسع بالعلاقة بصادرات المنطقة، على الرغم من اقتصار إشارة المصدرين الإقليميين إلى ثمانية عشر (١٨) تدبير غير جمركي فحسب مع توصيف هذه التدابير غير الجمركية باعتبارها مُثقلة بالأعباء في إطار الدراسات الاستقصائية التي أجراها "مركز التجارة الدولية". وربما تُعزى الفجوة القائمة بين الصادرات المحتملة والصادرات الفعلية في قطاع السكر إلى عوامل أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال فرض حظر على الاستيراد. ونظراً لاكتفاء الدراسات الاستقصائية التي أُجريت من جانب "مركز التجارة الدولية" بشأن التدابير غير الجمركية بالتقصي عن الصادرات الراهنة فحسب خلال مرحلة إجراء المقابلات الشخصية المباشرة، لم يتم التطرق للعلاقات التجارية التي تعرضت للتلاشي خلال فترات فرض الحظر، على الرغم من إمكانية الاستفادة منها. وفي قطاع منتجات الألبان، أشارت الإفادات إلى عدد محدود من التدابير غير الجمركية والتي تزيح الستار عن الإشكاليات المتعلقة بمتطلبات الاختبارات وإجراءات إصدار شهادات المنتجات من منظور المصدرين المصريين، حيث تستأثر مصر بحصة عُظمى من إمكانات التجارة البينية في إطار هذا القطاع بنسبة تبلغ ٣٧,٥٪، على الرغم من قصور الاستفادة من هذه الإمكانات في الوقت الراهن جراء احتكاكات السوق. وعلى وجه التحديد، أشار المصدرون المصريون المعنيون بتصدير الجبن إلى الأردن إلى عملية إعادة الاختبارات التي يتم إجرائها من جانب السلطات الجمركية على الرغم من تقديم شهادات المطابقة التي يشترطها الأردن. وأعرب المصدرون المعنيون بتصدير الجبن إلى السوق السعودي عن التعرض لصعوبات ناجمة عن فرط صرامة معايير المطابقة على نحو يتجاوز المعايير المعمول بها في بلدان أخرى على مستوى المنطقة.

الخلاصة والتوصيات

سعت هذه الوثيقة إلى استعراض مستوى التكامل الإقليمي بين الدول العربية بالإضافة إلى تحديد الفرص المتاحة أمام تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة. وتقترح هذه الوثيقة مسارين من أجل بلوغ ذلك الهدف، وهما على وجه التحديد: أولاً، اغتنام الفرص التجارية الغير مستغلة في الوقت الراهن عن طريق التصدي لاحتكاكات السوق ذات الصلة والتي تعوق تعزيز التبادل التجاري عبر المنطقة؛ ثانياً، السعي نحو تعزيز الاتساق بين الصادرات والواردات الإقليمية عن طريق أسلوب التنويع الاستراتيجي واستهداف منتجات يعجز الموردون الإقليميون عن تلبية الطلب عليها.

لقد حرصنا على توظيف منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من قبل "مركز التجارة الدولية" بغرض المضاهاة بين الإمكانات التجارية الغير مستغلة عبر القطاعات المختلفة، واستعراض حصص الإمكانات المتاحة عبر المنطقة والمرتبطة بالاحتكاكات القائمة في السوق، بالإضافة إلى تحديد فرص التنويع اللازمة لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق بين أنماط الصادرات والواردات عبر المنطقة. وعن طريق الجمع بين وجهات النظر المستمدة من قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية الشائكة من جهة وتحليل إمكانات الصادرات المتاحة عبر قطاعات محددة من جهة أخرى، عمدت هذه الوثيقة إلى تحديد الأولويات ذات الصلة بمواءمة اللوائح التنظيمية وإجراءات التصدير بما يكفل توجيه الجهود نحو أبرز القطاعات الواعدة التي من شأنها إحداث تأثير بارز على مستوى التكامل الإقليمي. وتتمثل النتائج الرئيسية التي تم الخلوص إليها من خلال هذا الجهد، فضلاً عن الرسائل الرئيسية المستمدة في هذا الصدد فيما يلي:

على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل تخفيض رسوم التعريفات الجمركية بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من الاتفاقات، يتصف التكامل الإقليمي بتواضع المستوى وتفاوت الأداء عبر المنطقة.

تراجع متوسط التعريفات الجمركية عبر جميع البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" إلى نقطة الصفر تقريباً، بينما تستقر الصادرات البينية عبر المنطقة، بوصفها حصة من الصادرات الإجمالي، عند نسبة ثلاثة وثلاثين في المائة (٣٣٪)؛ أي دون نصف المستوى المحقق في أوروبا. وتقتصر الواردات البينية عبر المنطقة على نسبة اثني عشر في المائة (١٢٪) من الواردات الإجمالية؛ أي دون ربع حصص الواردات البينية التي يتم رصدها في الغالبية العظمى من المناطق الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، تتفاوت مستويات التكامل بمعدلات حادة عبر البلدان والقطاعات المختلفة. وتتراوح حصص الصادرات البينية باختلاف البلدان بدءاً من نسبة واحد في المائة (١٪) في موريتانيا إلى نسبة اثنين وسبعين في المائة (٧٢٪) في ليبيا، كما تحقق نسبة أربعة وخمسين في المائة (٥٤٪) في قطاع الزراعة وتنخفض إلى نسبة واحد وثلاثين في المائة (٣١٪) في قطاع الصناعات التحويلية.

يتسبب قصور الاتساق بين الواردات والصادرات الإقليمية، فضلاً عن الاحتكاكات القائمة على مستوى الأسواق والتي تعرقل التبادل التجاري، في تقويض التقدم المُحرز نحو تعزيز التكامل في نطاق "جامعة الدول العربية".

ثمة تناقض بين الصادرات والواردات جراء تعدد حافظات الصادرات المرتكزة على النفط في المقام الأول (predominantly oil-based export profiles)، مقارنة بارتفاع حصص الواردات في قطاعات الآلات، والمركبات الآلية، والمنتجات الصناعية الأخرى. ونظراً لانحسار حصة صادرات قطاع الأغذية والزراعة في نسبة أربعة في المائة (٤٪) فحسب من إجمالي صادرات المنطقة، يتم استمداد حصة كاسحة من الواردات الغذائية من خارج المنطقة، والتي يتم تمويلها عبر عائدات النفط. وعلى الرغم من تواضع مستوى الاتساق في الوقت الراهن، لا يتم اغتنام فرص التجارة البينية المتاحة عبر المنطقة: وفي مرتبة لاحقة لقارة أفريقيا، تستأثر المنطقة العربية بثاني أعلى حصة من حيث الإمكانات التصديرية غير المحققة مقارنة بسائر مناطق العالم، وهو ما يُعزى، بدرجة محدودة نسبياً، إلى التأثيرات الناجمة عن معدل النمو (growth effects). وتشير التقديرات إلى تسبب الاحتكاكات القائمة في السوق، مصحوبة بعوامل أخرى تؤدي إلى تعذر توزيع الصادرات على النحو الأمثل، في تقويض التجارة البينية في نطاق "جامعة الدول العربية" بقيمة اثني عشر (١٢) مليار دولار.

في سبيل تفعيل العلاقات التكاملية القائمة، يقتضي الوضع صياغة سياسات تهدف إلى التصدي للاحتكاكات القائمة في الأسواق، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، فضلاً عن توسيع نطاق قدرات الإنتاج.

يتوقف جانب من الإمكانات البينية الغير مستغلة في نطاق "جامعة الدول العربية" على نمو جانبي العرض والطلب داخل المنطقة، بينما يتعرض جانب أخر من هذه الإمكانات لعراقيل ناجمة عن الاحتكاكات القائمة في الأسواق، بما في ذلك تطبيق تدابير غير

جمركية، أو تفاوت الأسعار، أو تباين مستويات الجودة (quality mismatches)، أو الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق. وسعياً إلى الاستفادة من هذه الفرص المتاحة في سبيل تحقيق صادرات بينية إضافية عبر المنطقة، يقتضي الوضع التوسع في نطاق القدرات الإنتاجية على نحو يكفل تعزيز توقعات النمو الاقتصادي، فضلاً عن ضرورة بذل جهود هادفة ومتناسقة في سبيل مواءمة اللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة في إطار التجارة البينية عبر المنطقة.

تستأثر قطاعات البلاستيك والمطاط والفاكهة بأعلى مستويات الإمكانات الديناميكية الغير مستغلة، على نحو يُفسح المجال أمام تحقيق صادرات إضافية تتجاوز قيمتها ٣,٧ مليار دولار، وذلك في حالة الالتزام ببناء القدرات على جانب العرض والتوريد بما يكفل الاستفادة من الإمكانات القائمة على آفاق النمو.

تحوز المنطقة على إمكانات ديناميكية الغير مستغلة تتجاوز قيمتها ٣,٧ مليار دولار في قطاعات البلاستيك والمطاط والفاكهة وحدها، والتي يُرجح أن تتحقق في غضون السنوات الخمسة القادمة في حالة تعزيز القدرات على جانب العرض والتوريد ودعم استمرارية نمو معدل الطلب بما يتماشى مع التوقعات المتوخاة. ويمكن أن يواصل المصدرون الاستثمار في قدرات العرض والتوريد في هذه القطاعات وفي غيرها من القطاعات في سبيل تحقيق مكاسب قيمتها ١٦ مليار دولار عن طريق الاستفادة من الإمكانات التصديرية الغير مستغلة والقائمة على آفاق النمو عبر الأسواق الإقليمية.

عن طريق التصدي للاحتكاكات القائمة في الأسواق من أجل إطلاق العنان أمام الإمكانات الراهنة، يتسنى إحراز مكاسب هائلة على مستوى الصادرات البينية عبر المنطقة. ويمكن تحقيق صادرات إضافية عبر المنطقة قيمتها أربعة (٤) مليار دولار في حالة معالجة التدابير غير الجمركية والتغلب على الاحتكاكات السوقية ذات الصلة في إطار ثمانية (٨) قطاعات رئيسية.

عن طريق التركيز على الإمكانات الراهنة الهامة والغير مستغلة ، والتصدي لارتفاع معدل تواتر التدابير غير الجمركية، والتعاون على وجه التحديد مع البلدان المصدرة ومع الأسواق المستوردة الرئيسية عبر هذه القطاعات، يتسنى تعظيم الاستفادة من التأثيرات المترتبة عن مواءمة اللوائح التنظيمية والإجرائية على مستوى المنطقة. وفي مجال الأغذية والزراعة، تتمثل القطاعات التي تستأثر بالقسط الأعظم من الإمكانات غير المحققة بالعلاقة بالتجارة البينية عبر المنطقة، وبمعزل عن تأثيرات النمو، في السكر ومنتجات الألبان والحيوانات الحية والمنتجات الغذائية الأخرى. وفي إطار الدراسة الاستقصائية المتعلقة بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي تم إجرائها من قبل "مركز التجارة الدولية"، أفادت شركات التصدير بتمركز الغالبية العظمى من الصعوبات في قطاعات المنتجات الغذائية الأخرى، والفاكهة، والدهون والزيوت النباتية، والمشروبات غير الكحولية. وعن طريق الاستفادة من الإمكانات التي تزخر بها هذه القطاعات، يمكن تعبئة صادرات إضافية قيمتها ١,٢ مليار دولار. وفي مجال الصناعات التحويلية، تبلغ الإمكانات المتعلقة بالاحتكاكات ذروتها في قطاعات الآلات، والبلاستيك والمطاط، والفلزات الحديدية، والفلزات الأخرى. وعلاوة على قطاعي الآلات والبلاستيك والمطاط، تعددت التدابير غير الجمركية التي تم توصيفها باعتبارها شائكة في قطاعات المعادن. ويعاني قطاع الملابس بشكل نسبي من ارتفاع عدد التدابير غير الجمركية على مستوى المنطقة، كما يزخر بإمكانات راهنة الغير مستغلة قيمتها ٤٦٧ مليون دولار. وفي إطار هذه القطاعات الصناعية الأربع، يتسنى تحقيق صادرات إضافية قيمتها ٢,٨ مليار دولار، في حالة التغلب على الاحتكاكات القائمة في الأسواق.

وفي سياق القطاعات الزراعية، تطرح القضايا المتعلقة بمطابقة المنتجات عقبات رئيسية.

في سبيل الاستفادة من الإمكانات التصديرية الراهنة والغير مستغلة عبر القطاعات الزراعية الرئيسية، يقتضي الوضع معالجة التدابير غير الجمركية ذات الصلة باللوائح المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية، فضلاً عن مواصفات المنتجات، ومعايير الجودة، وعمليات تقييم المطابقة. وأعرب المصدرون الإقليميون عن شواغل إزاء تغاير المتطلبات، بما في ذلك تلك المتطلبات المتعلقة بتوصيف وتوسيم المنتجات وإجراءات الاختبارات. وتتسبب هذه العوامل في زيادة تكاليف التبادل التجاري وإشاعة أجواء البلبلة وانعدام اليقين بين المصدرين على المستوى الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى تعذر الاستفادة من الإمكانات البينية الوافرة عبر المنطقة. وتقترح دراسة استقصائية سابقة جرى تنفيذها من جانب "مركز التجارة الدولية"[17] إمكانية إنشاء آلية إقليمية لتيسير وضع المواصفات على نحو يكفل مواءمة المواصفات العربية على

[17] مركز التجارة الدولية (٢٠١٥): تفعيل التكامل الإقليمي – وجهات نظر الشركات التجارية بشأن التدابير غير الجمركية في الدول العربية: (http://www.intracen.org/publication/Working-towards-regional-integration---Company-perspectives-on-non-tariff-measures-in-Arab-States/).
ITC (2015): Making Regional Integration Work – Company Perspectives on Non-Tariff Measures in Arab States, http://www.intracen.org/publication/Working-towards-regional-integration---Company-perspectives-on-non-tariff-measures-in-Arab-States/.

الصعيد الإقليمي، فضلاً عن توحيد المتطلبات الفنية. ويمكن أن يُسهم هذا الإجراء بصور ملحوظة في التخفيف من التجاوب مع الشواغل التي يطرحها المصدرون عبر القطاعات الزراعية الرئيسية والمساعدة في إطلاق الإمكانات المتبقية أمام التبادل التجاري البينية في المنطقة.

وفي إطار قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية، أفاد المصدرون بارتفاع معدل حدوث مشكلات تتعلق بالاعتراف بقواعد المنشأ فضلاً عن تغاير متطلبات توصيف وتوسيم المنتجات.

إن الاستفادة من الإمكانات الراهنة الغير مستغلة في قطاعات الآلات، والبلاستيك والمطاط، والمعادن، والملابس إنما ترتهن بإمكانية تسوية القضايا الشائعة والمتعلقة بقواعد المنشأ وإصدار الشهادات ذات الصلة بها. وعبر قطاعات الصناعات التحويلية، ترتبط نسبة أربعين في المائة (٤٠٪) من التدابير غير الجمركية التي تم رصدها بقواعد المنشأ المعقدة أو بصعوبات في الحصول على شهادات المنشأ أو الاعتراف بها. ويدلل هذا الوضع على مدى صعوبة الاستفادة من التعريفات الجمركية التفضيلية من جانب الشركات بمقتضي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من اتفاقات التجارة الحرة الأخرى التي يتم إبرامها على الصعيدين الإقليمي أو الثنائي، ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يتعذر بسبب سلاسل القيم العابرة للبلدان تقديم إثبات دال على صفة المنشأ بالعلاقة بالمكونات المختلفة. ويتسبب استمرار الإخفاق في الحصول على معاملة تفضيلية، والقضايا المتعلقة باللغة، والقصور المرتبط بإجراءات إصدار شهادات المنشأ، في إشاعة مناخ يشوبه الغموض وانعدام اليقين بين المصدرين الإقليميين. وعلاوة على ما تقدم، تعاني المنطقة من تغاير كبير في متطلبات التوسيم والتوصيف فيما يتعلق باعتبارات اللغة، والتفاصيل المطلوب أو المصرح بإدراجها على بطاقات التوصيف والتوسيم، فضلاً عن طبيعة المواد المستخدمة في تلك البطاقات.

يمكن أن تُسهم جهود التنويع الهادفة في تعزيز الاتساق التجاري. وتكمن فرص التنويع التي يمكن أن تُسهم في تعزيز التكامل الإقليمي في قطاعات المركبات الآلية، والملابس، والمجوهرات، ومنتجات اللحوم، والزيوت النباتية.

يكتسي مفهوم التنويع أهمية خاصة بالعلاقة بتلك القطاعات التي يتواضع فيها مستوى التكامل الإقليمي بشكل نسبي وبتلك المجالات التي لا يتوافر فيها لدى الموردين الحاليين في نطاق "جامعة الدول العربية" ما يكفي من الإمكانات التصديرية الغير مستغلة لتعزيز التكامل الإقليمي بمعدلات ملحوظة. وفي قطاع الأغذية والزراعة، يمكن عن طريق تنويع منتجات اللحوم والزيوت النباتية توفير فرص واعدة عبر العديد من البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" والتي من شأنها أيضاً تعزيز اتساق التجارة البينية. وفي قطاع التصنيع التحويلي، تُتيح قطاعات المركبات الآلية، والملابس، والمجوهرات العديد من الخيارات بما يكفل توسيع نطاق سلال الصادرات عبر البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية بما يتماشى مع معدل الطلب الإقليمي. وربما يتمثل أحد الخيارات الهامة بالنسبة لكل من المملكة العربية السعودية وتونس في تعزيز وتنويع قطاع المركبات الآلية في سبيل خدمة الأسواق الإقليمية.

سعياً إلى تعميق مستوى التكامل، يقتضي الوضع تهيئة بيئة مواتية ومتماسكة تكفل تعزيز شفافية واستقرار قطاع التجارة عبر جميع القطاعات والأطراف الشريكة على المستوى الإقليمي.

لا يمكن الاكتفاء فقط بإلغاء التعريفات الجمركية في سبيل تهيئة البيئة المواتية واللازمة لتعزيز التكامل. ولقد خلصت الدراسات الاستقصائية المعنية بتوجهات قطاع الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية والتي تم إجرائها من قبل "مركز التجارة الدولية"، بالإضافة إلى بعض الإصدارات والمؤلفات ذات الصلة، إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تيسير التجارة البينية عبر المنطقة. وفي ضوء الإمكانات الهائلة المتبقية بالعلاقة بالصادرات البينية، تحتفظ هذه التوصيات بجدواها وفعاليتها، على النحو التالي:

أولاً، عن طريق توحيد شهادات المنشأ والتوصل إلى توافق بشأن مواءمة المحتوى المحلي، يمكن الإسهام في تبديد الالتباس الناجم عن تداخل الاتفاقات التجارية وتباين قواعد المنشأ ومتطلبات اصدار الشهادات. ويمكن أن يؤدي هذا الإجراء إلى تعزيز اليقين والموثوقية طوال مختلف مراحل التصدير، ولاسيما في قطاعي الآلات والمعادن حيث تشكل هذه القضايا ما يقرب من نصف التدابير غير الجمركية الشاقة والمُثقلة بالأعباء والتي تم الإشارة إليها في إطار الدراسة الاستقصائية. وعلى الرغم من عدم ارتباط كافة الاحتكاكات القائمة في هذه القطاعات بالتدابير غير الجمركية، تجدر الإشارة إلى استئثار قطاعي الآلات والمنتجات المعدنية غير النفطية بإمكانات راهنة من الصادرات البينية عبر المنطقة تبلغ قيمتها ١,٤ مليار دولار والتي لم يتم استغلالها حتى الوقت الراهن.

ثانياً، يتسنى عن طريق تطبيق آلية إقليمية تعنى بوضع المواصفات على المستوى الإقليمي مواءمة المواصفات والمتطلبات الفنية وبتطوير المواصفات العربية الإقليمية الحد من الشواغل التي تم طرحها من جانب المصدرين المعنيين بقطاعات الصناعات التحويلية والزراعية الرئيسية. ويسري هذا الوضع بشكل خاص على قطاع المنتجات الغذائية الأخرى، حيث يُعزى اثنان وخمسين (٥٢) تدبير غير جمركي من إجمالي مائة وستة عشر (١١٦) تدبير غير جمركي إلى صعوبات تتعلق بالمواصفات، والاختبارات، وتقييم المطابقة. وفي ضوء الصادرات الإضافية البينية القائمة عبر المنطقة بقيمة ٤٨٤ مليون دولار التي يتعهد قطاع الأغذية بتوفيرها رهناً بإزالة الاحتكاكات، ربما من الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات تهدف إلى معالجة هذه القضايا في سبيل تعزيز التجارة البينية عبر المنطقة. وعبر قطاعات الصناعات التحويلية، وتنتشر القضايا المتعلقة بتغاير اللوائح والمواصفات الخاصة بالمنتجات على وجه التحديد في قطاع البلاستيك والمطاط (إمكانات راهنة الغير مستغلة تعادل قيمتها ٩٠١ مليون دولار)، وهو ما يتجاوز نسبة ثلاثين في المائة (٣٠٪) من التدابير غير الجمركية المُشار إليها في هذا القطاع.

ثالثاً، عن طريق تصميم "بطاقة توصيف عربية موحدة" باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية يمكن تخفيض التكاليف الناجمة عن تطويع وتعديل بطاقات التوصيف بالإضافة إلى تيسير التجارة البينية عبر المنطقة، ولاسيما في قطاعات المنتجات الغذائية الأخرى، والفاكهة، والدهون والزيوت النباتية، والمنتجات الفلزية، والمعادن، حيث أعرب المصدرون عن التعرض لصعوبات جراء تغاير متطلبات التوسيم والتوصيف من حيث اللغة والمحتوى المعلوماتي بل وأيضاً المواد المصرح باستخدامها في انتاج بطاقات التوصيف والتوسيم.

ختاماً، سعياً إلى ترتيب أولويات الإجراءات الواجب اتخاذها في إطار البلدان والقطاعات التي يتسنى فيها تحقيق مكاسب قصوى، يتمثل أحد العناصر الأساسية في هذا الصدد في توفير معلومات موثوق فيها وذات مصداقة بشأن التبادل التجاري والنفاذ إلى الأسواق. وأفاد المصدرون الإقليميون عبر جميع القطاعات التي شملتها الدراسات الاستقصائية المعنية بتوجهات الأعمال التجارية بشأن التدابير غير الجمركية بصعوبة العثور على معلومات ذات صلة باللوائح التنظيمية والإجرائية بالعلاقة بالأسواق المستهدفة داخل المنطقة. ويعنى "مكتب دعم التبادل التجاري الأوروبي المتوسطي" (The ITC Euromed Trade Helpdesk) التابع "لمركز التجارة الدولية" بتوفير معلومات تخص قطاع التجارة والأسواق والإجراءات ذات صلة، بالإضافة إلى تعزيز الروابط بين المؤسسات الواقعة في بلدان البحر الأبيض المتوسط في سبيل حل المشكلات المتواترة والتي تتعلق بعمليات التصدير والاستيراد. ويمكن عن طريق إنشاء بوابة الكترونية مماثلة تشمل منطقة جامعة الدول العربية برمتها المساهمة في إطلاق عنان التجارة البينية عبر المنطقة عن طريق توجيه الجهود الرامية لحل المشكلات نحو تلك القطاعات والأطراف الشريكة الواعدة والتي تنطوي على أبرز إمكانات النمو.

الملحق

الشكل التوضيحي رقم (أ) الميزان التجاري حسب البلدان وفئات المنتجات

البلد	منتجات الأغذية الزراعية			منتجات الصناعات التحويلية			منتجات مُستثناة من قبل مركز التجارة الدولية		
	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	مؤشر الميزان التجاري	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	مؤشر الميزان التجاري	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	مؤشر الميزان التجاري
الجزائر	347	8,362	0.92-	620	36,512	0.97-	38,406	3,765	0.82
البحرين	444	1,418	0.52-	5,096	9,054	0.28-	4,693	2,608	0.29
جزر القمر	49	117	0.41-	16	229	0.87-	7	36	0.69-
جيبوتي	55	903	0.88-	40	3,181	0.98-	47	246	0.68-
مصر	4,861	11,630	0.41-	15,058	43,774	0.49-	6,434	12,688	0.33-
العراق	143	9,087	0.97-	1,827	35,395	0.90-	62,581	3,655	0.89
الأردن	1,024	3,486	0.55-	5,177	13,093	0.43-	1,323	3,331	0.43-
الكويت	417	4,185	0.82-	4,986	24,767	0.66-	57,265	1,682	0.94
لبنان	760	2,984	0.59-	2,185	12,027	0.69-	346	4,113	0.84-
ليبيا	36	3,069	0.98-	2,017	7,471	0.57-	14,908	2,011	0.76
موريتانيا	802	799	0.00	426	1,866	0.63-	1,123	294	0.58
المغرب	5,225	4,342	0.09	16,435	28,027	0.26-	3,465	7,692	0.38-
عمان	1,192	3,116	0.45-	6,252	20,668	0.54-	21,549	4,899	0.63
فلسطين	95	285	0.50-	162	587	0.57-	31	56	0.29-
قطر	38	2,671	0.97-	8,119	23,205	0.48-	69,285	4,287	0.88
السعودية	3,574	18,480	0.68-	44,456	111,359	0.43-	90,763	9,713	0.81
الصومال	509	1,363	0.46-	75	1,243	0.89-	18	188	0.83-
السودان	1,559	1,897	0.10-	1,972	5,955	0.50-	1,036	306	0.54
سوريا	503	1,669	0.54-	336	3,602	0.83-	55	617	0.84-
تونس	1,455	1,980	0.15-	11,474	14,696	0.12-	1,723	3,547	0.35-
الإمارات	6,488	16,094	0.43-	104,339	194,702	0.30-	59,346	19,935	0.50
اليمن	254	2,794	0.83-	270	4,322	0.88-	2,489	1,662	0.20

ملاحظة: يتم احتساب مؤشر الميزان التجاري على أساس $((x_{ik} - m_{ik})/(x_i + m_i))$. ويندرج النفط ضمن قائمة المنتجات المستثناة وفقاً "لمركز التجارة الدولية".

المصدر: إحصاءات صادرة عن طاقم عمل "مركز التجارة الدولية" بناء على منهجية تقييم إمكانات التصدير وتنويع الصادرات المعتمدة من جانب "مركز التجارة الدولية".

المراجع

بلدوين وفورسيلد (٢٠١٣) تطوير وتنمية مستقبل اسيا.
https://pdfs.semanticscholar.org/bc1c/526f9863c999e6424b64455828c97ec64b8a.pdf

عبيد الله ومصطفى (٢٠١٨) تقييم التكامل التجاري بين الدول العربية وإمكانيتها. ورقة تم إعدادها لمؤتمر منتدى البحوث.
https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2018/02/Ebaidalla-M.-Ebaidalla-Mohamed.pdf

هيدالجو واخرون (٢٠٠٧) مساحة المنتج وشروط تقدم الأمم
http://science.sciencemag.org/content/317/5837/482.full

.هوكمان واخرون (٢٠١٦) التجارة البينية محفز محتمل للنمو في الشرق الأوسط
http://www.mei.edu/content/intra-regional-trade-potential-catalyst-growth-middle-east

هوكمان واخرون (٢٠٠١) التكامل العميق وعدم التمييز في التجارة الحرة في أوروبا
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.39.1780&rep=rep1&type=pdf

هوكمان واخرون (٢٠٠٩) التغيير في تكاليف التجارة في الدول العربية
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4223

مركز التجارة الدولية (٢٠١٥) تفعيل التكامل الإقليمي وجهة نظرالشركات
http://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/Working_towards_regional_integration_web.pdf

مركز
التجارة
الدولية

Street address: ITC,
54-56, rue de Montbrillant,
1202 Geneva, Switzerland

Postal address: ITC,
Palais des Nations,
1211 Geneva 10, Switzerland

Telephone: +41-22 730 0111
Fax: +41-22 733 4439
E-mail: itcreg@intracen.org
Internet: www.intracen.org

بدعم من

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Street address: U.S. Agency for International
Development (USAID)
Ronald Reagan Building
Washington, D.C. 20523-1000